وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهـادة المـاستر

فرع علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال مالية

الموضوع:

دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك الجزائرية دراسة مقارنة:بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي

من إعداد الطالبتين:
– جهيدة سلايمية
– وفاء طبيخ

تحت إشراف الدكتورة:
* سعيدة بورديمة *

السنة الجامعية:2014–2015

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا في هذا الانجاز ولو شاء ربي لما وفقنا في هذا أبدا

الحمد لله عددخلقه ورضاء نفسه وزينة عرشه ومداد كلماته

الحمد لله ربي العالمين نشكره ونحمده والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى التي خصصت لنا من وقتها وإهتمامها وحسن توجهيها والتي لم تبخل علينا، وإلى التي رافقتنا طول السنة نشكرها على صبرها وتعاونها وتشجيعها المتواصل لنا الأستاذة الدكتورة " سعيدة بورديمة ".

نشكر كل أساتذتنا الكرام الذين أفاضوا علينا من علمهم ولم يبخلو علينا بجهدهم في سبيل طلب العلم خاصة الأستاذ: "بدر الزمان خمقاني"

ونشكر كل من وقف معنا من بعيد أو من قريب على إنجاز هذا البحث.

شكرا جزيلا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ-خ
1. تمهيد 2. الإشكالية 3. الفرضيات 4. أهمية الدراسة 5. أهداف الدراسة 6. دراسات سابقة 7.منهجية الدراسة 8.حدود الدراسة 9. صعوبات الدراسة 10. هيكلة الدراسة	
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المالي وترشيد القرارات الإستثمارية	42-1
تمهيد.....	02
المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات المالي.....	03
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المالي.....	03
المطلب الثاني: أساسيات نظام المعلومات المالي.....	05
المطلب الثالث: مرتكزات نظام المعلومات المالي.....	12
المبحث الثاني: الإطار النظري لترشيد القرارات الإستثمارية.....	16
المطلب الأول: ماهية القرار الإستثماري.....	17
المطلب الثاني: أنواع ومراحل القرارات الإستثمارية.....	22
المطلب الثالث: مخاطر القرار الإستثماري.....	25
المبحث الثالث:نظام المعلومات المالي وعلاقته بترشيد القرارات الاستثمارية.....	29
المطلب الأول:عموميات حول المعلومة المالية.....	29
المطلب الثاني: القوائم المالية.....	33
المطلب الثالث: تأثير نظام المعلومات المالي على إتخاذ القرارات الاستثمارية.....	40
خلاصة الفصل.....	
الفصل الثاني: دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي	97-43

فهرس المحتويات

تمهيد.....	45
المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.....	45
المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	45
المطلب الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية.....	47
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	51
المبحث الثاني: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي.....	70
المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي.....	70
المطلب الثاني: تحليل نتائج التحليل الإحصائي لبنك الجزائر الخارجي.....	71
المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة.....	86
المبحث الثالث: دراسة مقارنة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائرا لخارجي.....	90
المطلب الأول: مقارنة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي من حيث البيانات الشخصية والوظيفية.....	90
المطلب الثاني: مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي من حيث المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري.....	93
المطلب الثالث: مقارنة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي من حيث إثبات الفرضيات.....	95
خلاصة الفصل.....	
الخاتمة العامة.....	99
قائمة المراجع	
الملاحق	

1. تمهيد

بفضل التطور العلمي والتكنولوجي والتطورات الراهنة أصبحت البنوك الجزائرية تسبح في بحر من المعلومات خاصة بعد اكتشاف وسائل الاتصال الحديثة مما جعل امكانية توفير المعلومات سهلا وممكنا في زمن قصير مهما كان بعد المصدر عن مركز القرار وذلك بتوفير نظام المعلومات، ومن المعروف ان هذا الأخير هو الطريقة المنظمة في تقديم المعلومات في اي بنك، خاصة تلك المعلومات والبيانات التي يحتاجها في الوقت المناسب بالصورة التي تمكنهم من أداء مسؤولياتهم ومهامهم بنجاح.

ومن أهم نظم المعلومات المتوفرة في البنوك نجد نظام المعلومات المالي إذ أنه يعتبر حجر الأساس في أي منظمة عامة أوخاصة لتكامل الانظمة وترابطها، حيث يكون لمعظم الأنظمة الإدارية الأخرى علاقة مباشرة بالنظام المالي، ويحضى هذا النظام باهتمام جميع المسؤولين في الإدارة العليا للبنك كونه يؤثر على قراراتهم الحالية والمستقبلية الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الإستثمارية.

إن عملية اتخاذ القرارات تمثل جوهر الاداء السليم لمختلف المدراء وفي مختلف مستوياتهم الادارية، اذ انها ترتبط بالوظائف الادارية المختلفة، ويمكن القول أن نجاح هذه الأنشطة يرتبط ارتباطا عضويا باهمية القرارات التي ينبغي أن يتم اتخاذها لتيسير مختلف المهام والأنشطة الإدارية والتنظيمية المطلوبة.

وتعتبر عملية اتخاذ القرار الإستثماري أهم وأصعب القرارات التي يتخذها المستثمر، اذ أن اتخاذ القرار الرشيد يتوقف إلى حد كبير على كفاءة و فعالية نظام المعلومات المالي في تقديم معلومات مالية صحيحة وملائمة، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة قيمة الإستثمار.

ففي الوقت الحالي أصبحت المعلومة المالية من الموارد الأساسية التي تحتاج إليها البنوك، والتي حققت نجاحات معتبرة بفضل تحكمها في هذا المورد واستغلاله بكيفية رشيدة لكونه قاعدة اتخاذ القرار السليم، حيث أنها تمثل المفتاح الثاني لنظام المعلومات المالي وذلك من خلال التقارير المالية الصادرة عن البنك كما أن دقة وموثوقية المعلومات تعد المحور الأساسي الذي تبنى عليه القوائم المالية ولتوفير تلك المعلومات بنوعية جيدة كان لابد من توافر نظام معلومات مالي في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

2. الإشكالية:

يعد نظام المعلومات المالي من أهم نظم المعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة في البنوك الجزائرية، ولفهم العلاقة القائمة بين نظام المعلومات المالي و ترشيد القرارات الاستثمارية نطرح الاشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية على مستوى البنوك الجزائرية ؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية إرتأينا تفكيكها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنوك؟؛

- على أي أساس يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة؟؛
- ما تأثير نظام المعلومات المالي في تقديم معلومات مالية موثوق بها على القرارات الاستثمارية؟.

3.فرضيات الدراسة:

بغرض الاجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية نعتمد في دراستنا على الفرضيات التالية:

- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تبعا للمركز الوظيفي بخصوص كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنوك؛
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تبعا للمركز الوظيفي بخصوص توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تبعا للمركز الوظيفي بخصوص كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتوفير معلومات مالية موثوق بها لترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك.

4. أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية، وتستمد أهميتها من خلال مجموعة من الإضافات المتوقعة التي يمكن تقديمها للباحثين في الحقل الأكاديمي والممارسين في الواقع العملي.

- على المستوى العلمي والأكاديمي: زيادة المعارف لموضوع دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك الجزائرية، ولفت إنتباه المسؤولين لدراسته؛
- أما على المستوى التطبيقي: تقديم معلومات واقتراحات لإجراء التحسينات المستمرة في البنوك من أجل رفع كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي لإنتاج معلومات مالية ملائمة وموثوق بها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، وتقديم توصيات تساهم في إستفادة المسؤولين في هذا المجال بدراسة الموضوع، والذي نأمل أن ينعكس إيجابا على نجاح البنوك الجزائرية.

ومن بين أهم الأسباب التي أدت بنا إلى إختيار الموضوع نذكر أهمها:

- الميل وحبنا للموضوع الخاصة أن هذا الموضوع له علاقة كبيرة بالتخصص المدروس؛
- نقص البحوث في هذا المجال.

5. أهداف الدراسة

ترتكز أهداف هذا البحث في ما يلي:

- التعرف على الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية على مستوى البنوك الجزائرية ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف التالية:
- التعرف على الدور الذي يلعبه وجود نظام معلومات مالي في البنك؛

– محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين نظام المعلومات المالي و القرارات الاستثمارية الرشيدة؛

– أهمية نظام المعلومات المالي وتأثيره على ترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك الجزائرية؛

– التعرف على الاختلافات الجوهرية بين البنوك فيما يتعلق بدرجة كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي المطبق لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

6. الدراسات السابقة

رغم أهمية هذا الموضوع إلا أن الدراسات التي تناولت هذا البحث جزئية وغير مجملة، أي أن معظم الباحثين في هذا الموضوع لم يتناولوها بشكل عام، وقاموا بدراسات لا تمس الموضوع بأكمله وإنما جزء منه، وكانت قليلة جدا فمن خلال البحث والإستطلاع التي قامت بهما الباحثتان وجدنا 05دراسات قد تفيدنا في الدراسة، وفيما يلي عرض للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع:

الدراسة الأولى: دراسة بسام محمود أحمد بعنوان: دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

وهدفت الدراسة إلى بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج معلومات محاسبية ذات كفاءة وفعالية، للوفاء بالإحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية في شركات المساهمة في قطاع غزة، وبهذا معرفة كيف يمكن تطوير نظم المعلومات المحاسبية لتدعم عملية اتخاذ القرارات وترشيدها في شركات المساهمة وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ تدني فعالية نظم المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط وترجمة الأهداف، ووضع السياسات للشركة، وكذلك عدم توفر المعايير والمؤشرات الرقابية اللازمة لتحديد المشكلة واتخاذ القرارات اللازمة بشكل فعال، مما يستدعي ضرورة الاهتمام بتوفير المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة؛

✓ أثبتت الدراسة أن هناك إهتمام محدود من قبل الشركات في التعامل مع الإعتبارات التنظيمية المتعلقة ببناء نظم المعلومات المحاسبية الأمر الذييتطلب ضرورة الاهتمام بهذه الإعتبارات وخاصة مشاركة الأفراد في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، وكذلك أهمية تحديد الهيكل التنظيمي للشركة، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات.

الدراسة الثانية: دراسة عبد القادر دشاش بعنوان: أثر المعلومة المالية على ترشيد القرارات الإستثمارية دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

وهدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية للشركات والمعلومات المالية المتداولة في السوق على ترشيد القرارات الإستثمارية بسوق الكويت للأوراق وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ هناك تأثير للمعلومات المالية على القرار الاستثماري كما أن المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت أكثر تأثيرا من المعلومات المتداولة في السوق؛
- ✓ وان المعلومة المالية والمحاسبية المنشورة لا تعتبر كافية بالنسبة للمستثمرين داخل السوق وبالتالي فان قرارهم الاستثماري يخضع في بعض الاحيان للتوجه الشخصي وليس العقلاني.

الدراسة الثالثة: دراسة رولا كاسرلايقية بعنوان: القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار، رسالة ماجستير، غير منشورة، المحاسبة المصرفية، كلية الإقتصاد جماعة تشرين، سوريا، 2007.

وهدفت الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات المالية الضرورية اللازمة لمستخدمي هذه القوائم، والمساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية، والوصول بها إلى المستوى المطلوب، حيث تبين أن الافصاح المحاسبي في القوائم يعتبر من الاركان الاساسية ويؤدي الى المساهمة الفعالة في توفير خاصيتي الملاءمة والمصداقية في المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات الاستثمارية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أن القوائم المالية تعتبر أهم معلومة مالية لإخاذ قرارات إستثمارية رشيدة؛
- ✓ عدم كفاية المعلومات التي تم الافصاح عنها في القوائم المالية للمصرف لتلبية احتياجات المستخدمين؛
- ✓ وقد تبين للباحثة ان الافصاح اقتصر فقط على قائمتي الدخل والميزانية.

الدراسة الرابعة: دراسة إسمهان خلفي بعنوان: دور نظام المعلومات في إتخاذ القرارات دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2009.

جاءت هذه الدراسة لإبراز أن عملية اتخاذ القرار أهم نشاط يقوم به المدير و الوظيفة الأساسية التي تميز الأعمال الإدارية عن غيرها، وإبراز الجوانب الإيجابية للاستغلال الفعال للتكنولوجيا الحديثة على مستوى المؤسسة، وذلك لحث مجتمع الأعمال والمجتمع ككل على تقبل التغيرات التي تفرضها التكنولوجيا وتجنب مقاومتها بحجة آثارها السلبية التي ترجع بالأساس إلى عدم استيعاب الأهداف الحقيقية لهذه التكنولوجيا، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ يساهم نظام المعلومات في تنظيم عمل المؤسسة إداريا؛
- ✓ يساهم إدخال التكنولجيا في المؤسسة في تقديم معلومات أكثر دقة، سرعة وملاءمة بالمقارنة مع أنظمة سابقة؛

- ✓ يساهم النظام في تحديد المشكلات التي تواجه متخذ القرار بطرق أسرع، أدق وأكثر ملاءمة مما كان عليه الأمر في الأنظمة السابقة؛
- ✓ يساعد النظام في اختيار بديل من البدائل المطروحة بدقة ووضوح وتفصيل المعلومات التي يقدمها؛

الدراسة الخامسة: دراسة ناصر محمد علي المجهلي بعنوان: خصائص المعلومة المالية وأثرها في إتخاذ القرارات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة لحاج لخضر، الجزائر، 2009.

جاءت هذه الدراسة لإبراز أن المعلومات المحاسبية تمثل موردا جوهريا لبيئة الأعمال في عصرنا الحالي، ففي ظل المنافسة الحادة لجذب الإستثمارات و الموارد المتاحة لدى الأفراد والمؤسسات وكافة قطاعات المجتمع، فإن التركيز على جودة المعلومات المحاسبية يعد من أهم العوامل لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية في عملية اتخاذ القرارات، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أن البيانات المالية تمثل المادة الأولية انظم المعلومات التي تم تغذيته بالمعالجتها واخراجها في شكل معلومات محاسبية لإتخاذ القرار؛
- ✓ إن جودة المعلومات المحاسبية كمعيار للمفاوضة بين البدائل المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاماالإختيار البديل المناسب للمعالجة المحاسبية؛
- ✓ إن جودة المعلومة المحاسبية تؤثر وتتأثر بمجموعة من عوامل البيئة، التي تعكس طبيعة الأحداث وعمليات الوحدة؛
- ✓ إن نظم المعلومات المحاسبية لها دور بارز الأهمية التأثير على طريقة المعالجة وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، التي تتوافر فيها مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الملبية لإحتياجات مستخدمها في اتخاذ القرارات.

7. المنهج الدراسة و الأدوات المستخدمة

بالنظر الى طبيعة الموضوع وبغية تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها، إعتمدنا على المناهج التالية:

أ. المنهج التاريخي: من خلال التطرق إلى تطور البنكين محل الدراسة؛

ب. المنهج الوصفي: تم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف أفراد العينة من حيث الجنس، والعمر، المستوى التعليمي...إلخ، ويتضمن دراسة وصفية تبين مفهوم نظام المعلومات المالي وترشيد القرار الاستثماري، وسبل تحسينه؛

ت. المنهج التحليلي: وقد استخدمنا المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل نتائج الاستمارة، وتحليل المعلومات الموجودة في الجانب النظري منها نظام المعلومات المالي، القرارات الإستثمارية، والعلاقة الموجودة بينهما؛

ث. المنهج المقارن: تم الاعتماد على المنهج المقارن، من خلال تحليل نتائج الإستبيان بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ونتائج إستمارة دراسة بنك الجزائر الخارجي وصلنا إلى دراسة مقارنة من خلال الدراستين؛

ج. المنهج الإحصائي: تم العتماد على هذا المنهج من خلال إستعمال عدة مقاييس إحصائية منها المتوسط الحسابي الجداول التكرارية، وهذا من أجل تحليل البيانات spss20.

8. حدود الدراسة:

أ. حدود مكانية: تمت هذه الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي لولاية قالمة؛

ب. حدود زمانية: تمت دراسة دور نظام المعلومات المالي في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2014-2015.

9. صعوبات الدراسة

ونحن نقوم بإنجاز هذا البحث واجهتنا عدة عراقبل وصعوبات من بينها:

- صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع؛
- التحفظ والحذر الذي واجهناه من المسؤولين، فكثيرا ما كنا نطلب منهم بعض البيانات والمعلومات اللازمة للبحث، فيمتنعون عن مدنا بها رغم أهميتها بالنسبة لنا ورغم بساطتها؛
- صعوبة جمع الإستبانات من الموظفين وإمتناع الكثير منهم عن الإجابة؛
- صعوبات في الدراسة الميدانية حيث أننا قمنا بزيارة بنوك ولاية قالمة كلها.

10. خطة و هيكلة الدراسة

يرى الباحث أن أنسب طريقة تسمح بتحقيق أهداف الموضوع تتمثل في تقسيم الدراسة إلى فصلين، خصصنا فصل واحد منها للدراسة النظرية وفصل للتطبيقي، حاولنا إعطاء لب الدراسة حتى تكون المعلومات المقدمة أدق وأصح وبشكل مباشر، وليس الإعتماد على الجانب النظري دون أن تكون المعلومات المقدمة هادفة ، ويمكن شرح هيكلة الدراسة في:

تبدأ دراستنا لموضوع دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك الجزائرية بمقدمة وتنتهي بخاتمة.

الفصل الأول: يخص عرض الإطار النظري لنظام المعلومات المالي ودوترشيد القرارات الاستثمارية، ويحتوي على ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول نظام المعلومات المالي ،أما المبحث الثاني خصص لترشيد القرارات الاستثمارية، في حين خصص المبحث الثالث لنظام المعلومات المالي وعلاقته بترشيد القرارات الاستثمارية.

الفصل الثاني: يخص الجانب التطبيقي وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول: دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث قمت بإسقاط الجانب النظري على هذا البنك.

المبحث الثاني: يخص الجانب التطبيقي لبنك الجزائر الخارجي.

المبحث الثالث: خصص لدراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي.

الخاتمة: وفي الأخير قمنا بإختتام هذا البحث بخاتمة عامة تتضمن النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها.

تمهيد

مما لاشك فيه أن عملية اتخاذ القرارات تعتبر بمثابة المحرك الأساسي للعملية الإدارية، لذلك فان صانع القرارات لا يمكنه أن يعتمد على التخمين أو العشوائية عند اتخاذه لمثل هذه القرارات، خاصة أن بعض تلك المواقف قد تتصف بالمخاطرة وعدم التأكد خصوصا في بيئة الأعمال المعاصرة حيث شدة المنافسة والرغبة في التحسن المستمر، كل هذا يثير الكثير من التساؤلات عن أهمية وقيمة المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وعليه لا بد أن يستند صانع القرارات إلى البيانات والمعلومات المالية التي تتناسب مع كل موقف قراراي والمستمدة من نظام المعلومات المالي الذي يجب توفره داخل البنك واستخدامه بأسلوب جيد والاستفادة منه، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- نظام المعلومات المالي؛
- ترشيد القرارات الاستثمارية؛
- نظام المعلومات المالي وعلاقته بترشيد القرارات الاستثمارية.

المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات المالي

توجد عدة مهام يقوم بها المدير المالي منها التنبؤ بالاحتياجات المالية، الرقابة على استخدامات الأموال، التخطيط المالي، صنع القرارات الاستثمارية وتخصيص الموارد المالية على الأنشطة المختلفة في المنظمة، وهنا يمكن القول أن المديرين على اختلاف مستوياتهم ومجالاتهم الوظيفية يتحملون مسؤوليات مالية في حدود الميزانية المخصصة لأداء الأنشطة الموكلة إليهم.

ولكي يستطيع المدير المالي والمديرون الآخرون في المنظمة أداء مسؤولياتهم ومهامهم بنجاح مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية المؤثرة على المنظمة لا بد أن يتوافر لديهم نظام معلومات مالي يمكنهم من التعامل مع هذه المسؤوليات والمهام ومع صنع القرارات المختلفة بالتوقيت المناسب، حيث أن أي قرار في أي منظمة أياً كان موقعه وأياً كان صانعه له أبعاد مالية.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المالي

إن تحديد مفهوم نظام المعلومات المالي والجوانب المتعلقة به يتطلب تحديد بعض المفاهيم الأساسية وهذا ما سوف نتطرق له في مطلبنا هذا.

❖ **تعريف النظام:** يمكن تعريف النظام بأنه: "مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع البيئة ومع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات وإنتاج المخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم"[1].

❖ **تعريف المعلومة:** عرفت على أنها "نتائج نظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بالبيانات وتشغيلها لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، أي تتوقف الفعالية على مدى توفر هذه المعلومات المالية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"[2].

❖ **تعريف نظام المعلومات:** يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري، ويعرف بأنه: "مجموعة من المكونات المرتبطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم"[3].

كما يعرف بأنه: "الطريقة المنظمة في تقديم المعلومات لكل مدير، خاصة تلك المعلومات والبيانات التي يحتاجها في الوقت المناسب وبالصورة التي يمكن أن تساعده أو تدفعه إلى اتخاذ قرار أو حدث معين"[4].

ومن البديهي أيضا أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية:

---

[1] عماد الصباغ، **نظام المعلومات ماهيتها ومكوناتها**، دون طبعة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص13.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المالية وأثرها في اتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009، ص24.

[3] عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص65.

[4] فاروق مصطفى، **تحليل البيانات وتصميم النظم**، دون طبعة، دار الراتب الجامعية، لبنان، 1993، ص100.

- **المدخلات**: عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها؛
- **المعالجة**: عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام؛
- **المخرجات**: عبارة عن المعلومات والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

1. تعريف نظام المعلومات المالي:

تعد الوظيفة المالية المسؤولة عن إدارة الأصول المالية مثل النقدية، المخزون والأصول الأخرى لتعظيم العائد على الاستثمار والقيمة الإجمالية للأسهم، كما أنها مسؤولة عن استدامة وإدارة الأصول وتدفق النقدية، وبالتالي تظهر أهمية حصولها على معلومات خارجية، وتعددت التعاريف حول نظام المعلومات المالي ذكر منها:

- **التعريف الأول**: "نظام المعلومات المالي هو نظام يستخدم لتعقب سجلات الأصول المالية للمؤسسة والتدفق النقدي فيها"[5].
- **التعريف الثاني**: "نظام فرعي للمعلومات الإدارية الذي يختص بتحديد احتياجات متخذي القرارات سواء في مستوى الإدارة العليا، أو الإدارة المالية من البيانات والمعلومات المالية"[6].
- **التعريف الثالث**: "نظام للمعلومات يقوم بتجميع وتشغيل وتخزين البيانات بهدف إنتاج التقارير الرسمية"[7].

بناء على التعاريف السابقة يمكننا الوصول إلى تعريف شامل لنظام المعلومات المالي على أنه: "أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية، تكمن مهمته في تجميع، تشغيل، إدارة، ورقابة البيانات طبقا لقواعد وإجراءات محددة بهدف إنتاج وتوصيل معلومات مالية تفيد الإدارة وفئات أخرى خارجية في اتخاذ القرارات".

و يتبين لنا من خلال هذا التعريف أن نظام المعلومات المالي يحتوي على العناصر التالية:

- جمع المعلومات والبيانات المتصلة بالنشاط المالي؛
- معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات؛
- الحصول على المعلومات وتوفيرها إلى مراكز صنع القرارات المالية والاستثمارية وفق احتياجاتها في الوقت المناسب.

2. خصائص نظام المعلومات المالي:

يمثل نظام المعلومات المالي أساس العمل الإداري لأي منظمة أعمال، فمن خلاله يتم تحديد الحالة المالية

[5] فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص94.

[6] صباح رحيمة محسن وآخرون، **نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص179.

[7] المرجع نفسه، ص179.

للمنظمة والتي تؤثر بشكل ملحوظ في نجاح المنظمات على اختلافها، ويمكن سرد أهم الخصائص في[8]:

- يتم تسجيل العمليات المالية للتأكد من دقتها وصحتها من خلال ما يسمى نظام المراجعة؛
- تعتبر النظم المالية ذات طبيعة دورية، حيث تتم موازنة العمليات على أساس دوري؛
- تتصف النظم المالية بالتوحيد والنمطية، حيث يتم تسجيل تفاصيل العمليات المالية، وفقا للإجراءات الروتينية المحددة لا يمكن تغييرها؛
- تعمل على توفير المعلومات المالية، التي تعكس المركز المالي للمنظمات المختلفة.

3. مهام نظام المعلومات المالي:

يعتبر التمويل الوظيفة الأساسية داخل البنوك، وهو المسؤول عن تدفق الأموال إلى داخل وخارج المنظمة، ولنظام المعلومات المالي ثلاث مهام أساسية هي:

أ. التنبؤ بالاحتياجات المالية المستقبلية: يعتمد المدير المالي في ذلك على التقارير المحاسبية التي يعدها المحاسب، كما أنه يضع بيانات إضافية وبعد دراستها وتحليلها يمكنه التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للمؤسسة[9].

ب. تقيم مصادر الأموال الواردة: تسعى الإدارة المالية للبحث والحصول على مصادر الأموال بأقل تكلفة وأقل درجة خطر وأكبر عائد ممكن.

ت. الرقابة المالية على استخدام الأموال: تمكنها من معرفة إمكاناتها وحجم عملياتها ومدى توافقها مع حاجاتها لمحاولة الحفاظ على الاستقرار المالي مما يجنبها الوقوع في مشاكل مالية.

المطلب الثاني: أساسيات نظام المعلومات المالي

يقوم نظام المعلومات المالي بمساعدة المديرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بإمداد البنك بالأموال الضرورية لإنجاز أهدافه، وبالتالي الحصول على الأموال اللازمة بالطريقة المناسبة وبأفضل الشروط الممكنة لتسديد التزامات البنك والسعي إلى استخدام موارده بشكل فعال، وتتمثل أهم أساسيات نظام المعلومات المالي في:

1. مكونات نظام المعلومات المالي:

يهتم هذا النظام بتوفير المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية من وإلى المنظمة، ومساعدة الإدارة في إدارة الاستثمارات وتوفير السيولة اللازمة لإدارة موارد البنك، ويتكون نظام المعلومات المالي مثل أي نظام من المدخلات، العمليات، والمخرجات إضافة إلى التغذية العكسية .

1.1. المدخلات:

مدخلات نظام المعلومات المالي يتكون من الأنظمة الفرعية التالية:

أ. نظام معلومات المحاسبية: يقوم بتدقيق حسابات القبض والدفع والحسابات العامة؛

[8] المرجع نفسه، ص181.

[9] علاء عبد الرزاق السالمي، **نظم إدارة المعلومات**، دون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص355.

ب. نظام المراجعة الداخلية: يقوم بتدقيق السجلات المحاسبية للتأكد من دقتها وتقييم عمليات البنك من وجهة النظر المالية؛

ت. نظام الاستعلامات المالية: يقوم بتجميع المعلومات المتعلقة بعناصر البيئة التي يعمل ضمنها البنك والتي لها تأثير مباشر على تدفق الأموال من وإلى البنك، ويشمل هذا المؤسسات المالية وحملة الأسهم والمالكين والجهات الحكومية ذات العلاقة؛

ث. نظام التنبؤات المالية: يتم من خلاله الحصول على التوقعات بعيدة المدى التي تساعد في التخطيط الإستراتيجي للمؤسسة؛

ج. نظام إدارة الأرصدة المالية: الذي يهتم بإدارة تدفقات الأموال من وإلى المنظمة؛

ح. نظام الرقابة المالية: يقوم بإعداد ميزانية التشغيل وتوفير معلومات التغذية العكسية للمديرين لتمكينهم من ضبط النفقات الفعلية ومقارنتها مع الميزانية المخصصة؛[10]

خ.البيئة الخارجية: يتوقف نجاح عمل المنظمة إلى حد كبير على مدى قدرتها على دراسة البيئة الخارجية المحيطة بها، وإدراك حقيقة القيود المفروضة عليها من قبل الجهات القانونية والتشريعية المختلفة، والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومعرفة الفرص التي يمكن لها اقتناصها، ومن أهم البيانات المتعلقة بالاتجاهات العامة للبيئة المالية هي اتجاهات معدل الفائدة وحالة ميزان المدفوعات ومعدل الصرف وغيرها...الخ؛

د. مصادر التمويل: تعد وظيفة التمويل النشاط الذي يتم بموجبه تحديد مصادر الأموال اللازمة لجميع أنشطة المنظمة ولكافة المستويات الإدارية والسعي إلى تأمين هذه الأموال بالوقت المناسب وبأقل التكاليف، وتتضمن بيانات مصادر التمويل البيانات الخاصة بالجهات التي تمول استثمارات المنظمة، وما هي الشروط التي يتم فيها التمويل، وهل هو تمويل ذاتي أم تمويل خارجي، وما معدل الفائدة وشروط الدفع والضمانات؛

ذ. محفظة الأوراق المالية: تستثمر المنظمات جزء من أموالها في شراء الأوراق المالية التي تحقق لها ربحاً، وتتألف محفظة الأوراق المالية من السندات الحكومية والسندات غير الحكومية وأسهم الشركات الصناعية الكبرى، والمرافق والأراضي، وكل نوع من أنواع الأوراق المالية يمثل سيولة مختلفة عن الأنواع المالية الأخرى.[11]

2.1. العمليات:

يمكن اعتبارها على أنها الوظائف الأساسية التي يقوم بها نظام المعلومات المالي، وتنجز يدوياً أو نصف يدوياً أو آلياً ويمكن بلورتها في خمس وظائف أساسية هي:

أ. جمع البيانات: أي المتعلقة بالنشاط موضع الدراسة والموارد المستخدمة والطرق والمتغيرات المحيطة ذات التأثير ويكون التجميع من كافة المصادر ذات العلاقة سواء كانت من داخل النظام أو من خارجه، وفقا لخطة محددة

[10] نجم عبد الله الحميدي وآخرون، **نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ، ص 90.

[11] http://www.tahasoft.com,19:5313/12/2014.

تعكس احتياجات مختلف أجزاء التنظيم من المعلومات، كما تتضمن هذه الوظيفة تقييم البيانات للتأكد من صحتها ومناسبتها للغرض لتحديد درجة أهميتها للمنظمة [12]، ووظيفة جمع البيانات تتمثل في الآتي:

- جمع وتسجيل البيانات؛
- ترميز البيانات؛
- تصنيف البيانات؛
- تدقيق البيانات؛
- تحويل البيانات.

ب. تشغيل ومعالجة البيانات: يمكن أن تكون البيانات المسجلة مفيدة تماما وبطريقة فورية للمستخدمين ويعتبر تشغيل البيانات جوهر نشاط نظام المعلومات المالي، إذ أنها تحول البيانات الخام إلى منتج نهائي للنظام وهو المعلومات التي يستفيد منها القائمون في ترشيد قراراتهم[13]، وتتمثل الإجراءات الرئيسية لتشغيل البيانات فيمايلي:

- فرز البيانات؛
- إجراء العمليات الحسابية والمنطقية على البيانات؛
- تلخيص البيانات؛
- التقرير.

ت. إدارة البيانات: نظرا لأنه لا يتم تشغيل البيانات فور تجميعها بل يتم تخزينها وتحديثها وصيانتها حتى تكون متاحة وقت الحاجة وبهدف الاستفادة منه في صنع القرارات الاستثمارية الفعالة، لذا فإن وظيفة إدارة البيانات تتضمن الأنشطة الآتية[14]:

- تخزين البيانات: تمثل ذاكرة النظام المكان الذي يتم تخزين البيانات والمعلومات فيه لغاية استخدامها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجله، ويتم حفظ البيانات وتخزينها في ملفات أو على شكل قاعدة بيانات بهدف الاستفادة من ذلك؛
- التحديث: تتمثل في تعديل البيانات التي يتم تخزينها وتحديثها لتعكس تطور الأحداث والعمليات وأثر القرارات التي تمت بعد إدخال البيانات إلى النظام وتخزينها؛
- استرجاع البيانات: تعني استخراج البيانات وإعادة طلبها لإجراء المزيد من التشغيل عليها أو تقديمها إلى المهتمين بصورة تقارير؛
- إعادة الإنتاج.[15]

---

[12] كامل السيد غراب وآخرون، **نظم المعلومات الإدارية– مدخل تحليلي**، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، السعودية، 1997، ص48.

[13] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001، ص58.

[14] الدهراوي كمال الدين ، سمير كامل محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص5.

[15] صباح رحيمة محسن، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص182- 184.

ث. رقابة البيانات وسريتها: قد توجد بعض الأخطاء في البيانات التي تم إدخالها، وقد تفقد البعض منها ولذلك يعتبر التأكد من صحة ودقة البيانات المخزنة من الوظائف الهامة لنظام المعلومات المالي ويوضح الشكل رقم (01) مقترحات لذلك في نظام المعلومات المالي، وهناك أساليب وإجراءات أمن ورقابة متعددة لحماية البيانات واكتشاف أي فقد أو تغيير أثناء عملية لتشغيل، ويجب أن تمتد هذه الإجراءات لتشمل كافة الوظائف الأساسية للنظام، بداية بتجميع البيانات وانتهاء بإنتاج وتوصيل المعلومات للمستخدمين النهائيين للنظام.[16]

ج. إنتاج المعلومات: تتمثل الوظيفة النهائية في توصيل المعلومات إلى الأشخاص المصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات، وتتضمن وظيفة إنتاج المعلومات ثلاث أنشطة رئيسية وهي:

- تجميع واسترجاع المعلومات؛
- نقل المعلومات؛
- إعداد تقارير المعلومات.

والشكل الموالي يبرز الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المالي.

الشكل رقم (1-1): الوظائف الأساسية التي يقوم بها نظام المعلومات المالي

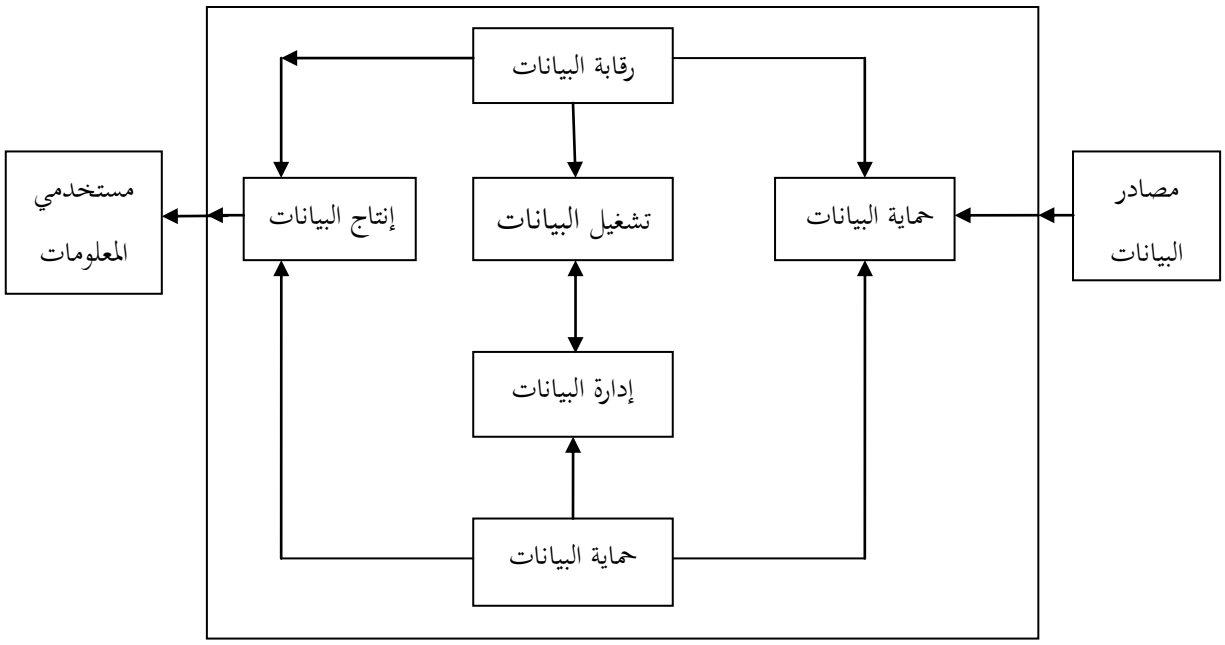

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دون طبعة، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص20.

3.1. المخرجات:

[16] ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، دون طبعة، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،2008، ص16.

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المالي هو إنتاج معلومات مالية وتقديمها إلى المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرار، وبما أن مخرجات نظام المعلومات المالي هو معلومة مالية فيمكن تعريفها بإختصار على أنها:

"معلومة مالية في شكل بيانات معبر عنها في صورة نقدية وقوائم مالية وهي قائمة الدخل والميزانية العامة وقائمة التدفقات النقدية، وبالتالي فإن المعلومة المالية تصف مسار تدفق الأموال سواء كانت أموال موازنة أو أموال فعلية التي تساعد المدرين في مواجهة مسؤوليتهم المالية، وتأتي هذه المعلومات من مصادر داخل أو خارج المؤسسة التي تعكس العمليات والحقائق المتعلقة بالمجالات المالية"[17]، وسيتم التفصيل أكثر بخصوص المعلومة المالية في المطلب الأول من المبحث الثالث.

عموما يوفر هذا النظام معلومات دقيقة وشاملة عن كل ما يتعلق بأنشطة وعمليات المؤسسة وبصورة خاصة الوضع المالي، الأرباح والخسائر، معلومات حول الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية، معلومات حول استثمارات البنك وكل ما تحتاجه الإدارة من معلومات مالية[18]، وتتضمن مخرجات نظام المعلومات المالي تقارير معلومات نذكر منها[19]:

- تقارير معلوماتية حول ميزانية المؤسسة؛
- تقارير معلوماتية خاصة بتحليل القوائم المالية؛
- تقارير الاستثمار وخاصة الاستثمارات الرأسمالية؛
- تقارير حول نتائج عمليات التدقيق الداخلي والخارجي؛
- تقارير معلومات لدعم قرارات محفظة الاستثمار؛
- تقارير تخطيطية للتمويل والاقتراض.

وتتجه مخرجات نظام المعلومات المالي لخدمة الأنشطة التالية:

أ. النظام الفرعي للرقابة المالية: الهدف منه هو تهيئة المعلومات لغرض ترجمة الأهداف الرسمية للمنظمة إلى أهداف تشغيلية يسعى المدراء للوصول إلى تحقيقها ومراقبة تنفيذها؛

ب. النظام الفرعي للتنبؤ المالي: الهدف منه تهيئة المعلومات للتنبؤ المالي وتلبية احتياجات المنظمة المالية في المستقبل؛

ت. النظام إدارة التمويل: الهدف منه هو تهيئة المعلومات لإدارة التمويل وتلبية احتياجات الإدارة في الإجابة عن "ماذا لو ؟".[20]

---

[17] طارق طه، **مقدمة في نظم معلومات إدارية وحسابات آلية** ، دون طبعة، توسيع منشآت معارف، مصر، 2000، ص297.

[18] سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**، دون طبعة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص68

[19] عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دون طبعة، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص85.

[20] علاء عبد الرزاق السالمي، مرجع سبق ذكره، ص353.

4.1 التغذية العكسية: تعبر التغذية العكسية كما هو موضح عن عملية قياس ردة فعل المستفيدين من عمل النظام، فقد يقوم النظام بأداء وظائفه كما هو مفترض عند تصميمه، ولكن بعض المعلومات التي يقدمها لا تلائم حاجات المستخدمين، عندئذ يقوم المستخدمين بطلب إحداث تغيرات في النظام، هذه الطلبات يطلق عليها التغذية العكسية، وتهدف إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام وتعمل على تقويم نتائج عمل النظام وتصحيح الأهداف إذا كان هناك عيوب في أهداف النظام[21]، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم(1-2): يوضح مكونات نظام المعلومات المالي

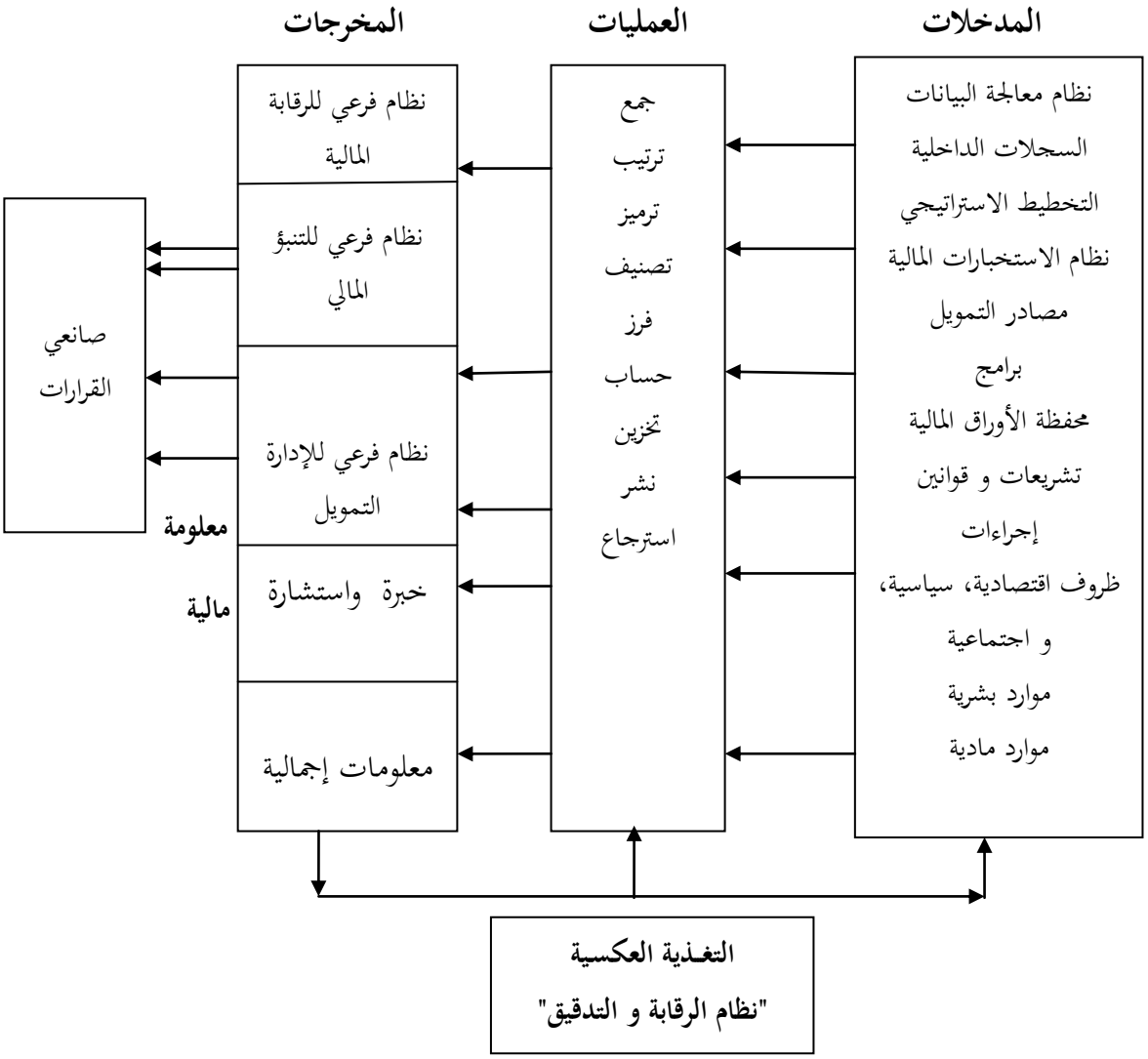

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى:http://www.tahasoft.com ,19 :53,13/12/2014

2. استخدامات نظام المعلومات المالي:

[21] عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات الحاسبية الحاسوبية**، الطبعة الأولى، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص19.

يعتبر نظام المعلومات المالي الجزء الأساسي والهام في نظام المعلومات الإداري في مجال الأعمال الذي يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج المؤسسات، وتتمثل أهم استخدامات نظام المعلومات المالي فيما يلي:

2. 1. الاستخدامات الداخلية:

تتكون من العديد الهيئات ومنها على الخصوص:

أ. مكتب الدراسات على مستوى المؤسسة: يتجلى استخدام مكتب الدراسات على مستوى المؤسسة الاقتصادية لمخرجات نظام المعلومات المالي في دراسة الجدوى المالية للمشاريع سواء كانت جديدة أو توسعي؛

ب. الوظيفة المالية في البنك: إن الوظيفة المالية من بين الوظائف الأساسية في البنك لما لها من أهمية بالغة في تحديد الوضعية المالية لها وضمان إستمراريتها، فقد تعددت مفاهيمها وفقا لاختلاف وجهات النظر في جوهر ومهمة هذه الوظيفة في المؤسسة الاقتصادية[22]؛

ت. مراقبي التسيير: يقومون بمتابعة وتقييم المؤسسة من خلال:

- الميزانيات التقديرية: عرفها الدليل الفرنسي للمحاسبة بأنها تقدير قيمي لكل العناصر الموافقة لبرنامج محدد، فموازنة الاستغلال هي"التقدير قيمي لكل العناصر الموافقة لفرضية استغلال معينة لفترة محددة"[23]؛
- مراقبة التسيير: هي تلك العملية التي تسمح للمسيرين بتقييم أداءهم وبمقارنة نتائجهم مع المخططات والأهداف المسطرة وباتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الوضعيات غير الملائمة[24].

2.2. الاستخدامات الخارجية:

تتكون الاستخدامات الخارجية لنظام المعلومات المالي من:

أ. البورصات: تمثل البورصات أو سوق الأوراق المالية أحد مكونات سوق المال (سوق النقد، سوق رأس المال) حيث يتم من خلالها تداول الأصول المالية كالأسهم والسندات، سواء عند إصدارها الأول أو عند تداولها بعد ذلك[25]، ويستخدم نظام المعلومات المالي في متابعة تغيرات أسعار الأوراق المالية وتحديد توجهات السوق؛

ب. البنوك: هي مؤسسات هدفها قبول الودائع ومنح القروض والقيام ببعض الخدمات المرتبطة بمثل هذه المعاملات؛

---

[22] سليمان بلعور، **أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2004، ص55.

[23] محمد فركوس، **الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير**، دون طبعة، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001، ص3.

[24] ناصر دادي عدون، وآخرون، **مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية**، دون طبعة، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص10.

[25] عاطف وليم أندراوس، **أسواق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تداولها**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر،2006، ص17.

ت. المراجعة الخارجية: تقوم بها جهة مستقلة من خارج المؤسسة وقد تكون مكتب من مكاتب المحاسبة والمراجعة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والجهاز المركزي بالنسب للقطاع العام، حيث أن الوظيفة الأساسية للمراجع الخارجي هي فحص مستندي لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا محايدا للتحقق من أنها قد تمت فعلا في إطار إجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها.

المطلب الثالث: مرتكزات نظام المعلومات المالي

يعتبر نظام المعلومات المالي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات ذات الطبيعة المالية والتي تسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية بما فيها القرارات المالية، والتي يقوم على عدة مرتكزات أهمها:

1. تكامل نظام المعلومات المالي مع الأنظمة الفرعية الأخرى :

يتكون نظام المعلومات المالي من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية التي ترتبط ببعضها البعض ومع البيئة المحيطة، وتعمل كمجموعة واحدة تتداخل العلاقات بين بعضها البعض وبين النظام الذي يضمنها بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها نظام المعلومات المالي، وهو بالتالي شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والمحكومة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بهدف تقديم المعلومات لمتخذ القرار بالصورة الملائمة لإحتاجاته[26]، حيث يكمن تكامل نظم المعلومات في تكامل أجهزة وبرامج جميع الأنظمة مع بعضها يقصد بتكامل نظم المعلومات، تكامل أجهزة وبرامج جميع الأنظمة مع بعضها البعض وقد يكون هذا التكامل على المستوى التطبيقي أو على مستوى أدوات التصميم أو تطوير النظم، ويوجد جانبان من التكامل هما[27]:

1.1 تكامل وظيفي:

يقصد به تكامل النظم معاً في دعم عدة وظائف وتحقيق مجموعة من الأهداف المجتمعة معاً مع احتفاظ كل نظام بكيانه المستقل، ومثال ذلك تكامل نظام المعلومات المالي مع الأنظمة الوظيفية الأخرى (التسويق، الإنتاج، المحاسبة). والشكل التالي يبين ذلك:

[26] محمد مطر وآخرون، **نظرية المحاسبة وإقتصاد المعلومات** ، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 ص25.

[27]:http :www.tahasoft.com ,21 :00,13/12/2014

الشكل رقم (1-3): تكامل نظام المعلومات المالي مع الأنظمة الفرعية الأخرى.

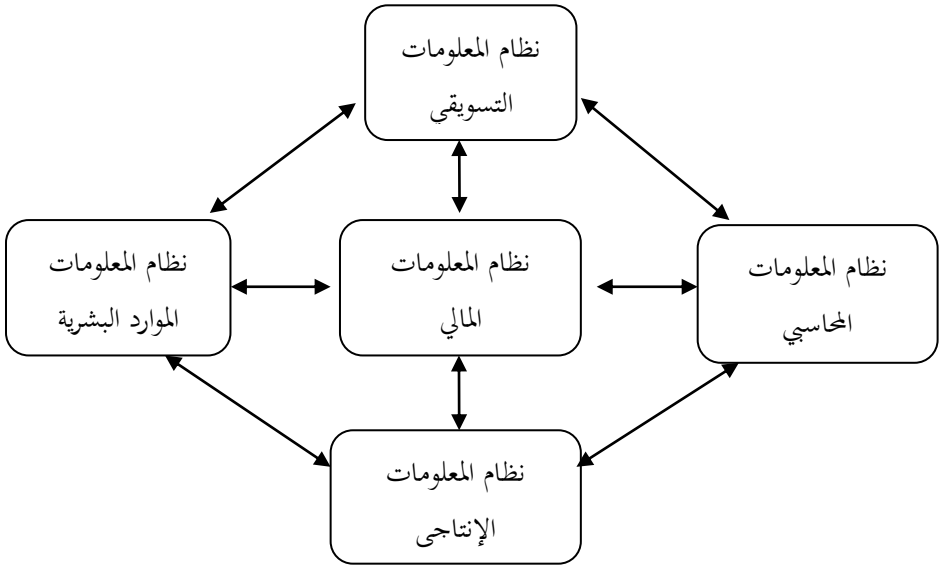

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى, 13/12/2014 ,21:00, http :www.tahasoft.com

من الشكل السابق يمكن ملاحظة أن هناك تكامل وارتباط وثيق بين نظام المعلومات المالي ونظم المعلومات الوظيفية الأخرى، لدرجة أن مخرجات نظام المعلومات المالي تمثل مدخلات لنظم المعلومات الوظيفية (التسويق، إدارة الموارد البشرية، إنتاج) والعكس صحيح، بالإضافة إلى أن أي وظيفة من الوظائف السابقة لا تستطيع القيام بمهامها دون تمويل.

1. 2 تكامل مادي:

يقصد به الدمج أو الربط بين أجهزة وبرامج عدَّة أنظمة معاً لتصل إلى نظام متكامل مادياً، يأخذ هيكلاً موحداً وشكلاً مختلفاً عن كل نظام على حدة من أجل إنجاز التكامل الوظيفي.

يظن الكثيرون أن الإدارة المالية والمحاسبية يؤديان نفس الوظائف وهذا الأمر غير صحيح، إلا أنه هناك علاقة وطيدة بين الإدارة المالية والمحاسبية، حيث أن مخرجات المحاسبة هي المدخلات الرئيسية لوظيفة الإدارة المالية، ولا بد أن نشير إلى أن البنوك على اختلاف أنواعها تحتاج إلى تطبيق نظامي المعلومات المالي والمحاسبي لتنفيذ العديد من الوظائف، ومنه لا يمكن الفصل بين الإدارة المالية والمحاسبة لوجود علاقة وطيدة بينهما.

- حيث تعمل نظم المعلومات المالية والمحاسبية على مستوى التشغيلي على الإشراف على التدفق النقدي في البنك من خلال التبادلات المختلفة من المدفوعات والمقبوضات؛
- أما على المستوى الإداري فهي تساعد المديرين على الإشراف والتحكم في الموارد المالية للمؤسسة؛
- أما على المستوى المعرفي فإنها تدعم المالية والمحاسبة بتزويدها بأدوات تحليلية للوصول إلى المزيج الصحيح للاستثمار لتعظيم العائد؛

- كما تؤسس على المستوى الاستراتيجي غايات استثمارية طويلة الأجل وتزود بالتنبؤات طويلة الأجل للمدى المالي [28].

إلا أن هناك عدة فروقات بين نظام المعلومات المالي ونظام المعلومات المحاسبي تتمثل أهما في الجدول المبين أدناه.

الجدول رقم (1-1): يوضح الفرق بين نظام المعلومات المالي و نظام المعلومات المحاسبي

معيار المقارنة	نظام المعلومات المالي	نظام المعلومات المحاسبي
الفترة الزمنية	يقدم بيانات تتعلق بالماضي والحاضر، والتنبؤ بالمستقبل	يقدم بيانات تاريخية تعبر عن الماضي
الموضوعية	يخضع للحكم الشخصي لوجود عنصر التقدير و التنبؤ فيه	يركز على الموضوعية في إعداد البيانات
طريقة جمع المعلومات	خلق بيانات جديدة أو تعديل للبيانات واقتراح حلول للمشاكل التي تقابلها	يتم تسجيل البيانات في دفاتر عرفية (دفترااليومية، والأستاذ) وعليه لا يتم أي إجراء
وحدة القياس	رياضية وإحصائية لذلك تكون أرقامها تقريبية	النقود
إعداد التقارير	تعد في أي فترة زمنية أو حسب احتياجات الإدارة	تعد في نهاية كل سنة مالية أو كل فترة (ربع سنوية أو شهرية) ماضية
المستخدمون	يهتمون بتوفير معلومات مالية التي تحتاجها الإدارة لتساعدها على التخطيط والتنبؤ وصنع القرارات	يهتمون بتوفير المعلومات المحاسبية للأفراد والمؤسسات الحكومية، ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي هي مدخلات نظام المعلومات المالي

المصدر:http :www.tahasoft.com ,21 :00,13/12/2014

كما توجد أيضا عدة اختلافات بين نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية كما هو موضح في الجدول رقم (02):

[28] فايز جمعة صالح النجار، مرجع سبق ذكره، ص94.

الجدول رقم(1-2): يوضح أوجه الاختلاف بين نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية

الخصائص	نظام المحاسبة المالية	نظام المحاسبة الإدارية
من الناحية الوظيفية	الاهتمام بالآثار المالية للعمليات التاريخية	الاهتمام بالآثار المالية والنواحي الاقتصادية الداخلية
من ناحية الوقت	تاريخية	جارية ومستقبلية
من ناحية الأهداف	العمليات الفعلية	الفرص المتاحة في الحاضر والمستقبل
من ناحية الجهات المستفيدة	الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية	لإدارة الداخلية
من ناحية وحدة القياس	مالية وكمية	مالية و كمية إلى جانب النماذج الإحصائية والرسوم البيانية والنماذج الرياضية
من ناحية التفصيل	إجمالية و تفصيلية في إطار الدليل المحاسبي	تفصيلية شاملة لبيانات الداخلية والخارجية
من ناحية الموضوعية	حقائق موضوعية لعمليات فعلية	حقائق موضوعية لعمليات فعلية إلى جانب الدراسات النشاط الحالي والمستقبلي وتتأثر بالتأثير الشخصي
من ناحية مستوى الدقة	دقيقة في حدود القواعد التي تحكم الإطار العام للنظرية المحاسبية	تقريبية ونسبية في حدود مسموح بها
من ناحية مواعيد تقديم المعلومات	دورية متكررة	دورية وجاهزة عند الحاجة

المصدر: صباح رحيمة محسن وآخرون، **نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص188.

2. أهداف نظام المعلومات المالي:

زاد الاهتمام بنظام المعلومات المالي في المؤسسة لما يقدمه من أهداف تساعد المؤسسة على أداء وظائفها ومن أهمها ما يلي:

- تقديم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات؛[29]
- تقديم المعلومات التي تساعد في إجراء العمليات اليومية؛
- تقديم المعلومات تساعد في تنفيذ القرارات المالية [30]؛
- تقديم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها.

3. مشكلات نظام المعلومات المالي:

[29] كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص17

[30] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص27.

إن وجود نظام معلومات مالي في المنظمة واكتماله لا يعني نجاحه وكفاءته في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وقد يرجع فشل نظم المعلومات المالية في تحقيق أهدافه إلى الأسباب التالية[31]:

- يعتبر التحليل القاصر للنظام سببا رئيسيا في فشل العديد من نظم المعلومات المالية؛
- قد يؤدي فشل النظام في التصميم بشكل يلبي احتياجات الإدارة من نظام المعلومات المالي من جهة، ومن جهة أخرى فشله في تصميم واجهة سهلة الاستخدام من قبل المستفيد من النظام، التي تعتبر نقطة التفاعل بين نظام المعلومات المالي والمستخدم إلى العديد من الأخطاء الناتجة عن البطىء في التزويد بالمعلومات أو عدم استخدامها وعدم فهم مخرجات هذا النظام؛
- عدم دقة البيانات وعدم اكتمالها عامل أساسي في إرباك النظام وفشله في تزويد مستخدميه بمعلومات دقيقة يعتمد عليها؛
- على الرغم من تحديد الكلفة بشكل تقريبي عند دراسة الجدوى الاقتصادية للنظام، إلا أن عدم دقة هذه الدراسات يزيد من إنفاق بعض المنظمات لمواردها المادية على نظم المعلومات المالية بشكل يكون أكبر من عوائدها؛
- دعم قناعة الإدارة باستخدام نظم المعلومات المالية، أو عدم وجود عناصر مدربة للتعامل بالنظام، بالإضافة إلى عدم التحديث المستمر للبيانات، كل هذا يمكن أن يكون سببا في الفشل؛
- بدون التخطيط تصبح نظم المعلومات وخدمات المعلومات مفتقرة إلى التنظيم وغير مهيأة لتلبية متطلبات المستفيدين.

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره، فإنه لكي يتحدد مدى نجاح النظام يجب أن يعمل فترة طويلة نسبيا، حتى يتسنى الحكم على مدى نجاحه أو فشله، وهذا ما يؤكده porter فاستخدام نظم المعلومات ليس له تأثير إيجابي ملموس على المدى القصير، ولكن بصورة ايجابية، على أداء المنظمة كخيار استراتيجي على المدى البعيد.

من خلال دراستنا للمبحث الأول نجد أن نظام المعلومات المالي في المؤسسة يقوم بمهمة جمع ومعالجة البيانات الضرورية، التي تتصف بالشمولية والدقة...، كما يساهم في توفير المعلومات المالية لمختلف مستخدميها الذين أصبحت حاجتهم لها تختلف باختلاف أهدافهم وعلاقتهم بالمؤسسة، لذا وجب السهر على تطوير وتحديث هذا النظام بصفة مستمرة لجعله أكثر تكيفا وتأقلما مع التغيرات المحيطة بالمؤسسة وأكثر انسجاما وتناسقا مع الأهداف الجديدة لها والمراد الوصول إليها.

المبحث الثاني: الإطار النظري لترشيد القرارات الاستثمارية

يعتبر الاستثمار عموما أي نشاط اقتصادي أو عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو معنوي، بهدف تحقيق عوائد مستقبلية تتفاوت على حسب الإمكانيات المادية وما يتوفر لدى المستثمر من

[31] صباح رحيمة محسن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص191، 192.

معلومات عن المناخ الاستثماري (الفرص والتهديدات) ودرجة تقبله للمخاطر التي يتعرض لها، وتختلف الاستثمارات باختلاف أشكال رأس المال إلى استثمارات حقيقية (المادية)، استثمارات بشرية واستثمارات مالية، ويهدف المبحث إلى التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالقرارات الاستثمارية.

المطلب الأول: ماهية القرار الاستثماري

يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأعقد وأصعب القرارات المتخذة من قبل المؤسسة أو المستثمر بسبب طبيعتها الاستثمارية، والغالب في هذه القرارات يلجأ إليها المستثمر، أملا لزيادة العائد على الاستثمار.

1. عموميات حول القرار الاستثماري: إن تحديد مفهوم القرار الاستثماري والجوانب المتعلقة به يتطلب تحديد بعض العموميات حول القرار الاستثماري نذكر منها:

1.1. تعريف القرار الاستثماري:

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع أو المؤسسة، فهو ذو تأثير على بقائه واستمراره ونموه، ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط وإنما أيضا الزيادة في الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار، نفقات البحوث والتطوير، وبصفة عامة تشكل الاستثمارات في الأصول والبحوث الجانب الأكبر من الاستثمارات.[32]

- **أما القرار الاستثماري الرشيد:** فيتمثل في القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار، وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف المشروع الاستثماري[33].

1. 2. خصائص القرار الاستثماري:

إن من طبيعة القرارات الاستثمارية أنها ترتبط بالأجل الطويل وعادة ما تحتاج إلى إنفاق مبالغ كبيرة قد يصعب استردادها إذ لم ينجح المشروع، فالقرارات الاستثمارية تمثل درجة من الخطورة على حياة المشروع، ويمكن تبويب هذه الخصائص فيما يلي[34]:

أ- الخصائص التي ترتبط بالبعد الزمني؛

ب- الخصائص ترتبط بحالات الطبيعة: تتضمن عادة قرارات الاستثمار عنصري المخاطرة وعدم التأكد لارتباط تلك القرارات بالمستقبل؛

ت- خصائص ترتبط بالهيكل التمويلي: فمعظم قرارات الاستثمار تحتاج إلى مبالغ ضخمة مما قد يؤدي على حياة المشروع.

---

[32] عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الأردن، 2007، ص ص 262، 263.

[33] معراج هواري وآخرون، **القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية**، الطبعة الأولى، دار كنوز للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص64.

[34] ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 16، 17.

3.1. العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري:

يتأثر الاستثمار بمجموعة من العوامل والمتغيرات البيئية، والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذنا للقرارات الاستثمارية، ويمكن إجمال أهم هذه العوامل في العناصر التالية:

أ. الظروف الاقتصادية: من المعروف أن النشاط الاقتصادي يمر بفترات من الرواج وفترات من الكساد في إطار ما يعرف بالدورة الاقتصادية، وتتأثر عملية الاستثمار بالظروف السائدة إيجابيا وسلبيا، ولهذا يجب على المستثمر تتبع ودراسة الظروف الاقتصادية في البيئة محل الاستثمار ودراسة دقيقة ومحكمة حتى يضمن نجاح استثماره و استمراره؛

ب. الظروف السياسية: تأخذ الظروف السياسية أهميتها من خلال ترجمتها لمدى الاستقرار الذي يميز بيئة ما، ومن الأهمية أن تولي دراسة وتحليل الظروف السياسية العناية الكافية قبل اتخاذ أي قرار استثماري[35]؛

ت. الربح: إن تأثير الأرباح على الاستثمار يتجلى بالخصوص في حالة مؤسسات الأعمال تكون غير قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري، أو إذا لم تكن راغبة في اقتراضها فإنها قد تستخدم للتمويل الذاتي اعتمادا على الأرباح المحتجزة وغير الموزعة، وتخصيصها كليا أو جزئيا لتمويل مشاريعها الاستثمارية؛[36]

ث. التوقعات: من أهم العوامل التي تحدد الطلب على الاستثمار عامل التوقعات، فلقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن التوقعات بالنسبة للمستقبل تلعب دورا كبيرا في تحديد استثمار المشروع؛[37]

ج. سعر الفائدة: اعتقد أعضاء المدرسة الكلاسيكية أن كل ادخار يحول إلى استثمار، ففي نظيرتهم أن أصحاب الأعمال إنما يدخرون جانبا من دخولهم لكي يستثمر وفرص اكتناز النقود أو بقائها عاطلة مستبعد تماما التحليل الكلاسيكي، ولذلك فإنه إذا زاد الادخار فإن الاستثمار سوف يزيد أيضا والعكس صحيح، أما عن ميكانيزية التوازن الدائم بين الادخار والاستثمار فإنها تعتمد على سعر الفائدة فالادخار دالة طردية لسعر الفائدة في السوق بينما أن الاستثمار دالة عكسية له، وهذا التحليل يتم على نمط مشابه للعرض والطلب وعلاقتهما بالسعر، هذا يعني أن الادخار يتعلق بسعر الفائدة فيزيد بزيادته والعكس صحيح أما الاستثمار فهو بمثابة طلب للنقود المدخرة لاستثمارها.[38]

وتوجد عوامل أخرى تؤثر على القرار الاستثماري نذكر منها [39]:

- فلسفة الإدارة؛

---

[35] معراج هواري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 58،59.

[36] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص27.

[37] معراج هواري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[38] نبيل شاكر، **إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة**، دون طبعة، جامعة عين الشمس، مصر،1998، ص206.

[39] ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص18.

- إمكانية السوق والتنبؤ بحجم المبيعات؛
- رأس مال العامل؛
- موازنة التدفقات النقدية؛
- الفرص البديلة؛
- المخاطرة وعدم التأكد.

2. مقومات القرار الاستثماري:

حتى يتمكن المستثمر من الاختيار بين بدائل الاستثمار المتاحة في ضوء نتائج تحليلها من وجهة نظر العوامل المذكورة أعلاه لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ هي:

2. 1. مبادئ القرار الاستثماري:

يجب على المستثمر عند اتخاذه للقرار الاستثماري مراعاة المبادئ التالية:

أ. مبدأ الاختيار: المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليس لديه خبرة في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الماليين ممن لديهم مثل هذه الخبرة؛

ب. مبدأ المقارنة: أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الجوهري أو الأساسي لكل بديل و مقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة؛

ت. مبدأ الملائمة: يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله، عمره، عمله، وكذلك حالته الاجتماعية، ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار والتي يكشفها التحليل الجوهري أو الأساسي[40]؛

ث. مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية: يمكن تلخيص مجمل أهداف المستثمر في تحقيق ما يعرف بالعائد المستهدف على الاستثمار الذي يطمح في تحقيقه من استثماراته في صورة هدف، ولتحديد هذا العائد الهدف يجب أن يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري بموجب معدل خصم يعادل العائد المستهدف للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات فإذا كان صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة موجبا يعتبر استثمار مجدي أما إذا كان سالبا فيعتبر الاستثمار غير مجدي[41].

[40] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن،2007، ص ص 28،29

[41] محمد مطر، فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، دون بلد نشر، 2005 ، ص24

ج. مبدأ الخبرة والتأهيل: يعني أن قرار الاستثمار بما يتضمن من حيثيات ما يستلزمه من إمكانيات فنية وعلمية قد لا تتوافر لدى العديد من المستثمرين، الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المختصين في هذا المجال[42].

2.2. الإستراتيجية الملائمة للاستثمار:

تبنى إستراتيجية المستثمر على ضوء منحنى تفضيله الشخصي وهو المعيار الذي يصنف المستثمرين إلى عدة أصناف[43].

أ. العناصر المحددة لإستراتيجية المستثمر: يتميز المستثمرون عن بعضهم البعض من حيث ميولاتهم، وأولوياتهم الاستثمارية فلكل مستثمر منحنى تفضيله الاستثماري الذي يتخذه من خلال الربحية، السيولة والأمان، ويتحدد ميول المستثمر اتجاه عنصر السيولة عنصر الأمان بالمخاطرة التي يستطيع تحملها مقابل العائد الذي يتوقعه بينما يترجم ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار المتوقع.

الشكل رقم (1–4) يوضح المقومات الأساسية لقرار الاستثمار

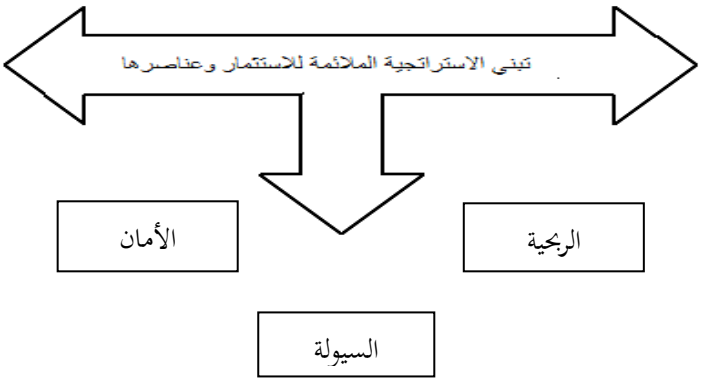

المصدر: مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص42.

ب. أصناف المستثمرين: طبيعيا كلما زاد العائد تزيد المخاطرة، وتبعا لهذا سوف يكون هناك مستثمرا يقبل بعائد منخفض ومخاطرة متدنية بينما مستثمر آخر لا يهاب المخاطرة يذهب إلى أبعد الحدود فيستثمر في أصول ذات مخاطرة مرتفعة مقابل عائد مغري.

وعليه فإن المستثمرين وبالاعتماد على عنصر المخاطرة يمكن تقسيمهم من حيث درجة تقبلهم لها إلى:

[42] طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص19.

[43] **محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص39**.

- المستثمر المتحفظ: يفضل هذا المستثمر دائما أن يوجه أمواله إلى استثمارات أقل خطورة وذات عائد منخفض ومثل هذا النوع من المستثمرين يتوجه إلى البنك للحصول على وديعة أو فتح حساب ادخار بمعدل فائدة ثابت[44]؛
- المستثمر المضارب: هذا النمط على عكس سابقه يعطي الأولوية لعنصر الربحية على ما ولذا تكون حساسيته اتجاه عنصر المخاطرة متدنية ويكون على استعداد لدخول مجالات استثمارية خطرة طمعا في الحصول على معدلات مرتفعة من العائد على الاستثمار، ويمكن وجود هذه الفئة من المضاربين بين صغار السن أو بين المثمولين الكبار ممن يتصرفون بمحافظ استثمارية كبيرة؛
- المستثمر المتوازن: هو المستثمر الرشيد الذي يوجه اهتماماته لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن، وهكذا تكون حساسيته اتجاه المخاطرة في حدود معقولة تمكنه من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة بعناية تراعي تنويع الاستثمارات بكيفية تعظم العائد، وتدني درجة المخاطرة، ويندرج تحت هذا النمط الغالبية العظمى من المستثمرين[45].

ت. مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة[46]:

- العائد: عبارة عن مقارنة بين النتائج المحصل عليها وعوامل الإنتاج المستعملة فعلا لتحقيق ذلك، وهو الفائدة أو ربح السهم الذي يختلف في أهميته اعتمادا على الاحتياجات المختلفة، وإذا كان المستثمر يسعى للتوفير لأجل طويل فإنه قد يبحث أيضا عن استثمارات تنتج عائدا ملائما بحيث يمكنه ذلك من الرضا على قيمة استثماره.
- المخاطرة: هي عدم التأكد من الحصول على العائد المتوقع، أو بمعنى آخر أن المخاطرة هي احتمال عدم تحقق العائد، فإذا كان العائد المتحقق يساوي العائد المتوقع فإن المخاطرة تساوي الصفر، ولما كان العائد المتوقع غير متحقق فعلا يبقى احتمال وجود المخاطرة قائما، ومن هنا ارتبط مفهوم الاستثمار بالمخاطرة[47].

وتشكل العملية الاستثمارية عملية مبادلة ما بين العائد والمخاطرة، وتوجد علاقة طردية بين العائد والمخاطرة فكلما زادت المخاطرة فإن العائد المتوقع يجب أن يكون أكبر، وعليه فإذا أراد المستثمر الحصول على عائد مرتفع فعليه أن يتوقع مخاطرة أكبر.

2. 3. أسس اتخاذ القرار الاستثماري.

لا بد أن يهتم المستثمر بالأسس الآتية عند اتخاذه للقرار الاستثماري[48]:

---

[44] عبد القادر دشاش، **أثر المعلومة المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر،2010، ص57.

[45] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص41.

[46] عصام حسين، **أسواق الأوراق المالية**، دون طبعة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص207.

[47] طاهر حردان، **أساسيات الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص24.

[48] عبد القادر دشاش، مرجع سبق ذكره، ص ص55، 56.

- التحليل الاقتصادي لكافة العناصر الرئيسية للعوائد والتكاليف المتوقعتين في إطار الربحية المستهدفة مع الاهتمام بكافة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة.
- الاهتمام بكافة الأبعاد الزمنية:
  - ✓ لاسترداد التكاليف الأولية للاستثمار؛
  - ✓ لربط الحاجة إلى السيولة مع القدرة على تحمل المخاطر؛
  - ✓ احتساب كافة المخاطر الاستثمارية المتوقعة وذلك من خلال تحليل كمي لهذه المخاطر؛
  - ✓ تحديد حجم السيولة الضرورية؛
  - ✓ تشخيص كفاءة النشاط الاستثماري من حيث:
- قابليته للتداول السريع؛
- كلفة تداوله؛
- تغيير سعره ما بين تداولين متتالين.

✓ الالتزام بكافة التشريعات والسياسات والإجراءات والالتزامات تحصينا للاستثمار من أي مضاعفات سلبية لحالات عدم الالتزام.

المطلب الثاني: أنواع ومراحل القرارات الاستثمارية

يعتبر القرار الاستثماري خطوة أولية لاختيار البدائل المتاحة بغية تحقيق أكبر عائد ممكن وبأدنى مخاطرة، فالقرار الاستثماري يرتكز على ثلاث أنواع من القرارات الاستثمارية، كما أنه ينبغي على متخذ القرار الاستثماري الرشيد أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذه، والذي يقوم عادة على عدة عدة خطوات ومراحل وهذا ماسوف نتطرق إليه.

1. أنواع القرارات الاستثمارية:

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ القرارات، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه من هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الإدارة الاستثمارية من جهة، وقيمتها من وجهة نظره من جهة أخرى، ضمن هذا الإطار تندرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة أنواع هي:

أ. قرار الشراء: يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي وبعبارة أخرى عندما يكون السعر السوقي أقل من القيمة الأداة الاستثمارية وذلك كما يراه المستثمر أي، مما يولد لديه حافزا لشراء تلك الأداة سعيا وراء تحقيق مكاسب رأس مالية من ارتفاع يتوقعه في سعرها السوقي مستقبلا يترتب على ما سبق تولد

ضغوط شرائية في السوق على تلك الأداة مما يؤدي إلى رفع سعرها السوقي في الاتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر والقيمة[49].

ب. قرار عدم التداول: يترتب على الحالة السابقة والناتجة عن الضغوط الشرائية أن تستجيب آلية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر الارتفاع إلى نقطة يتساوى فيها السعر السوقي مع القيمة من وجهة نظر المستثمر، وهنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كان لديهم حوافز للشراء التوقف عن الشراء، وكذلك من كان لديهم حوافز للشراء التوقف عن الشراء، وكذلك من كان لديهم حوافز للبيع أيضا التوقف عن البيع فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة هو عدم التداول حيث (س=ق)، لأن المستثمر عند هذه النقطة يكون في وضع تنتفي لديه الآمال لتحقيق مكاسب رأس مالية مستقبلية، كما تنتفي لديه أيضا ولو مؤقتا المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل القريب إلا إذا تغيرت الظروف السائدة، لذا يقرر الاحتفاظ بالأداة الاستثمارية.

ت. قرار البيع: يلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة.

وبالتالي في هذه الحالة يرى المستثمر أن الفرصة المواتية في تحقيق الأرباح، وعندها يتخذ قرار البيع وينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق ليعيد من جديد اتخاذ قرار الشراء أو عدمه، وهكذا تدور الدورة الاستثمارية.[50]

2. مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية:

يتبع القرار الاستثماري في المؤسسة سيرورة معينة تتكون من مجموعة من الخطوات، وذلك من أجل التقليل من حجم المخاطر التي يمكن أن تتولد عن العملية الاستثمارية، وتتمثل سيرورة القرار الاستثماري في:

1.2. تحديد المشكلة الاستثمارية: من خلال إخضاع الفرصة الاستثمارية التي تظهر في مجال استثمار معين في إحدى الأنشطة الاقتصادية المختلفة للتفكير وتبين جدواها كفكرة استثمارية حيث يتحدد الهدف من المشروع بأبعاده المختلفة[51]؛

2.2. تحديد البدائل الممكنة: قد تتعدد البدائل المتاحة للمستثمر وفي هذه الحالة يجب تحديد مزايا وعيوب كل بديل تمهيدا للاختيار، وفي حالات أخرى تنحصر الاختيارات في بديل واحد، وهنا يتم تحديد التكلفة والعائد له لاتخاذ قرار القبول أو الرفض؛

3.2. تحديد مزايا وعيوب كل بديل: يتم ذلك بإتباع طرق تقييم موضوعية تعطي عند تطبيقها على كل بديل نتائج رقمية تعبر عن النتيجة النهائية للمقابلة بين التكلفة والعائد المرتبطة بالبديل المطروح؛

---

[49] محمد مطر، فايز تيم، مرجع سبق ذكره، ص18.

[50] أحمد مصيبح، **الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2002، ص42.

[51] معراج هواري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص65.

4.2. اتخاذ القرار الاستثماري: يتم من خلال نتائج المرحلة السابقة وذلك بإقرار البديل الذي ينتج عنه أفضل نتائج رقمية، ومن المنطقي أنه في تلك الحالة التي يكون أمامنا فيها بديل واحد فيصبح القرار ايجابيا أو سلبيا حسب اتجاه النتائج المستخلصة من تقييم البديل بالطرق المستخدمة[52].

3. صعوبات قرار الاستثمار:

يعتبر قرار الاستثمار من أصعب القرارات التي تتخذ لسببين رئيسيين:

- أنه يعتمد كليا على التنبؤات؛
- مراعات أن يكون الاستثمار الجديد متماشيا مع أنشطة المؤسسة وأهدافها وسياساتها وذلك كما يلي:

✓ يعتبر إعداد التقديرات من أصعب مراحل دراسات الجدوى للاقتراحات وليست الصعوبة في إعداد تقديرات لمختلف التدفقات النقدية، وإنما مراعات دقة هذه التدفقات على مر الزمن.

✓ أما فيما يتعلق بالتجانس والتناسق بين قرار الاستثمار وأهداف وسياسات المؤسسة فهي ليست عملية سهلة كما يعتقد.

ولا بد من معرفة العناصر المؤثرة في قرار الاستثمار سواء تلك التي يمكن التعبير عنها في شكل كمي أو نوعي، فقد يترتب عن هذه العناصر تدفقات نقدية أو مالية.[53]

[52] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص66.

[53] عبد الغفار حنفي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 263، 264.

الشكل رقم (1-5): يوضح التمثيل سيرورة القرار الاستثماري

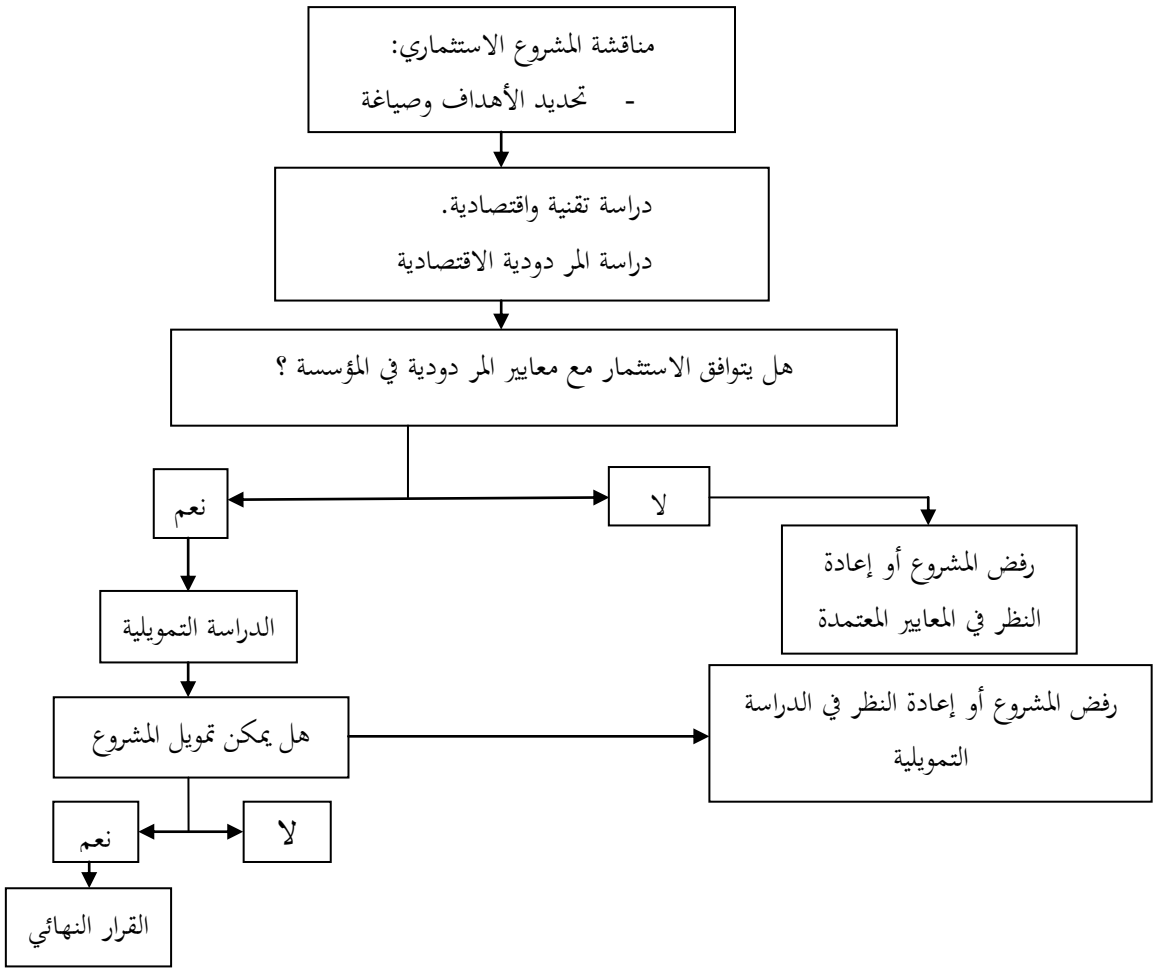

المصدر: جمال بعيطش، **التمويل والمخاطر المالية للاستثمارات في المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة لحاج لخضر، الجزائر، 2009، ص11.

المطلب الثالث: مخاطر قرار الاستثمار المالي

مخاطر الاستثمار بكل بساطة هو عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء العملية الاستثمارية.

1. مفهوم المخاطرة:

يمكن تعريفها بأنها: "المخاطرة التي ترتبط بالخسائر والأضرار التي تصيب المستثمر نتيجة عدم التأكد والتنبؤ بعوائد الإدارة الاستثمارية كالأسهم العادية والتي يختلف مردودها من عام لآخر استنادا لعدة ظروف وتأثيرات توجه هذه الأسهم إضافة إلى تحمل الأسهم خسائر أحيانا"[54]، كما نستطيع القول بأن المخاطرة هي مقدار التغير

[54] جمال جويدان الجمل، **دراسات في الأسواق المالية والنقدية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص231،

الحاصل في العوائد المتوقعة في المستقبل بسبب ظروف المشروع أو الظروف الخارجة عن سيطرته، كلما كان التغير أكبر كان خطر الاستثمار أكبر والعكس صحيح[55].

2. أنواع المخاطر الإستثمارية

يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها المستثمر من حيث قدرته على تسييرها أو التخفيف منها إلى:

1.2. المخاطر المنتظمة: هي تلك المخاطر التي تتأثر بها التدفقات النقدية للأدوات الاستثمارية وتتسم بمظاهر عامة لا يمكن تجنبها وترتبط هذه المظاهر بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية للاقتصاد ككل، أي أنها تؤثر على السوق بأكمله عكس هذه المخاطر على جميع الأدوات الاستثمارية المتداولة في السوق بصورة عامة وتختلف درجة تأثر هذه الأدوات بالمخاطر بنسب ودرجات مختلفة حسب طبيعة الصناعة أو الخدمة أو القطاع الذي ينتمي إليه المشروع ودرجة حساسية الاستثمارات للتغيرات المذكورة التي تظهر بصورة تقلبات سعرية[56]، وبالتالي يمكن التخلص منها من خلال التنويع لأنها تؤثر على كل البنوك تقريبا في نفس الوقت[57].

2.2. المخاطر غير المنتظمة: هي عبارة عن المخاطر المنفردة التي تقع على شركة محددة يتأثر فيها سعر سهم هذه الشركة والمخاطر المحددة لا يتأثر فيها السوق بشكل عام ويمكن السيطرة على هذا النوع من المخاطر وتفاديها من خلال الإدارة الكفؤة وأهم طريقة لتفادي المخاطر غير المنتظمة هو التنويع في الاستثمار وتوزيع رأس المال على عدد كبير من الأوراق المالية المختلفة، أو بواسطة تحسين كفاءة الإدارة أو وجود القوانين واللوائح التي تقلل من وجود الأخطاء[58]، وتشمل هذه المخاطر مخاطر التمويل، الائتمان، السيولة، التشغيل، الأخطاء الإدارية، الإبتكار، الإبداع، تغير أذواق المستهلكين، رأس المال وكيفية الوفاء بالالتزامات[59].

3. أساليب قياس المخاطر:

يعتبر قياس وتقييم مخاطر الاستثمار من أهم المتغيرات المؤثرة في قرار الاستثمار والذي يترتب عليه قبول أو تعديل أو رفض قرار المشروع الاستثماري وتدعى هذه الأساليب بمقاييس التشتت وهي الأكثر استعمالا في هذا المجال ومن أهمها:

1.3. المدى: يعتبر من أبسط مقياس كمي لقياس التشتت وهو يمثل الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة[60].

ويحسب كما يلي:

---

[55] دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دون الطبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص101.

[56] المرجع نفسه، ص105.

[57] سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص253.

[58] غازي فلاح المومني، **إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة**، دون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص81.

[59] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص109.

[60] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003، ص400.

المدى = الحد الأعلى للقيمة الكبرى – الحد الأدنى للقيمة الصغرى

2.3. الانحراف المعياري: يعتبر من أهم المقاييس الإحصائية لقياس درجة المخاطرة المرتبطة بأي أصل من الأصول، وببساطة يمكن القول أن الانحراف المعياري هو الجذر التربيعي للتباين ويتم استخدام هذه المقاييس لقياس درجة المخاطرة من خلال قياس درجة التشتت أو البعد عن القيمة المتوقعة .[61]

ويحسب التباين بـ:

$$\mathbf{S^2} = [\sum (x_i - X)^2] / n \qquad , \mathbf{i} = 1, 2, 3, \ldots, n$$

أما الانحراف المعياري فيحسب كما يلي:

$$S=\sqrt{Pi(xi - E(x))^2}$$

حيث:

S = الانحراف المعياري؛

PI= إحتمال الحدوث ؛

E(xi) = القيمة المتوقعة؛

xi = قيمة المتغير.

3.3. معامل الاختلاف: يعد من مقاييس التشتت النسبية و الذي يستخدم لمعرفة التشتت داخل الوحدة وبين المجموعات، وما يميزه أنه لا يتطلب توحيد وحدات القياس لأنه يعطي التشتت نسبيا[62]، مقياس نسبي للمخاطر حيث يتم حسابه بقسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية[63].

$$\text{معامل الاختلاف CV} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{القيمة المتوقعة للتدفقات}} \times 100$$

4.3. معامل بيطا كمقياس للمخاطر المنتظمة: من الناحية الاقتصادية عبارة عن مقياس إحصائي لقياس المخاطر المنتظمة، فهو يقيس درجة حساسية مردودية السهم تجاه عائد السوق[64].

[61] ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص76.

[62] علي سلوم جواد، مازن حسن جاسم، **الإحصاء وتطبيقاته في المجال الرياضي**، الطبعة الأولى، دار الرواد للنشر والتوزيع، سوريا، 2014، ص 132.

[63] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 404.

[64] عبد الغفور دادن، **محاولة بناء نموذج لترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية حالة بورصة الكويت**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2011، ص 32.

و يحسب كما يلي:

$$\beta = \frac{\sum ع \sum غ - ع \sum غ}{\sum غ^2 - \frac{(\sum غ)^2}{n}}$$

حيث أن : **ß** : معامل بيطا؛

n : هو عدد السنوات أو الفترات السنوية؛

ع : العائد المتوقع للورقة المالية؛

غ : العائد المتوقع للسوق.

يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية، فهو أهم الوسائل اللازمة لتطوير البنوك وتوسيعها، كما يهدف إلى المحافظة على رأس مال المستثمر و تحقيق أقصى عائد ممكن وتحقيق السيولة، ولاشك أن اتخاد القرار في عصرنا الحالي أصبح يخضع للكثير من التأثيرات والتي تساهم بدورها في توجيه متخذي القرار، مما يستلزم على صانع القرار اتخاذ قراراته بالسرعة المطلوبة لتحقيق أهداف البنك واتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة .

المبحث الثالث: نظام المعلومات المالي وعلاقته بترشيد القرارات الإستثمارية

تعتبر المعلومات المالية موردا هاما لا يقل أهمية عن الموارد الأخرى في المؤسسات، بل وأكثر من ذلك فإن المعلومات أصبحت تمثل ثروة، فهناك من يحقق نجاحا وأرباحا معتبرة انطلاقا من استغلال المعلومة المتوفرة وتوفر الجودة في اتخاذ القرارات، وبقدر ما يتوفر من جودة في المعلومات بقدر ما يزداد الرشد في عمليات اتخاذ القرارات، ولقد تطورت الأساليب الفنية التي تسهل عملية إدارة المعلومات وإعدادها وتقديمها لمتخذي القرارات، وتخص هذه الأساليب كل نواحي التعامل مع المعلومات، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى عموميات حول المعلومة المالية وأهم القوائم المالية، وفي الأخير تأثير نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية.

المطلب الأول: عموميات حول المعلومة المالية

تعتبر المعلومة المالية إحدى نظم المعلومات المبنية على الحسابات الآلية التي تقوم بدعم عملية اتخاذ قرارات المديرين الماليين المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية، وبالتالي فان المعلومة المالية تصف مسار تدفق الأموال، التي تساعد المستثمرين في مواجهة مسؤولياتهم المالية، وتأتي هذه المعلومات من مصادر داخل أو خارج البنك التي تعكس العمليات والحقائق المتعلقة بالمجالات المالية، وهذه المعلومات هي مخرجات لنظام المعلومات المالي داخل البنك.

1. ماهية المعلومة المالية:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمعلومة المالية نذكر منها:

- **التعريف الأول**: "هي المعرفة التي تنج عن عمليات البيانات المالية وتساعد متخذي القرارات في البنك على اتخاذ القرارات المالية اللازمة لهم من خلال الاعتماد على الطرق التحليلية واستنتاجاته بشكل أكبر من الاعتماد على طريقة التخمين أو على الحكم الحدسي، والتي تضطر الإدارة إلى اللجوء إليها في غياب المعلومات"[65].
- **التعريف الثاني**: "هي معلومات تأتي من مصادر مختلفة موجودة داخل البنك، وتعكس العمليات والأحداث والحقائق الخاصة بالمجالات المالية، وتركز المعلومات المالية على التقارير الخاصة بالحالة المالية"[66].
- **التعريف الثالث**: "هي كل المعلومات الكمية والغير كمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المالي في التقارير المالية المقدمة للجهات المحاسبية في خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا "[67].

[65] علاء عبد الرزاق السالمي، مرجع سبق ذكره، ص08.

[66] محمد نور برهان، **أنظمة المعلومات الإدارية**، دون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، دون بلد نشر،2010، ص30.

[67] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دون طبعة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص144.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن: "المعلومات المالية هي كافة المعلومات الكمية وغير الكمية والتي ترد في القوائم المالية الأساسية وملحاقاتها وتهدف إلى وصف وتفصيل الأحداث الاقتصادية في البنك وتحديد وضعيتها المالية، لترشيد قرارات الأطراف المستخدمة لها".

2. خصائص المعلومة المالية:

تمتاز المعلومات المالية ببعض الخصائص التي تعتبر ضرورية في المعلومة من أجل رفع أهمية استخدامها، وتتمثل هذه الخصائص في الشكل التالي.

الشكل رقم (1-6) يوضح خصائص المعلومات المالية

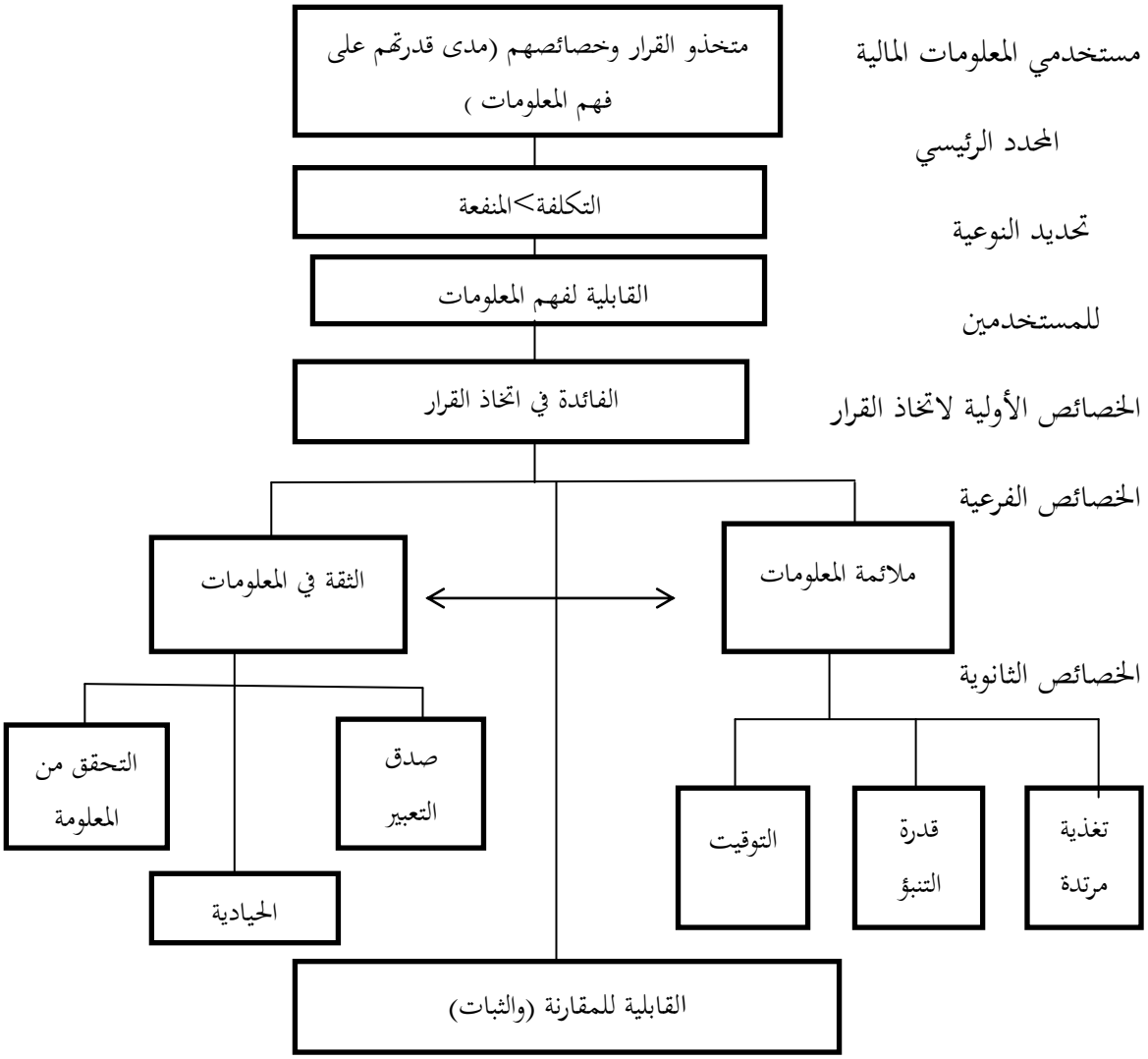

المصدر: رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دون طبعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص193.

فحسب الشكل السابق نجد أن هناك تباين بين مستخدمي المعلومات المالية من حيث مستوى الفهم وكمية المعلومات المجمعة.

من خصائص المعلومات توجد خاصيتين أساسيتين وهما الملائمة والموثوقية، وينقسم كل منها إلى ثلاث خصائص فرعية، فمن حيث الملائمة يجب توفر (قيمة التنبؤ، الاسترجاع، التوقيت المناسب)، أما الموثوقية فتكون (الأمانة في التمثيل، الحيادية، القابلية للتحقيق).

1.2. الملائمة: تعني الملائمة بين المعلومات والقرارات المعروضة وأهداف البنك، فالمعلومات الملائمة هي التي تربط وتؤثر على القرار المعروض[68]، ولضمان تجسيد صفة الملائمة في المعلومة المالية يجب توفر ثلاث خصائص فرعية هي[69]:

أ- التوقيت المناسب: حتى تكون المعلومة ملائمة يجب أن تتوفر في الوقت المناسب، وأي تأخر وقت توفرها عن وقت الحاجة إليها يجعلها معلومة عادية وتكمن علاقة الترابط بين اتخاذ القرار وتوقيت الحصول على المعلومة في أن عملية اتخاذ القرار تكون محددة بمدة زمنية كما أن توفر المعلومة خلال تلك الفترة تأثر على وجهة متخذي القرار على اتخاذ القرار.

ب- خاصية التنبؤ: عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل.

ت- القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤ (التغذية العكسية): يعني إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة التوقعات السابقة، وتكمن أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة.

2.2. الموثوقية: توفر المعلومات لخاصية الموثوقية ثلاثة خصائص تسمح بتوجيه القرارات وهي: توفر نسبة ضئيلة من الأخطاء وأكثر حيادية في النقل وكذا الأمانة في التعبير لقياس درجة الموثوقية في القوائم المالية بحجم الأخطاء ودرجة التحيز في نشر المعلومات، وخاصية الموثوقية يجب أن تتوفر على ثلاث خصائص فرعية (الصدق في التعبير، الحياد، القابلية للتحقيق).

أ- الصدق في التعبير: أي وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المالية والأحداث المراد عرضها في القوائم.

ب- الحياد: بمعنى عدم التحيز أي وضع المعلومات بشكل تفضيلي بين الأطراف ولا تكون معلومات لصالح مستخدم على حساب آخر.

ت- إمكانية التحقق: وهو أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقيق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المالي[70].

---

[68] كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص08.

[69] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص197.

[70] عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر، 2014، ص51.

وهناك بعض الخصائص الإضافية لكي تكون المعلومات متميزة، وهي قائمة على أساس توفر الخصائص الرئيسية السابقة وهي كالآتي:

- **قابلية المقارنة**: إن توفر المعلومات على هذه الخاصية يجعلها أكثر أهمية وتميزا، حيث تسمح بتفضيل بين حالتين ماليتين من خلال المقارنة بينهما، وهي نوعان:
  - ✓ مقارنة المعلومات لعدة سنوات لنفس البنك، إذ لابد من وضع نتائج لعدة سنوات على القوائم المالية، وتهدف هذه العملية لمعرفة مدى تطور أو تراجع الوضعية المالية للبنك؛
  - ✓ مقارنة بعض المعلومات المالية لعدة مؤسسات تتوفر على خصائص متجانسة.
- **الثبات**: تكمن هذه الخاصية في التماثل والاستمرار في استخدام وسائل وأساليب والطرق المحاسبية للقياس في البنك.

بالإضافة إلى الخصائص الأساسية والثانوية هناك بعض الخصائص من المهم توفرها في المعلومة المالية وهي[71]:

- ✓ الشمولية: تكمن في درجة الإلمام بالحدث المراد عرضه من خلال توفر التفاصيل اللازمة وعدم إهمال التسجيل للبيانات الأساسية؛
- ✓ الدقة: مدى الثقة في المعلومات وخلوها من الأخطاء؛
- ✓ الموضوعية: ترتكز على الموضوعية في إعداد بياناتها دون تحيز شخصي وبدون تحريف للحقائق؛
- ✓ النفعية: تقاس بدرجة الفائدة وراء استخدام المعلومة، وتركز أساسا هذه الخاصية على عنصرين هما صحتها وسهولة استخدامها؛
- ✓ القابلية للفهم: تعتبر من أصعب الخصائص من ناحية التجسيد، حيث تعاني من إشكاليات عديدة أبرزها عدم تجانس مستوى الفهم ما يضطر البنك إلى الانحياز.

3 . مصادر المعلومة المالية

يمكن تقسيم مصادر المعلومات المالية اللازمة لتحليل أي بنك إلى نوعين رئيسين:

1.3. المصادر الداخلية من البنك نفسها:

تشمل المصادر الداخلية للمعلومات المالية كلا من :

أ. القوائم المالية الأساسية: تعتبر مصدرا رئيسيا للمعلومات المالية والتي يمكن منها استخلاص النتائج المهمة للبنك، كما أن تحليلها وتفسيرها يعتمد على نوعية وطبيعة المعلومات المتاحة[72]؛

ب. المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: تعد تلك الملاحظات جزء ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية؛

---

[71] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص49.

[72] مؤيد عبد الرحمن الدوري، حسين محمد سلامة، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص49.

ت. التقارير المؤقتة: التي تقدم على مدار السنة؛

ث. تقارير مجلس الإدارة: تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية؛

ج. تقرير مراقب الحسابات: وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها؛

ح. قوائم تنبؤات الإدارة؛

خ. معلومات أخرى[73].

2.3. المصادر الخارجية:

من المفيد عند تحليل المعلومات المالية لبنك معين مقارنتها بما هو قائم في البنوك المنافسة، ولذلك يعد تجميع معلومات عن القطاع الذي تعمل فيه البنك مفيد لعملية التحليل، ويضاف إلى ذلك تجميع بيانات عن الاقتصاد بصفة عامة، وبيانات عن ظروف المنافسة الدولية، وأثر الاتفاقيات الدولية على ذلك القطاع مثل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات واتفاقية بازل وغيرها[74].

4. قيمة المعلومات المالية:

الاستفادة من المعلومات لا بد أن تتوفر على جملة من العناصر وهي[75]:

1.4. الجودة: هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية؛

1.5. الوفرة: يعتمد اتخاذ القرار على المعلومات، وكلما كانت المعلومات دقيقة كان القرار الاستثماري أكثر رشدا؛

1.6. السرعة: إن لإيصال المعلومات دور في تكافؤ الفرص في استخدام المعلومة؛

1.7. التوافق في التصوير أو التمثيل: يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث؛

1.8. التأكد: يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة؛

المطلب الثاني: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي لنظام المعلومات المالي والوسيلة الرئيسية التي تقوم بإيصال المعلومات إلى الأطراف المعنية، وتزويدهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالية ومساعدتهم على إتخاذ القرارات الرشيدة.

---

[73] طارق عبد العالي حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية– تحليل العائد والمخاطرة**، دون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2003 ،ص ص31، 32.

[74] طارق عبد العالي حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، دون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص61.

[75] عمر لشهب، مرجع سبق ذكره، ص58.

1. تعريف القوائم المالية:

تعرف القوائم المالية بأنها: "وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، وهي تعكس وضعية البنك المالية ونتائجها المحققة ومصادر استخدامات الأموال[76]، كما توفر معلومات لتقدير التدفقات النقدية، وهي محددة من قبل مجلس المعايير الدولية للمحاسبة في خمس عناصر أساسية: الميزانية، حساب النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال، جدول تدفقات الخزينة، الملحق".

2. أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات مفيدة حول الوضعية المالية للبنك (الميزانية)، أدائها (حسابات النتائج)، والتغير في خزينتها (جدول التدفقات النقدية)، من أجل تلبية احتياجات المستخدمين، فالقوائم المالية يجب أن تسمح بضمان شفافية البنك في إنتاج معلومات كاملة وتوفير عرض صادق للمعلومات، حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام وإجراء المقارنات[77].

ونظرا لتعدد مستخدمي القوائم المالية واختلاف احتياجاتهم تظهر مشكلة مراعاة كل هذه الاحتياجات، ولحل هذا المشكل تعتمد الممارسة المحاسبية على افتراض مفاده أن تلبية احتياجات فئة معينة سوف يسمح بتلبية بعض الاحتياجات لباقي الفئات، وقد تم اختيار فئة المساهمين للتعبير عن احتياجات باقي الفئات الأخرى، لأنهم ملاك البنك وأصحاب القرار فيها، وهم من يتحمل مخاطر رأس المال، وتعرف القوائم المالية المعدة وفقا لذلك بالقوائم المالية ذات الغرض العام، وتتمثل الأهداف الأساسية لهذه القوائم في توفير معلومات[78]:

- مفيدة للمستخدمين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وغيرها من القرارات ا بشكل رشيد؛
- تساعد المستثمرين والدائنين الماليين الحاليين والمرتقبين وغيرهم في تقدير مقدار توقيت ودرجة التأكد من التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل؛
- توفير المعلومات الكافية للمستثمرين من أجل التقييم الجيد للتدفقات المالية المستقبلية.

3. عناصر القوائم المالية:

لقد وضح المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 متطلبات العرض والإفصاح العام عن البيانات والمعلومات المحاسبية للبنوك المعدّة من أجل نشرها، كما بين أن القوائم المالية التي تنشر فيها هذه المعلومات هي: الميزانية العمومية، قائمة الدخل، والبنود خارج الميزانية (قائمة التدفقات النقدية)، هذا ما يعني أن المعيار الدولي رقم 30 هو من حدّد الشروط والقواعد التي تعد وتقدم بها القوام المالية للبنوك، وهو الأمر الذي جعل منه أساس تصميم

[76] كتوش عاشور، بلعوز بن علي، **المحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،13، 14. /2009/12، ص17.

[77] بلال كيموش، **التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر،2011، ص 110.

[78] رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 113.

وتصنيف هذه القوائم، ففي نهاية كل دورة مالية يقوم البنك بإعداد الكشوف المالية التي تعتبر كمنتج نهائي لأي نظام معلومات مالي، ونظرا لتميز طبيعتها القانونية والمالية فهي تعتبر الأداة الرئيسية لمعرفة تقييم الأداء أو مستوى النتائج المتوصل إليها بهدف توصيل المعلومات المالية المستخرجة إلى الجهات المعنية والمستفيدة منها، ويحدد الإطار التصوري لهيئة المعايير المحاسبية الدولية القوائم المالية التالية:

1.3. الميزانية المالية:

تعتبر الميزانية المرآة العاكسة للوضع المالي في أي بنك عند نهاية كل دورة مالية، والهدف منها إظهار الموارد المستثمرة في البنك وما يقابلها من استخدامات لتلك الموارد، وما يميز ميزانية البنك عن المؤسسات الأخرى أن ترتيب الحسابات في جانب الأصول يكون حسب مبدأ السيولة وفي جانب الخصوم يكون حسب مبدأ الاستحقاق، لكن من الأعلى إلى الأسفل على عكس المؤسسات غير المالية المرتبة بنفس المبدأ لكن من الأسفل إلى الأعلى، حتى يتسنى لقارئ الميزانية التعرف على خصوصية هذا النشاط الذي يرتكز على تجارة الأموال وتوفر السيولة بالمستوى المطلوب.

وتشترط الفقرة 18 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 (المعاد صياغته عام 1994) أن تتم عملية تبويب الأصول والخصوم عند عرض بنود الميزانية حسب طبيعتها، حيث تسجل الأصول حسب سيولتها، أما بالنسبة للالتزامات فتسجل حسب تواريخ استحقاقها، ويكون شكل ميزانية البنك كالآتي:

الجدول رقم (1-3): يوضح شكل الميزانية المالية

الترتيب	الأصول	المبالغ	الترتيب	الخصوم	المبالغ
01	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، ومركز الصكوك البريدية	–	01	البنك المركزي، مراكز الصكوك البريدية	–
02	الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية	–	02	ديون تجاه المؤسسات المالية	–
03	الأصول المالية الجاهزة للبيع	–	03	ديون تجاه الزبائن	–
04	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	–	04	الديون الممثلة بورقة مالية	–
05	سلفيات وحقوق على الزبائن	–	05	الضرائب الجارية – الخصوم	–
06	الأصول المالية المملوكة عند الاستحقاق	–	06	الضرائب المؤجلة – الخصوم	–
07	الضرائب الجارية – الأصول	–	07	الخصوم الأخرى	–
08	الضرائب المؤجلة – الأصول	–	08	الحسابات التسوية	–
09	الأصول الأخرى	–	09	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	–
10	الحسابات االتسوية	–	10	اعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات	–
11	المساهمة في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	–	11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	–
12	العقارات العقارات	–	12	ديون تابعة	–
13	الأصول الثابتة المادية	–	13	رأس المال	–
14	الأصول الثابتة الغير مادية	–	14	علاوات مرتبطة برأس المال	–
15	فارق الحيازة	–	15	الاحتياطات	–
		–	16	فارق التقييم	–
		–	17	فارق إعادة التقييم	–
		–	18	رصيد مرحل (+/-)	–
		–	19	نتيجة الدورة (+/-)	–
مجموع الأصول		**–**		**مجموع الخصوم**	–

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **حول النظام المتعلق بالكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية**، نظام رقم09-05، المؤرخ في 18أكتوبر2009، العدد 76، ص ص18،19.

الجدول رقم: (1-4) يوضح نموذج خارج الميزانية

	الالتزامات	السنة ن	السنة ن-1
أ	**التزامات ممنوحة**		
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية		
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن		
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية		
4	التزامات ضمان بأمر الزبائن		
5	التزامات ممنوحة		
ب	**التزامات محصل عليها**		
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية		
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية		
8	التزامات أخرى محصل عليها		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **حول النظام المتعلق بالكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية**، نظام رقم 09-05، المؤرخ في 18أكتوبر2009، العدد 76، ص 23.

3. 2. جدول حسابات النتائج:

يعرف أيضا بإسم قائمة الدخل وهو: "بيانا لأرباح والخسائر وتخصيص الأرباح التي توضح، الطريقة التي يتم بها تبويب الإيرادات والمصروفات وفقا لطبيعتها، وكذا عملية الإفصاح عن مقدار كل بند من الإيرادات أو المصروفات، حتى يتمكن مستخدمي هذه القائمة من تقييم أداء البنك"، وتشتمل البنود الرئيسية لإيرادات البنك على: أنشطة على الفوائد، رسوم الخدمات، العمولات ونتائج الإيجار، أما البنود الرئيسية لمصروفات البنك فهي تنتج عن: النشاط على الفوائد، العمولات، خسائر القروض والسلفيات، الأعباء المترتبة على تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات والمصروفات الإدارية العامة للبنك[79].

كما يعبر عن كشف تفصيلي يبين ملخص الأنشطة الممارسة في البنك خلال السنة الواحدة سواء كانت تلك العمليات مصرفية أو غيرها بهدف التوصل إلى تحديد النتائج الوسيطة والنتيجة النهائية للدورة المالية المعبرة عن النشاط المقدم من طرف البنك[80].

ويمكن توضيح جدول حسابات النتائج للبنوك كمايلي:

[79] الإفصاح المحاسبي للمصارف، مقالة منشورة على موقع صندوق النقد العربي.

[80] إلياس قلاب ذبيح، محاضرة في عرض القوائم المالية، مقياس: محاسبة الخاصة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013، ص28.

الجدول رقم (1-5): يوضح شكل جدول حسابات النتائج

الترتيب	حسابات الأداء	السنة ن	السنة ن-1
01	(+) فوائد والنواتج المماثلة	-	-
02	(-) فوائد الأعباء المماثلة	-	-
03	(+) عمولات (النواتج)	-	-
04	(-) عمولات(أعباء)	-	-
05	(+/-) االأرباح أو الخسائر الصافية من الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات التجارية	-	-
06	(+/-)الأرباح أو الخسائر الصافية من بيع الأصول المالية المتاحة في البيع	-	-
07	(+) نواتج النشاطات الأخرى	-	-
08	(-) أعباء النشاطات الأخرى	-	-
09	**الناتج البنكي المصرفي**	**-**	-
10	(-) أعباء استغلال عامة	-	-
11	(-) مخصص إهتلاك وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية والغير مادية	-	-
12	**الناتيج الإجمالي للاستغلال**	**-**	-
13	(-) مخصص المؤونات، والخسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للاسترداد	-	-
14	(+) استرجاع المؤونات، وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	-	-
15	**نتيجة الاستغلال**	**-**	-
16	(-/+) الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول المالية الأخرى	-	-
17	(+) نواتج استثنائية (غير عادية)	-	-
18	(-) أعباء استثنائية (غير عادية)	-	-
19	**النتيجة قبل الضريبة**	**-**	-
20	(-) الضرائب على النتائج وما يماثلها	-	-
21	**النتيجة الصافية للسنة المالية**	**-**	-

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **حول النظام المتعلق بالكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية**، نظام رقم09-05، المؤرخ في 18أكتوبر2009، العدد 76، ص24.

3.3. جدول تدفق الخزينة الطريقة غير المباشرة:

يشجع النظام المحاسبي المالي البنوك تمثيل هذا الجدول باستخدام الطريقة المباشرة، التي توضح أهم أنواع التدفقات الداخلية والخارجية غير المتوقعة للخزينة كما يسمح بالتمثيل غير المباشر للتدفقات المرتبطة بالنشاطات

التشغيلية، والذي يتلخص بحساب النتيجة الصافية لنتائج الصفقات دون نتائج الخزينة[46]، وفيما يلي نموذج لقائمة التدفقات النقدية على الطريقة المباشرة:

الجدول رقم (1-6) : يوضح نموذج جدول التدفقات الخزينة

الترتيب	تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل	السنة ن	السنة ن-1
1	**الناتج قبل الضريبة**		
2	+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة وغير الثابتة		
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى		
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى		
5	+/- خسائر صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار		
6	+/-النواتج /أعباء من أنشطة التمويل		
7	+/- حركات أخرى		
8	**= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى** (اجمالي العناصر 2إلى7)		
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية		
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن		
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية		
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية		
13	- الضرائب المدفوعة		
14	= انخفاض /(ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية		
15	إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط ألعملياتي		
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات		
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة		
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية		
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار** (إجمالي العناصر16 إلى 18) (ب)		
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين		
21	/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل		
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل** (إجمال العنصرين 20و21)		
23	**تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)**		
24	**ارتفاع /(انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)** التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تأثير التغير في سعر الصرف على لأموال الخزينة ومعادلاتها (د)		
	أموال الخزينة ومعادلاتها		
25	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح** (إجمالي العنصرين 26و27)		
26	صندوق، بنك مركزي حساب جاري بريدي (أصل وخصم)		
27	حسابات (أصل وخصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية		
28	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الاقفال** (إجمالي العنصرين 29و30)		
29	صندوق، بنك مركزي حساب جاري بريدي (أصل وخصم)		
30	حسابات (أصل وخصم) واقتراضات / قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية		
31	**صافي تغير أموال الخزينة**		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حول النظام المتعلق بالكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، نظام رقم09-05 المؤرخ في 18أكتوبر2009، العدد 76، ص ص27، 28.

المطلب الثالث: تأثير نظام المعلومات المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة

يعتبر تدفق المعلومات أمرا ضروريا لاستمرار حياة البنك، ويتمثل الغرض الرئيسي للحصول على المعلومات في استخدامها في الوصول إلى القرارات وتنفيذها وتقييمها، وقبل الشروع في تصميم نظام المعلومات المالي يجب أولا تحديد القرارات المطلوبة وكيفية ربطها ببعضها والمعلومات المطلوبة لكل قرار، وحتى تكون الأنظمة المالية في خدمة مراكز القرار يجب أن تخضع لجملة من المبادئ منها[81]:

1- تعتبر البيانات أساسا ضروريا لاتخاذ القرارات، فدون بيانات ليس من الممكن أن نحدد البدائل كما أنه ليس من الممكن تحديد معايير المفاضلة بين البدائل، وبناء على ذلك فإن المعلومات المجمعة يجب أن تساعد في تحديد البدائل وقياس منفعة أو قيمة كل بديل؛

2- يجب أن تكون المعلومات ملائمة للقرار المعروض، أو يمكن تحويلها لكي تصبح بيانات ملائمة؛

3- يجب جمع المعلومات قبل تحديد البدائل والمنافع المترتبة عن تلك البدائل؛

4- يتوقف الاحتياج للبيانات الدقيقة على الأساليب المستخدمة لقياس منافع البدائل المختلفة والوزن النسبي المعطى للبيانات لقياس المنفعة، أو العائد والمنافع النسبية المحددة للبدائل ويعني هذا المبدأ ضرورة إجراء تحليل حساسية بالنسبة لبعض المؤشرات، فإذا كان النموذج الرياضي غير حساس بالنسبة لمؤشر معين فإن الطلب على الدقة يكون قليلا؛

وإذا تم تعريف وتنميط الخطوات اللازمة لاتخاذ القرارات على نحو ما سبق، يمكن تفويضها إلى مستويات إدارية أقل أو يمكن برمجتها لتؤدى بواسطة الآلات الإلكترونية، ويبقى هنا ضرورة استبعاد البدائل ذات العائد المنخفض؛

5- إن قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار والذي يكون سببه المعلومات مطروحة منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات، بمعنى آخر إذا كانت هناك عدة بدائل متاحة أمام متخذ القرار فإن اختياره لإحدى هذه البدائل يكون بناء على المعلومات المتوفرة، فإذا أدى توفير معلومات جديدة وإضافية إلى اختيار بديل آخر، فإن قيمة المعلومات في هذه الحالة تمثل الفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحة منه تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار، ولا يمكن القول أنه إذا لم تؤدي إلى تغيير القرار المتخذ سابقا فإن قيمة المعلومات في هذه الحالة تساوي الصفر[82]؛

6- إن المعلومات المختلفة تتدفق لاتخاذ القرارات الفرعية والرئيسية، كما أنه بعد اختيار القرار فإنه يحول إلى معلومات تتخذ كأساس لاتخاذ قرار آخر في البنك أو تحول إلى مكان تشغيلي يتم فيه اتخاذ القرار؛

---

[81] شكري حن صليب، مقداد أحمد الجليلي، **النظم المحاسبية–الإطار العلمي**، دون طبعة، جامعة الموصل، العراق، 1984، ص23.

[82] أحمد لعماري، **تطويرالنظام المحاسبي المصرفي لترشيد عملية اتخاذ القرار الاستثماري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة منتوري، الجزائر، 2005،ص187.

7- لا تتوقف وظيفة النظام المالي فقط على قياس النتائج الإجمالية للبنك واستخدامها لإعداد القوائم المالية، وإنما يهتم أيضا بدراسة البيانات المتعلقة بكافة عمليات البنك دراسة مفصلة وتحليلها على أسس متعددة، واستخراج نتائجها على فترات دورية، بحيث تكون هذه البيانات متوفرة لدى المصالح الإدارية للاستعانة بها بصفة دائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذه البيانات تعتبر من صلاحيات نظام المعلومات المالي الذي أصبح أحد العوامل الأساسية التي تساهم في نجاح البنوك، لإعداد المعلومات في الوقت المناسب وبالشكل المناسب يؤدي إلى ترشيد القرارات الاستثمارية في مختلف المجالات.

ويتمثل دور التقارير المالية في الاستثمار في تقديم المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولكنها لا تحدد ما يجب أن تكون عليه تلك القرارات، والتقارير المالية تقدم المعلومات التي تحدد الاستخدام الأمثل للموارد والمساعدة في تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والفرص البديلة، وتساعد كذلك في الارتقاء بالأداء الكفء لرأس المال والأسواق الأخرى كما تساعد التقارير المالية في خلق بيئة مناسبة لقرارات الاستثمار، وعلى أية حال فإن المستثمرين وغيرهم يقومون باتخاذ القرارات وليس من وظيفة التقارير المالية محاولة تحديد أو التأثير على نتائج تلك القرارات، فدور التقارير المالية يتطلب تقديم معلومات عادلة وغير متحيزة، ويجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات التالية[83]:

أ- أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة، وكذلك القرارات المشابهة؛

ب- أن توفر التقارير المالية المعلومات عن كيفية حصول البنك على النقد وأوجه إنفاقه، وكذلك معلومات عن القروض التي تحصل عليها وعمليات سداد القروض، وبما أن مخرجات نظام المعلومات المالي هو معلومة مالية، فإن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى معلومات لكي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية؛

ت- أن تشمل التقارير المالية التوضيحات والتفسيرات بغرض مساعدة المستخدمين على تفهم المعلومات المالية المقدمة.

يعتبر المنتج النهائي لنظام المعلومات المالي، هو معلومة مالية وهذه الأخيرة بدورها تعبر عنها في القوائم المالية التي تظم كل من: الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وتوجد خصائص نوعية يجب أن تتوفر عليها القوائم المالية وهي: الملائمة، الموثوقية، والقابلية للفهم حتى تكون قوائم مالية صادقة وملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

[83] رولا كاسرلايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص ص 82، 83.

خلاصة الفصل

يعتبر نظام المعلومات المالي الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرارات، فهو يضطلع بمهمة جمع ومعالجة البيانات الضرورية، ولكي يؤدي نظام المعلومات المالي دوره بكفاءة وفعالية وجب السهر على تطوير وتحديث هذا النظام بصفة مستمرة لجعله أكثر تكيفا وتأقلما مع التغيرات البيئة المحيطة، وأكثر إنسجاما وتناسقا مع الأهداف المسطرة له وأهم هذه الأهداف هو إتخاذ القرار الإستثماري الرشيد، لذا فإن القرار الاستثماري أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر، غير أنه يعبر عن عملية الاختيار من بين مجموعة من البدائل الاستثمارية المتاحة بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن وبأدنى مخاطرة على المدى الطويل.

ومنه فان سلامة قرار الإستثمار تتوقف على وفرة المعلومات المالية ذات درجة عالية من الجودة، والدقة والحداثة والملائمة، لجعل قراره هادفا ومميزا في ترشيد القرارت الإستثمارية.

تمهيد

بعد استيفائنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تطرقنا فيه إلى الخلفية النظرية للدراسة، ونحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على موظفي البنكين، وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول نظام المعلومات المالي ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن محاورها الخصائص النوعية للمعلومات المالية المتفق عليها في الدراسات السابقة والتي على ضوئها نقوم بالحكم على مدى قدرة النظام المعلومات المالي على إنتاج معلومات مالية التي تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية.

ونتناول من خلال هذا الفصل، ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومختلف المراحل التي مرت بالاستبيان، من تصميم وتوزيع، استرجاع والتحليل الإحصائي واختبار الفرضيات باستخدام اختبارanova، أما المبحث الثاني تخصص لدراسة بنك الجزائر الخارجي، في حين تناولنا في المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي.

المبحث الأول: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

قمنا بالدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو مؤسسة تنتمي الى القطاع العمومي، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحضى بإحترام وثقة المتعاملين الإقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي، وهذا من خلال القرارات الرشيدة التي تتخذ من طرف البنك من خلال الاستعانة بنظام المعلومات المالي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على البنك ودور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية فيه.

المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، أسست سنة 1982 يهتم بالقطاع الفلاحي وترقية العالم الفلاحي، في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA، وأصبح يحتضن في يومنا هذا 286 وكالة و31 مديرية جهوية، يشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف ونظرا لكثافة شبكته وأهميته تشكيلته البشرية صنف بنك البدر من طرف مجلة قاموس البنوك Bankers Almanach طبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ويحتل البنك كذلك المركز 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك.

1. مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل يمكن تقسيمها كالتالي:

1.1. المرحلة ما بين 1982- 1990:

كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الريفية؛

2.1. المرحلة مابين 1991- 1999:

بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الإقتصادي؛

3.1. المرحلة مابين 2000 - 2006:

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية، وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

2. مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي الجزائري

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته والتي يمكن إيجازها في

1.2. يتمتع هذا البنك منذ نشأته في 1982 بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا.

2.2. يمتاز بكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، حيث صنف من طرف مجلة قاموس البنوك (almanach bankers) في سنة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية.

يعمل في كافة القطاعات الإقتصادية، كما يمول كافة المؤسسات على إختلاف نشاطها.

3. أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من أجل التأقلم مع المناخ الإقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى تحقيق أهداف والقيام بمهام لتحقيق هذا الغرض.

1.3. أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك مايلي:

أ- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شامل؛

ب- تحسين العلاقات مع العملاء؛

ت- تحسين نوعية الخدمات؛

ث- الحصول على أكبر حصة من السوق؛

ج- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر؛

2.3. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال المصرفي، فإنه بنك مكلف بالقيام بالمهام التالية:

أ- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية طبقا للقوانين الجاري العمل بها.

ب- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائم؛

ت- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية بإستحداث بطاقة القرض؛

ث- تنمية موارد وإستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإدخار والإستثمار؛

ج- الإستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي؛

الجدول رقم(2-1): يوضح بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

البنك	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
المقر الاجتماعي	نهج يوغرطة
تاريخ الانشاء	1982
مجال النشاط	جميع العمليات المصرفية
عدد الموظفين في الوكالة	40
رأس المال	33 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من البنك

3. الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية:

إن المدرية الفرعية يترأسها مدير يقوم باعطاء توجيهات لمختلف الخلايا الموجودة تحت مسؤوليته وبما أننا في المديرية الجهوية بقالمة فسنتناول أهم فروع هذه المديرية بإختصار:

خلية الإعلام الآلي، الأمانة العامة ، نيابة مدرية القروض، مصلحة القروض التجارية والفلاحية؛ قسم الودائع، نيابة مديرية المراقبة، خلية الشؤون القانونية، نيابة المديرية للشؤون الادارية ، مصلحة الوسائل العامة، مصلحة المحاسبة، خلية التكوين.

لمزيد من التوضيح أنظر الملحق رقم (01) الذي يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة قالمة.

المطلب الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية.

سعيا منا لمعرفة مدى كفاية وملائمة الإطار النظري لنظام المعلومات المالي ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية، اعتمدنا في هذا الفصل على أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان والتي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بالتقدير الشخصي للظواهر والأحداث، وهذا لمعرفة مدى تطابق وجهة نظر مجتمع الدراسة، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بعرض استمارة الاستبيان التي تمثل قاعدة المعطيات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الإحصائية، بتناول مراحل إعدادها ومختلف الظروف المحيطة بها والمنهجية المتبعة في الدراسة.

1. الإطار المنهجي للدراسة

تمت الاستعانة في هذا البحث على المنهاج التالية: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج المقارن، المنهج الإحصائي.

2. تحديد مجتمع وعينة الدراسة

من العوامل الأساسية التي يجب على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته هو تحديد مجتمع الدراسة، وبالنسبة لدراستنا فان مجتمع الدراسة بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة يتمثل في جميع موظفي البنك والذي بلغ 40 موظف، وقد تم توزيع 50 استبيان على الموظفين، واسترجعنا 38 استبيان معبأة وقابلة لتحليل الإحصائي، أي بنسبة 76% من إجمالي الإستبيانات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-2): يوضح عينة الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

البيان	التكرار	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	50	%100
عدد الاستبيانات المعادة	40	%40
عدد الاستبيانات الملغاة	2	%4
عدد الاستبيانات المفقودة	10	%20
عدد الاستبيانات المقبولة للدراسة	38	%76

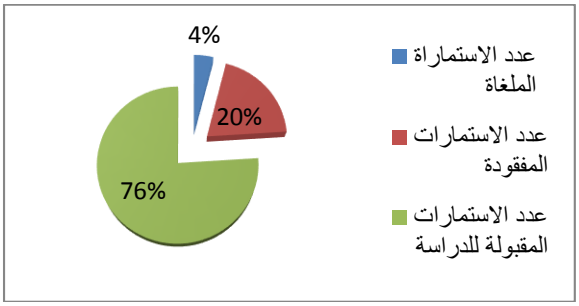

المصدر: من إعداد الطالب بناء على فرز استمارات الاستبيان

اعتمدنا على المقابلة الشخصية من خلال التسليم المباشر للاستبيان إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وإبعاد الغموض الذي قد يكتنفها، كما ألحينا على ضرورة ملىء الاستبيان في اقل وقت ممكن.

3. أدوات جمع البيانات

اعتمدنا في هذه الدراسة على الأدوات التالية:

3.1. **المقابلة:** قمنا بإتباع تقنية المقابلة عند زيارتنا للبنك حيث قمنا بمقابلة مدير البنك بالنسبة للبنكين محل الدراسة، وكان الغرض من هذه المقابلة هو إعلامهم بموضوع الدراسة وهل هناك إمكانية القيام بدراسة حالة في البنك وطرح بعض الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة.

3.2. **الوثائق والسجلات:** أداة مهمة من أدوات جمع المعلومات في البحث العلمي، حيث تحصلنا من خلال هذه التقنية على بعض المعلومات المتعلقة بالبنك وأهدافه وهيكله التنظيمي.

3.3. **الاستبيان:** قمنا بالاعتماد على تقنية الاستبيان في موضوع الدراسة، حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستبيان بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث وقد خضع هذا الاستبيان إلى عملية التحكيم من قبل أساتذة مختصين في عدة تخصصات وهذا بهدف التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتي للاستبيان من حيث (دقة الأسئلة، وابتعادها عن الغموض، تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة، عدم حملها للتناقضات..).

وتضمن الاستبيان 36 سؤالا، بوبت في أربعة محاور رئيسية، ولقد تم صياغة الأسئلة المعتمدة في التحليل على مقياس ليكارت الخماسي، وهذا للوصول بدقة إلى أراء المستجوبين حول المحاور المحددة، وتمثل هذا النوع من الأسئلة في المحاور الثلاثة الأخيرة، ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستبيان فيما يلي:

– **المحور الأول:** تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بشخصية المستجوب (البيانات الشخصية) من الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة....الخ، ويحتوي على **6** أسئلة، من السؤال الأول إلى السؤال السادس.

– **المحور الثاني:** تضمن هذا المحور الأسئلة المحددة بمدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي المستخدم في البنوك، ويحتوي على عشرة أسئلة، من السؤال السابع إلى السؤال السادس عشر.

– **المحور الثالث:** تضمن هذا المحور الأسئلة المحددة لمدى توفير معلومات مالية ملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية، ويحتوي على عشرة أسئلة، من السؤال السابع عشر إلى السؤال السادس والعشرون.

– **المحور الرابع:** تضمن هذا المحور الأسئلة المحددة لمدى كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي على توفير معلومات مالية موثوق بها لترشيد القرارات الاستثمارية، ويحتوي على عشرة أسئلة من السؤال السابع وعشرون إلى السؤال السادس والثلاثون.

4. ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة، حتى ولو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وبعبارة أخرى أن الثبات يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما يتم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد تم التحقق منه من خلال معامل الثبات (Cronbach's Alpha)، فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم(2-3): يوضح نتائج إثبات أداة الدراسة Cronbach's Alpha

Cronbach's Alpha	N of Items
0,8760	29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج**SPSS20**.

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات العام للاستبيان عالي، حيث بلغ (0.8760) أي بنسبة 87,6% وهذه النسبة تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا المقدرة بـ 60%، وهو ما يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة.

5. صدق الاستبيان

بمعنى أن الاستبيان يقيس ما وضع لقياسه، كما يعني شمول الاستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراته ومفرداته من ناحية ثانية، بحيث يكون مفهوم لكل من يستخدمه، ويعبر عنه بالجذر التربيعي لـ (Cronbach's Alpha) والذي بلغ (0,935) أي بنسبة 93,5% وهو ما يدل على التجانس والاتساق بين العبارات.

وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان، مما يجعل الباحث على ثقة تامة بصحته وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدارسة واختبار الفرضيات.

6. الأساليب الإحصائية

بعد إنهاء عملية الترميز للاستبيانات وأسئلتها تم الانتقال إلى مرحلة إدخال البيانات في الحاسوب باستعمال برنامج، SPSS20 فقد تم تقسيم مقياس ليكارت ذو الخمس درجات، وتم اعتماد خمسة مجالات لتحديد درجة تقييم المتوسط الحسابي وذلك كما يلي:

الجدول (2-4): يوضح مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين.

حساب المدى (5-1=4) تم تقسيمها على خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيحة، أي (5/4=0,8) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة أو بداية المقياس وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كمايلي :

جدول رقم (2-5): يوضح طول الخلايا

المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ولتحليل بيانات الاستبيان تم استخدام العديد من أساليب التحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي :

- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان؛
- التكرارات والنسب المئوية: تمت الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وكذا تحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات محاور الاستبيان؛
- المتوسطات الحسابية لمعرفة درجة موافقة أصحاب المصلحة على كل بعد من أبعاد نظام المعلومات المالي ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية؛
- كما تم استخدام الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم استجابات عينة الدراسة عن المتوسط الحسابي؛
- التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov؛
- استخدام اختبار Anova المعلمي وذلك لقياس واختبار الفرضيات.

7. هدف الدراسة الميدانية:

تهدف هذه الدراسة إلى إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني في الجزائر من خلال تقصي وجهات نظر عينة الدراسة حول دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية، ودراسة قدرة نظام المعلومات المالي على توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ويمكن تفصيل أهداف الدراسة حسب محاور الاستبيان إلى مايلي:

المحور الثاني: يهدف إلى معرفة مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك الفلاحة والتنمية الريفية وخصص لاختبار الفرضية الأولى والتي نصها:

- "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تبعا للمركز الوظيفي بخصوص كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك الفلاحة والتنمية الريفية ".

- **المحور الثالث**: يهدف إلى معرفة مدى قدرة توفير معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة التنمية الريفية، وخصص لاختبار الفرضية الثانية والتي نصها:

" لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تبعا للمركز الوظيفي بخصوص توفير معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية".

- **المحور الرابع**: يهدف إلى معرفة لمدى قدرة نظام المعلومات المالي على توفير معلومات مالية موثوق بها، وبالتالي الاعتماد عليها كأساس لاتخاذ مختلف القرارات، وخصص لاختبار الفرضية الثالثة والتي نصها :

"لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تبعا للمركز الوظيفي بخصوص كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي على توفير معلومات مالية موثوق بها لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية".

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

بعد تحديد اجراءات الدراسة، نقوم بتحليل نتائج الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي كالتالي:

1. وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

تتمثل الخصائص الديمغرافي لعينة الدراسة فيمايلي: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، عدد سنوات التوظيف، المركز الوظيفي داخل المؤسسة.

1.1. الجنس:

تم تقسيم عينة الدراسة حسب متغير السن إلى: ذكر، وأنثى وهذا ما يوضحه الشكل.

الجدول رقم(2-6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	23	60,5
أنثى	15	39,5
المجموع	38	100

الشكل رقم(2-1): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

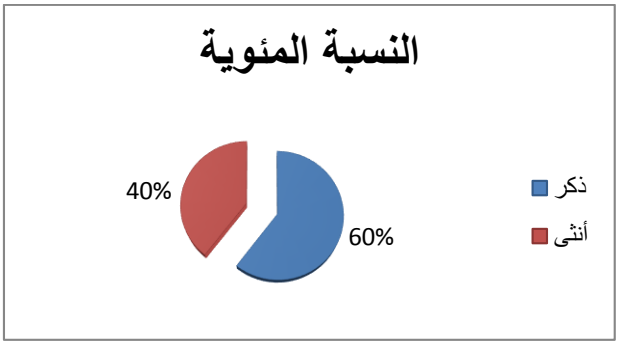

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث، حيث بلغ عددهم 23 فرد أي بنسبة 60,5% من أفراد العينة، في حين بلغ عدد الإناث 15 فرد أي بنسبة 39,5% من أفراد العينة، وهذا راجع بصفة أساسية إلى طبيعة النشاط والأعمال التي يقوم بها البنك يمكن أنه يكون بحاجة الى ذكور أكثر من النساء لأن طبيعة نشاط وأعمال البنك الفلاحة والتنمية الريفية من الأحسن توظيف الذكور وهذا للتعامل مع الفلاحين، زيارة المؤسسات، زيارة الميناء..الخ.

2.1. متغير السن:

تم تقسيم عينة الدراسة الى عدة أقسام منها: فئة الشباب من 20 إلى 30 سنة، فئة من 30 إلى 40 سنة ، ومن 40 إلى 50 سنة ومن 50 فأكثر، وهذا ليساعدنا في الوصول إلى أفضل النتائج.

الجدول رقم(2-7): يوضح توزيع مفردات العينة حسب السن

المتغيرات	التكرارات	االنسبة المئوية
من 20 إلى 30	9	23,7
من 30 إلى 40	16	42,1
من 40 إلى 50	8	21,1
من 50 فأكثر	5	13,2
المجموع	38	100

الشكل توزيع رقم(2-2): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

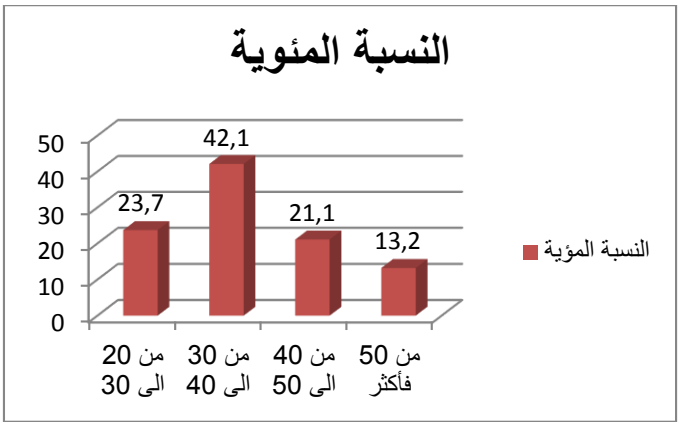

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

اعتمادا على معطيات الجدول يتضح أن معظم أفراد العينة من الفئة العمرية [30- 40[سنة حيث بلغت نسبتهم 42,1% وهي أعلى نسبة، في حين بلغت نسبة أفراد العينة التي تتراوح أعمارهم [20- 30[سنة 23,7%، ونجد ما يعادل 21,1% من أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية [40- 50[سنة، وأدنى نسبة تركزت في الأفراد الذين تزيد أعمارهم على 50 سنة حيث بلغت 13,5%، ومنه نستنتج أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على الفئة الشبانية الأقل من 40 سنة، وهذا يعكس مدى تنوع فئات العمر في المؤسسة محل الدراسة وهو بدوره يساعد في امتصاص البطالة.

3.1. المستوى التعليمي

تم تقسيم المستوى التعليمي إلى عدة مستويات منها: الابتدائي، المتوسط، الثانوي، مستوى جامعي والتقني، وهذا ما توصلنا اليه:

الجدول رقم(2-8): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية
إبتدائي	1	2,6
متوسط	1	2,6
ثانوي	11	28,9
جامعي	22	57,9
تقني	3	7,9
المجموع	38	100

الشكل رقم(2-3): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

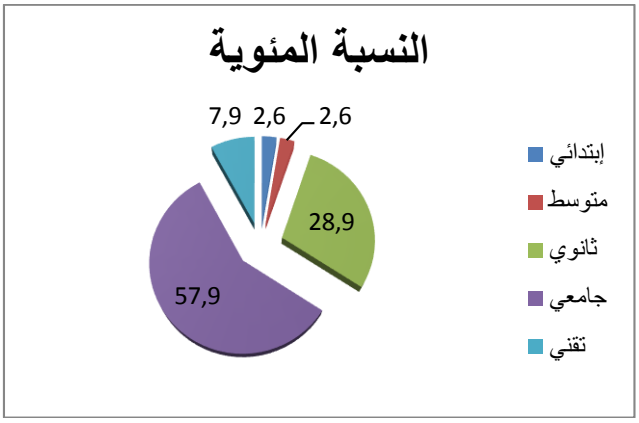

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

يتضح من خلال معطيات الجدول تبين أن أغلبية مفردات العينة يملكون دبلوم جامعي حيث بلغت نسبتهم 57,9% وهي أعلى نسبة، في حين بلغت نسبة أفراد العينة التي تملك مستوى ثانوي بنسبة 28,9%، والفئة التي تملك مستوى تقني بنسبة 7,9%، أما باقي مفردات العينة فكانت بنسبة 2,6 % للعمال الذين لهم مستوى تعليمي متوسط وابتدائي.

4.1. الحالة العائلية

تمثلت الحالة العائلية لعينة الدراسة في أعزب ومتزوج وتوصلنا إلى:

الجدول رقم(2-9): يوضح توزيع مفردات العينة حسب الحالة العائلية

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	10	26,3
متزوج	28	73,7
المجموع	38	100

الشكل رقم(2-4): يوضح توزيع مفردات العينة حسب الحالة العائلية

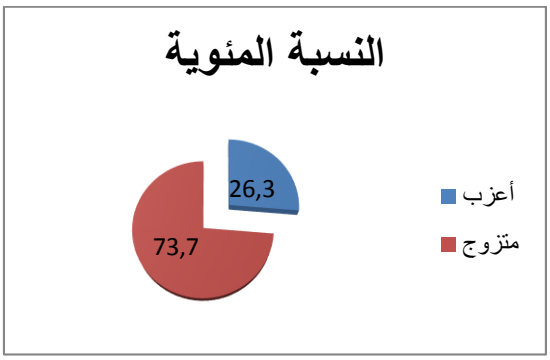

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد العينة حالتهم الاجتماعية متزوجين أي بنسبة 73,7%، وهذا يمكن أن يؤثر على اتخاذ القرار لأن المتزوجين عادة تكون لهم مسؤوليات تجاه العائلة من جهة

ومن جهة أخرى لا يمكن أن يخاطر كثير لأن له تخوف من المستقبل في حين 26,3% من أفراد العينة غير متزوجين.

5.1. سنوات التوظيف

تم تقسيم سنوات التوظيف إلى: أقل من5 سنوات، ومن5 إلى 10سنوات، من10 إلى 20 سنة، أكثر من 20 سنة، وهذا ما توصلنا اليه:

الجدول رقم(2-10): يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات التوظيف

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5سنوات	7	18,4
من 5 إلى 10 سنوات	11	28,9
من 10 إلى 20 سنة	9	23,7
أكثر من 20 سنة	11	28,9
المجموع	38	100

الشكل رقم(2-5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات التوظيف

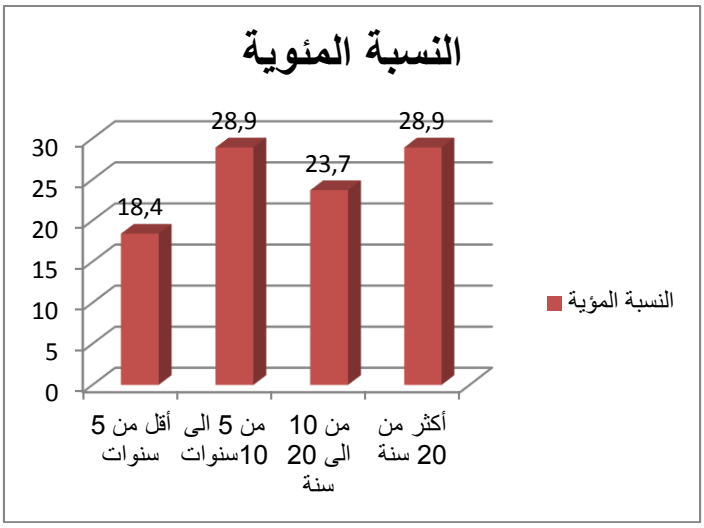

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

من خلال الجدول نلاحظ أن 18,4% تراوحت مدة خدمتهم بالمؤسسة أقل من 5سنوات، و28,9% تجاوزت خدمتهم من 5 إلى 10 سنوات، في حين بلغت نسبة الذين تراوحت مدة خدمتهم بالمؤسسة من 10 إلى 20 سنة بـ23,7%، أما من تجاوزت مدة خدمتهم بالمؤسسة 20سنة فيمثلون 28,9%، مما يعني أن أفراد الدراسة لهم خبرة كبيرة داخل المؤسسة محل الدراسة وهذا يساعد في اتخاذ القرار من جهة ومن جهة أخرى من المعروف ان الشباب لهم نظرة المخاطرة، وبالتالي يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية أفضل.

6.1. المركز الوظيفي

تم تقسيم المركز الوظيفي إلى عدة أقسام منها: مدير مالي، رئيس محاسبين، محاسب رئيسي، محاسب، أخرى، وهذا مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية
مديرمالي	1	2,6
رئيس محاسبين	2	5,3
محاسب رئيسي	4	10,5
محاسب	3	7,9
أخرى	28	73,7
المجموع	38	100

الشكل رقم(2-6): توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي

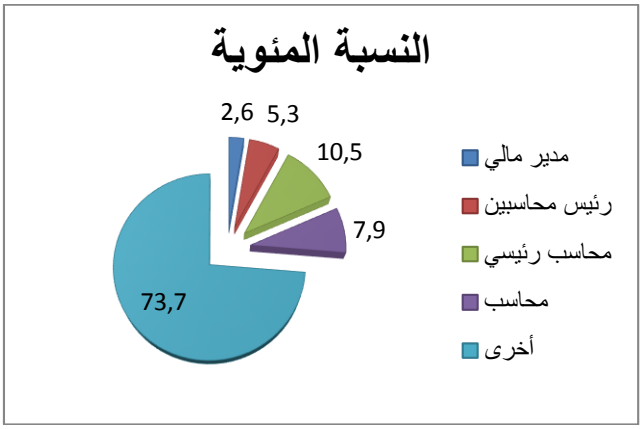

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS**20.

يوضح الجدول السابق أن أفراد العينة موزعين على الدرجات الوظيفية كالتالي: مدير مالي بنسبة 2,6%، رئيس محاسبين بنسبة 5,3%، محاسب رئيسي بنسبة 10,5%، محاسب بنسبة 7,9%، أخرى بنسبة 73,7%، مما يعني أن الدراسة تشمل كل أفراد البنك.

وأخيرا وبعد تفحص النتائج السابقة المتعلقة بالعوامل الديمغرافية لعينة الدراسة يمكن الاستنتاج بأن تلك النتائج في مجملها توفر مؤشرا يمكن الاعتماد عليه بشأن أهلية أفراد العينة للإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبانة ومن ثم الاعتماد على إجاباتهم أساسا لاستخلاص النتائج المستهدفة من الدراسة.

2. تحليل نتائج المحور الثاني، الثالث، والرابع:

بعد تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة ننتقل إلى عرض وتحليل العبارات المتعلقة بدور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك بمدينة قالمة، حسب آراء عينة الدراسة بعد ترميز البيانات وإدخالها للحاسوب وتشغيل برنامج spss20.

1.2. إجابات المحور الثاني: وصف وجهة نظر المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي حول كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك

ونستعرض فيما يلي إجابات أفراد العينة حول عبارات فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري لجميع الفقرات المتعلقة بخصوص كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك.

✓ بالنسبة للإجابة عن العبارة الأولى والتي تضم "هل يوجد نظام معلومات مالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، إذا كانت الإجابة بنعم ففيما يستخدم؟" وتتمحور إجابة عينة الدراسة حول مجموعة من الأجوبة:

- إنتاج معلومات مالية واستثمارية والحصول على معلومات مالية دقيقة؛
- يستخدم في تسهيل العمليات البنكية؛

- يستعمل في اتخاذ القرارات الإدارية والمعاملات مع المؤسسات المالية الأخرى؛
- لتحديد وتسيير ومراقبة مختلف العمليات البنكية.

✓ أما بالنسبة لباقي العبارات فيمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (2-12) : يوضح نتائج إجابات أفراد العينة حول كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

رقم العبارة	الاستجابات							
	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
08- يراعي فهم الهيكل التنظيمي للمؤسسة عند إعداد أو تطوير نظام المعلومات المالي	1	3	9	22	3	3,6053	0,8554	موافق	09
09-يساهم نظام المعلومات المالي في إحداث تكامل وترابط بين الأقسام أو الفروع المختلفة في البنك.	0	2	8	21	7	3,8421	0,7893	موافق	07
10- يوفر نظام المعلومات المالي معايير ومؤشرات رقابية تمكن البنك من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها	2	1	10	21	4	3,6316	0,9130	موافق	08
11-يوفر نظاما لمعلومات المالي معلومات مالية "كمية،ونوعية" ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية في البنوك.	0	2	5	27	4	3,8684	0,6645	موافق	04
12- يوفر نظام المعلومات المالي التأكد من أن البيانات مدخلة بشكل كامل ودقيق	0	3	5	24	6	3,8684	0,7770	موافق بشدة	05
13- يوفر نظام المعلومات المالي المستخدم معلومات تحليلية تتميز بالدقة والشمول.	0	1	1	23	13	3,8947	0,8314	موافق	03
14- يحافظ نظام المعلومات المالي على السرية اللازمة للمعلومات المالية والمحاسبية المستخرجة وحماية خصوصيات مخرجات نظام المعلومات المالي.	0	1	6	19	12	4,2632	0,6449	موافق	01
15- تسعى الإدارة وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة لإنتاج المعلومات المالية	0	3	7	21	7	4,1053	0,7636	موافق	02
16- تقوم الإدارة العليا بمتابعة عمليات تخطيط وتطوير نظام المعلومات المالي لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة	0	1	13	25	19	3,8421	0,8228	موافق	06
A المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						3,880	0,384	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**20.

يبين الجدول أعلاه أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي جاءت كلها بدرجة موافقة ضمن المجال [3,40-4,19] باستثناء عبارة سؤال 13 التي جاءت ضمن المجال موافق بشدة [4,19-5]، ويتبين من الجدول أعلاه مايلي:

أ- احتلت العبارة "يحافظ نظام المعلومات المالي على السرية اللازمة للمعلومات المالية المستخرجة وحماية خصوصيات مخرجات نظام المعلومات المالي"، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي4,263 وانحراف معياري 0,644، وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على هذه العبارة، حيث بلغت نسبة الموافقة 50% من

عدد المستجوبين ونسبة الأفراد الذين وافقوا على العبارة وبشدة 31,6% من الموظفين، في حين بلغت نسبة المحايدين بلغت 15,8% وهذا يمكن أن يعود لعدم معرفتهم، ومنه نستنتج أن نظام المعلومات المالي المستخدم يتمتع بكفاءة وفعالية عالية الجودة لأنه يحافظ على سرية المعلومات المستخرجة.

ب- احتلت العبارة "تسعى الإدارة وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة لإنتاج المعلومات المالية" المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي 4,105 وانحراف معياري 0,763، وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على هذه العبارة وذلك بنسبة 73,7%، ومنه نستنتج أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم وبشكل مستمر بتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في إنتاج المعلومات المالية وهذا يعكس تطورات الأحداث والعمليات لإنتاج معلومات مفيدة لصانعي القرار، أما نسبة المحايدين فبلغت 18,4% وهذا يمكن أن يعود لعدم علمهم أو عدم إدراكهم للعبارة.

ت- احتلت العبارة "يوفر نظام المعلومات المالي المستخدم معلومات تحليلية تتميز بالدقة والشمول" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3,894، وانحراف معياري 0,831، وتقدر نسبة الموافقة على العبارة بـ94,7% من رأي المستجوبين، وهو ما يوضح أن المعلومات المالية المنتجة من النظام تتميز بالدقة وخلوها من الأخطاء لأنه من المحتمل حدوثها، وعدم إهمال التسجيل للبيانات الأساسية، ما يدل على أن نظام المعلومات المالي المستخدم في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ذو كفاءة وفعالية.

ث - احتلت العبارة "يوفر نظام المعلومات المالي معلومات مالية "كمية، ونوعية" ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية في البنوك"، والعبارة " يوفر نظام المعلومات المالي التأكد من أن البيانات مدخلة بشكل كامل ودقيق "المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي، بمتوسط حسابي 3,868 وبانحراف معياري 0,6645 و0,777 على التوالي، وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على هذه العبارتين، ومنه نستنتج أن نظام المعلومات المالي يوفر معلومات مالية كمية ونوعية ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية، وهذا لتقدير احتياجات البنك في المستقبل للاحتياط من المخاطر التي يمكن أن تحدث مستقبلا، وبدوره يقوم بمراقبة المعلومات المدخلة في النظام وإكتشاف عمليات الغش والتلاعب بالمعلومات المالية.

ج- في حين احتلت العبارة "تقوم الإدارة العليا بمتابعة عمليات تخطيط وتطوير نظام المعلومات المالي لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة "المرتبة السادسة بمتوسط حسابي3,8421 وانحراف معياري قدره 0,8228 وتشير نسبة الموافقة على العبارة بـ63,2% وهو يدل على أن إدارة البنك تقوم بتطوير نظام المعلومات المالي لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة، في حين أن 34,2% كانوا محايدين ويمكن أن يدل على عدم المعرفة أو لأسباب أخرى.

ح- احتلت العبارة "يساهم نظام المعلومات المالي في إحداث تكامل وترابط بين الأقسام أو الفروع المختلفة في البنك"، المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3,842 وبانحراف معياري 0,789 وهو ما يشير إليه نسبة الموافقة على العبارة والذي قدرت بـ73,7% وتدل على أن نظام المعلومات المالي مكمل لنظام المعلومات المحاسبي ويساهم في

إحداث التكامل بين الأقسام والفروع الأخرى في حين بلغت نسبة المحايدين 21,1% وهذا لعدم فهم العبارة أو لأسباب أخرى كعدم المعرفة مثلا أو تخوفا من الإجابة.

ج- احتلت العبارة "يوفر نظام المعلومات المالي معايير ومؤشرات رقابية تمكن البنك من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها" المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 3,631 وبانحراف معياري 0,913، وتشير نسبة الموافقة على العبارة بـ65,8% و26,3% من المحايدين، في حين 7,9% من الذين امتنعوا عن الإجابة وتدل على أن نظام المعلومات المالي في البنك يوفر معايير ومؤشرات تمكن من اكتشاف الانحرافات إن وجدت وتصحيحها بالوقت المناسب.

ذ- أما العبارة "يراعي فهم الهيكل التنظيمي للمؤسسة عند إعداد أو تطوير نظام المعلومات المالي"، فقد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدر بـ 3,605 وبانحراف معياري قدره 0,8554 وتشير نسبة الموافقة على العبارة بـ 65,8% ويعني أن البنك يراعي نوعا ما فهم الهيكل التنظيمي عند إعداد أو تطوير نظام المعلومات المالي أي كيفية انتقال المعلومة المالية وحمايتها من الغش والأخطاء.

نستنتج من العبارات أن مستوى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك يتأثر بدرجة تزيد عن المتوسط بكافة العوامل والمتغيرات البيئية وأن إدارة البنك تظهر اهتماما ودعما كافيين لجميع الخصائص الواجب توفرها في نظام المعلومات المالي بحيث تضمن تشغيله بصورة كفؤة وفعالة، وبما يحقق الاستثمار الأمثل لإمكاناتها ومواردها المتاحة، وكيفية انتقال المعلومة المالية وحمايتها من الأخطاء والتجاوزات، وهو ما يشير إليه المتوسط الحسابي العام 3,88 وبانحراف معياري قدر بـ0,384، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لقياس كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك.

2.2. إجابات المحور الثالث: وصف وجهة نظر المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص توفير معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية.

تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بخصوص توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): يوضح نتائج إجابات أفراد العينة حول توفير معلومات مالية ملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

رقم العبارة	الاستجابات								
	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
17- تمثل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الاتجاهات الحديثة في الفكر المالي الاستثماري المعاصر	0	3	8	7	20	4,1053	0,9806	موافق	06
18- يتأثر الاستثمار المالي بمجموعة من العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري	0	3	8	7	20	4,1579	1,0273	موافق	04
19- إن تبرير عملية الاستثمار في المؤسسة يعتمد على مدى مساهمته في تحقيق الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى للمؤسسة، لذا يجب أن تحدد المؤسسة بطريقة واضحة توجهاتها الإستراتيجية	0	1	7	11	19	4,2632	0,8600	موافق بشدة	02
20- يقوم القرار الاستثماري الرشيد على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر	2	0	12	13	11	3,8158	1,0359	موافق	09
21- يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل مدراء بناءا على قيامهم بتحليل البيئة الخارجية، وليس بناءا على خبراتهم الشخصية	0	5	7	7	19	4,0526	1,1137	موافق	08
22- يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأعقد وأصعب القرارات من طرف المؤسسة أو المستثمر وذلك بسبب طبيعته الاستثمارية	0	0	12	9	17	4,1316	0,8752	موافق	05
23- تفرض البيئة المحيطة على متخذي القرارات في المؤسسة ضرورة تطوير نظام المعلومات المالي باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة	0	3	8	9	18	4,1053	1,0077	موافق	07
24- سلامة القرار يتوقف على وفرة المعلومات الصحيحة ، وتدفقها بيسر وسهولة من مصادرها الى من يستخدمها في صنع القرار	0	0	7	13	18	4,2895	0,7678	موافق بشدة	01
25- كل قرار استثماري يقوم به البنك، يهدف من ورائه الى تعظيم الفوائد وتدنية المخاطرة	0	4	3	11	20	4,2368	0,9982	موافق بشدة	03
26- لا يختلف قرار الاستثمار بطبيعته عن أي قرار آخر باعتباره اختيار من بين البدائل المتاحة	1	4	11	10	12	3,7368	1,1073	موافق	10
B المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						4,089	0,556	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS**20.

يبين الجدول أعلاه أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية بدرجة موافقة ضمن المجال [3,40- 4,19]، ويتبين من الجدول أعلاه مايلي:

أ- احتلت العبارة "سلامة القرار يتوقف على وفرة المعلومات الصحيحة، وتدفقها بيسر وسهولة من مصادرها إلى من يستخدمها في صنع القرار"، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4,2895 وانحراف معياري 0,7678، وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على هذه العبارة، حيث كانت نسبة الموافقة 81,6%، ومنه نستنتج أن توفر المعلومات المالية الصحيحة من مصادرها المختلفة الموجودة داخل البنك تساهم وبشكل كبير في اتخاذ القرار، في حين أن ما نسبته 18,4% كانو محايدين، وهذا راجع لعدة أسباب منها عدم المعرفة، أو لأن المستجوب ليس له علاقة بالاستثمار المالي.

ب- احتلت العبارة "إن تبرير عملية الاستثمار في البنك يعتمد على مدى مساهمته في تحقيق الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى، لذا يجب أن تحدد البنك بطريقة واضحة توجهاتها الإستراتيجية" المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4,2632 وانحراف معياري 0,8600، وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على هذه العبارة وذلك بنسبة 78,9%، ومنه نستنتج أن عملية الاستثمار ببنك الفلاحة والتنمية الريفية تعتمد على تحديد الأهداف المراد تحقيقها، في حين أن مانسبته 2,6% غير موافقين على هذه العبارة، أما نسبة 18,4% كانوا محايدين وهذا يمكن أن يعود إلى تخوف المستجوبين أو لعدم فهم العبارة.

ت- احتلت العبارة "كل قرار استثماري يقوم به المستثمر، يهدف من ورائه إلى تعظيم الفوائد وتدنية المخاطرة" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4,2368 ، وانحراف معياري 0,9982، وتشير نسبة الموافقة على هذه العبارة والتي قدرت بـ 81,5% الى أن اتخاذ القرار الاستثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يهدف إلى تعظيم الفوائد وتدنية المخاطر في حين 10,6% من المستجوبين غير موافقين على هذه العبارة، وهذا يمكن أن يعود إلى أن المستجوب ليس له علاقة بالاستثمار المالي، و7,9% منهم كانو محايدين وهذا يدل على عدة أسباب منها عدم المعرفة.

ث- احتلت العبارة "يتأثر الاستثمار المالي بمجموعة من العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري"، المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي3,868 وبانحراف معياري0,6645 وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على هذه العبارة قد بلغ71%، ومنه نستنتج أن البنك يقوم بدراسة دقيقة ومحكمة للبيئة حتى يضمن نجاح استثماره، أما نسبة 7,9% من المستجوبين غير موافقين على العبارة وهذا يعود لطبيعة المستجوب، في حين 21,1%، منهم كانو محايدين وهذا يمكن إلى تخوف المستجوب أو لعدم فهم العبارة.

ج- احتلت العبارة "يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأعقد وأصعب القرارات من طرف المؤسسة أو المستثمر وذلك بسبب طبيعته الاستثمارية" المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي4,1316 وانحراف معياري 0,8752 وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على العبارة قد بلغ68,4%، ومنه نستنتج أن القرار الاستثماري من

أصعب وأعقد القرارات من طرف البنك لأنه يعتمد على زيادة العائد وتقليل المخاطر، في حين 31,6% من المستجوبين كانو محايدين وهذا يمكن أن يعود لتخوف المستجوبين أو لعدم فهم العبارة.

ح- في حين احتلت العبارة "تمثل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الاتجاهات الحديثة في الفكر المالي الاستثماري المعاصر" والعبارة "تفرض البيئة المحيطة على متخذي القرارات في البنك ضرورة تطوير نظام المعلومات المالي باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة " المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي 4,1053 وانحراف معياري قدره 0,980 و1,007 على التوالي، وتشير نسبة الموافقة على هذه العبارة إلى أن البنك يقوم بتطوير نظام المعلومات المالي بما يتناسب وتغيرات البيئة، وأن عملية اتخاذ قرار الاستثمار تمثل الاتجاهات الحديثة في الفكر المالي الاستثماري لأن قرار الاستثمار يعتمد على أسس علمية تتمثل في مبادىء الاستثمار منها مبدأ الحيطة والحذر، وتقييم العائد والمخاطرة...الخ..؛

خ- احتلت العبارة "يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل مدراء بناء على قيامهم بتحليل البيئة الخارجية، وليس بناء على خيارتهم الشخصية" المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي قدره 4,0526 وبانحراف معياري 1,1137 وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على العبارة قدر بـ 68,4%، ومنه نستنتج أن متخذ القرار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد بشكل متوسط على تحليل البيئة الخارجية وليس على خبراتهم الشخصية، فقرار الاستثمار لا يتخذ إلا بعد تحليل البيئة الخارجية لأنه لابد أن يعتمد على التحليل المالي والاستثماري أي الاعتماد على الأسس العلمية بالإضافة إلى الخبرة الشخصية للمستثمر، أما نسبة غير الموافقون على العبارة فقد قدرت بـ13,2%، وهذا يرجع للمستجوب نفسه يمكن لأنه ليس له علاقة بالاستثمار المالي أو لسبب آخر، في حين بلغت نسبة المحايدين 18,4%، وهذا راجع لعدة أسباب منها عدم فهم العبارة.

د- أما العبارة "يقوم القرار الاستثماري الرشيد على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر" فقد احتلت المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره 3,8158 وبانحراف معياري قدره 1,0359 وتشير نسبة الموافقة على العبارة والتي بلغت 63,1% الى أن القرار الرشيد هو اختيار أفضل بديل، أما نسبة المحايدين فبلغت 31,6% وهذا راجع لعدة أسباب منها لعدم المعرفة أو لتخوف المستجوبين من الاجابة، أما نسبة غير الموافقين على الإجابة فبلغت 5%.

ذ- في الأخير احتلت العبارة "لا يختلف قرار الاستثمار بطبيعته عن أي قرار آخر باعتباره اختيار من بين البدائل المتاحة" المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 3,7368 وانحراف معياري قدر بـ1,1073% حيث قدرت نسبة الموافقة على العبارة بـ 57,9% وذلك من عدد المستجوبين، وهذا يدل على أن قرار الاستثمار لا يختلف عن أي

قرار آخر، أما نسبة المحايدين فقدرت بـ28,9% وهذا يمكن أن يرجع لعدم فهم العبارة أو لتخوف المستجوبين من الإجابة، في حين نسبة غير الموافقين فبلغت13,1%.

نستنتج من العبارات أن قرار الاستثمار الرشيد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو اختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة ويشير المتوسط الحسابي العام 4,0895 وبانحراف معياري قدر بـ 0,5564 وأن القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعتمد وبشكل كبير على اختيار أفضل القرار إلا أن متخذ القرار يعتمد عند إتخاذه لقرار الاستثمار على الخبرة الشخصية بالإضافة إلى تحليل البيئة الخارجية ودراسة متغيرات ومؤشرات البيئة، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لقياس اتخاذ القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3.2. إجابات المحور الرابع: نتائج إجابات أفراد العينة حول كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي على توفير معلومات مالية موثوق بها لترشيد القرارات الاستثمارية .

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المتعلقة بخصوص كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي على توفير معلومات مالية موثوق بها لترشيد القرارات الاستثمارية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-14): يوضح نتائج إجابات أفراد العينة حول نظام المعلومات المالي ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية.

رقم العبارة	الاستجابات								
	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
27- يعد نظام المعلومات المالي المصر الأساسي لتزويد الإدارة والمستثمرين بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات الرشيدة	1	3	6	8	20	4,2105	1,1188	موافق بشدة	07
28-يعتمد البنك بشكل دائم في اتخاذ قراراتهم على المعلومات المالية التي يوفرها نظام المعلومات المالي	0	4	6	7	21	4,1842	1,0617	موفق	09
29-تعتبر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المالي ملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية	0	2	9	5	22	4,2368	0,9982	موافق بشدة	06
30-يوفر نظام المعلومات المالي للمستويات الإدارية في المؤسسة العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها البنك عند اتخاذ القرارات الاستثمارية	0	1	6	4	27	4,5000	0,8621	موفق بشدة	01
31- يتم الحصول على المعلومات المالية بواسطة نظام المعلومات المالي في الوقت المناسب لاتخاذ قرار الاستثمار	0	4	7	5	22	4,1842	1,0869	موفق	08
32- يوفر نظام المعلومات المالي القدر المطلوب من التقارير التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري	0	1	6	9	22	4,3947	0,8554	موافق بشدة	02
33-يعمل نظام المعلومات المالي على إنتاج المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الفعالة	0	1	8	5	24	4,3684	0,9130	موافق بشدة	03
34- أدى استخدام نظام المعلومات المالي الحصول على المعلومات المالية اللازمة بسرعة وبدقة مما ساعد على سرعة اتخاذ القرارات الاستثمارية	0	0	10	8	20	4,2632	0,8600	موافق بشدة	05
35- تعتمد مؤسستكم بشكل أساسي في اتخاذ بعض قرارات الاستثمار على السرعة في توفير المعلومات المالية المطلوبة منكم	0	1	11	10	16	4,0789	0,9118	موافق	10
36- اعتماد المؤسسة على المعلومات مالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار يحقق كفاءة فعالية اكبر لقرار الاستثمار	0	0	9	10	19	4,3158	0,8089	موافق بشدة	04
C المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						4,273	0,599	موافق بشدة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS20**.

يبين الجدول أعلاه أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية بدرجة موافقة بشدة ضمن المجال [5- 4,20]، ويتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

أ- احتلت العبارة "يوفر نظام المعلومات المالي للمستويات الإدارية في البنك العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها البنك عند اتخاذ القرارات الاستثمارية"، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي

4,500 وانحراف معياري 0,8621، وتشير نسبة موافقة المستجوبين على هذه العبارة والتي قدرت بـ 81,6%، وهذا يدل على أن نظام المعلومات المالي يقوم بتحليل البيئة، والمتغيرات قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية، في حين 15,8% كانوا محايدين وهذا راجع لعدة أسباب منها عدم المعرفة، في حين 2,6% غير الموافقين على العبارة وهذا يرجع إلى طبيعة المستجوبين.

ب- احتلت العبارة "يوفر نظام المعلومات المالي القدر المطلوب من التقارير التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية" المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4,3947 وانحراف معياري 0,8554، وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على هذه العبارة والتي بلغت 81,6%، أما نسبة المحايدين فقدرت بـ 15,8% وهذا يرجع للمستجوب يمكن لأنه ليس له علاقة بالاستثمار المالي، ومنه نستنتج أن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على مخرجات النظام المعلومات المالي التي تكون على شكل التقارير المالية التي تساهم وبشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لأنها معلومة صادقة ومصرح بها.

ت- احتلت العبارة "يعمل نظام المعلومات المالي على إنتاج المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الفعالة" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4,3684، وانحراف معياري 0,9130، وتندرج ضمن مجال الموافقة بشدة وقدرت نسبة الموافقة بـ 76,4%وهو ما يؤكد أن مخرجات نظام المعلومات المالي ينتج معلومات مالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية بأفضل كفاءة وفعالية لأن سلامة القرار يتوقف على وفرة المعلومات الصحيحة، إلا أن 21,1% من المستجوبين كانوا محايدين وهذا قد يعون لعدم فهم العبارة.

ث- احتلت العبارة "اعتماد المؤسسة على المعلومات مالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار يحقق كفاءة فعالية اكبر لقرار الاستثمار"، المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4,315 وبانحراف معياري 0,808 وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على هذه العبارة والتي بلغت 76,3% في حين بلغت نسبة المحايدين 7,23% وهذا يمكن أن يرجع إلى تخوف المستجوبين أو عدم فهم العبارة، ومنه نستنتج أن كفاءة وفعالية القرار الاستثماري يكمن في الاعتماد على معلومات مالية تتميز بالدقة والوضوح وبهذا تكون ملائمة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

ج- احتلت العبارة "أدى استخدام نظام المعلومات المالي الحصول على المعلومات المالية اللازمة بسرعة وبدقة مما ساعد على سرعة اتخاذ القرارات الاستثمارية" المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4,263 انحراف معياري 0,860 وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة بشدة على العبارة حيث بلغت73,7% ومنه نستنتج أن البنك يعتمد على معلومات مالية تتميز الموثوقية والملائمة، ولأن قيمة المعلومة تكمن في سرعتها فهذا يساعد في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

ح- في حين احتلت العبارة" تعتبر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المالي ملائمة لترشيد القرارات الإستثمارية" المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 4,236 وانحراف معياري قدره 0,998 وهذا يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة بشدة على العبارة والتي بلغت 70,4% وهو ما يؤكد على أن القوائم المالية المستخرجة من نظام المعلومات المالية تعتبر المؤشر الأساسي والملائم الذي يعتمد عليه المستثمر في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لأن هذا النظام ينتج معلومات مالية موثق بها في حين بلغت نسبة المحايدين23,7% وهذا يدل على عدم معرفة المستجوبين أونقص في المستوى التعليمي، أما نسبة غير الموافقين فبلغت 5,3%.

خ- احتلت العبارة "يعد نظام المعلومات المالي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة والمستثمرين بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات الرشيدة"، المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 4,2105 وبانحراف معياري 1,1188 وهو ما يدل على رأي المستجوبين بخصوص العبارة والتي جاءت ضمن المجال الموافقة بشدة وبلغت73,7%، و15,8% كانو محايدين، وهذا يدل على أن نظام المعلومات المالي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد عليه وبشكل كبير في اتخاذ القرارات الاستثمارية وبهذا يعتبر المصدر الأساسي لتزويدهم بالمعلومات المناسبة.

د- احتلت العبارة "يتم الحصول على المعلومات المالية بواسطة نظام المعلومات المالي في الوقت المناسب لاتخاذ قرار الاستثمار" و العبارة "يعتمد المستثمرين بشكل دائم في اتخاذ قراراتهم على المعلومات المالية التي يوفرها نظام المعلومات المالي" المرتبة الثامنة والتاسعة على التوالي، بمتوسط حسابي قدره 4,1842 وبانحراف معياري 1,086 و1,086 وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على العبارتين والتي جاءت ضمن مجال الموافقة ومنه نستنتج أن نظام المعلومات المالي في البنك يساعد متخذي القرار على الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وتكون ملائمة لإتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

ذ- في الأخير احتلت العبارة "يعتمد البنك بشكل أساسي في اتخاذ قرارات الاستثمارية على السرعة في توفير المعلومات المالية المطلوبة من قبلكم" المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 4,0789 وانحراف معياري قدر ب0,9118 وتشير نسبة الموافقة على العبارة والتي بلغت 68,4% وهو يدل على أن البنك يعتمد على المعلومة المالية عند اتخاذه لقرار الاستثمار، وبنسبة 28,9% كانو محايدين وهذا يمكن أن يرجع لعدم معرفة المستجوبين أو لتخوفهم من الإجابة.

نستنتج من العبارات أن قرار الاستثمار ببنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد بشكل كبير على المعلومات المالية المستخرجة من نظام المعلومات المالي، وهذا يعكس لنا أراء المستجوبين لمدى كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتقديم معلومات مالية ملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو ما يشير إليه المتوسط الحسابي العام 4,2737 بانحراف معياري قدر ب0,599 بذلك تعتبر فقرات المحور

الثالث صادقة لقياس كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتوفير معلومات مالية موثوق بها لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

4.2. التوزيع الطبيعي

يبين الجدول رقم (2-15) اختبار **Kolmogorov-Smirnov** حيث يتضح لنا أن مستوى المعنوية لمحاور الدراسة اكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 0.05، وعليه فالبيانات تتوزع توزيعا طبيعيا ويمكن استخدام اختبار Anova المعلمي لإثبات الفرضيات والذي يشترط توزع البيانات طبيعيا.

الجدول رقم(2-15): يوضح التوزيع الطبيعي Test de Kolmogorov-Smirnov

نوع الاختبار	A	B	C
Z	0,755	0,747	0,755
مستوى المعنوية	0,618	0,633	0,719

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**20.

3. اختبار وتحليل نتائج فرضيات الدراسة

نعرض من خلال هذا البند نتائج تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة، وهذا بهدف اختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، والتي تصب في دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1.3. قاعدة القرار بالنسبة لقبول ورفض فرضيات الدراسة

لقد تم اعتماد الصياغة العدمية والبديلة لفرضيات الدراسة، وفيما يلي عرض موجز لذلك مع توضيح قاعدة القرار لكل صياغة:

أ- **الفرضية العدمية (H0)**: هي فرضية حول عينة المجتمع التي نهدف إلى اختبارها، بحيث ننطلق منها، ونرفضها إذا توفرت لنا دلائل قوية على عدم صحتها ونقبلها عكس ذلك.

ب- **الفرضية العدمية (H1)**: هي الفرضية التي نضعها كبديل للفرضية العدمية، ويتم قبولها عند رفض الفرضية العدمية والعكس صحيح.

كيفية اختبار الفروض: هو تقدير احتمال مدى صحة ادعاء معين عند مجال معين من الثقة باستخدام البيانات المحصل عليها من عينة الدراسة.

2.3. اختبار الفرضيات وقراءة النتائج

قمنا باختبار صحة فرضيات الدراسة وتوصلنا إلى مايلي:

أ- اختبار وتحليل نتائج الفرضية الأولى

نهدف من خلال هذا المحور إلى تقصي وجهات نظر المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا بصياغة الأسئلة (من 7 إلى 16) والتي خصصت لاختبار الفرضية العدمية الأولى، والتي نصها:

H_0: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك".

أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

H_1: "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية إحصائية تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك".

الجدول (2-16): نتائج اختبار Anova الخاص بالفرضية الأولى

نوع الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
اختبار ت Anova	0.425	قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج**spss20**.

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار **Anova** الفرضية الأولى، بحيث بلغت قيمة مستوى الدلالة **0.425** وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0,05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ب- اختبار وتحليل نتائج الفرضية الثانية:

نهدف من خلال هذا المحور إلى تقصي وجهات نظر المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا بصياغة الأسئلة (من17إلى 26) والتي خصصت لاختبار الفرضية العدمية الثانية، والتي نصها:

H_0: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية".

أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

H_1: "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية".

الجدول (2-17): يوضح نتائج اختبار Anova الخاص بالفرضية الثانية:

نوع الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
اختبار ت Anova	0.985	قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار**Anova** للفرضية الثانية، بحيث بلغت قيمة مستوى الدلالة **0.985** وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

ت- اختبار وتحليل نتائج الفرضية الثالثة:

نهدف من خلال هذا المحور إلى تقصي وجهات نظر المستجوبين بخصوص مدى "كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتوفير معلومات مالية ملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا بصياغة الأسئلة (من **27**إلى **36**) والتي خصصت لاختبار الفرضية العدمية الثانية، والتي نصها:

oH: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتوفير معلومات مالية موثق بها لترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك ".

أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

1H:" توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتوفير معلومات مالية موثوق بها لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ".

الجدول (2-18): نتائج اختبار Anova الخاص بالفرضية الثالثة

نوع الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
اختبار ت Anova	0.995	قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار**Anova** للفرضية الثالثة، بحيث بلغت قيمة مستوى الدلالة **0.995** وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتوفير معلومات مالية موثوق بها لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خلاصة واستنتاجات الدراسة الأولى

حاولنا من خلال هذا الفصل تقييم الجانب النظري من دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك وهذا من خلال تقصي وجهات نظر العينة المدروسة والتي رأيناها المناسبة لذلك، وفيما يلي أهم النتائج اختبار الفرضيات:

– من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى، نستنتج تأييد المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي لكفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي وهذا من خلال التطوير المستمر لنظام المعلومات المالي، والمعايير والمؤشرات الرقابية التي يوفرها هذا النظام، وعليه يؤدي بنا هذا إلى الاحتفاظ بالفرضية العدمية الأولى، والتي مفادها: **"لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛**

– من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية، نستنتج من تأييد المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا من خلال وفرة المعلومات الصحيحة وتدفقها بيسر تساعد في اتخاذ القرار وهذا باختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة؛ وعليه يؤدي بنا هذا إلى الاحتفاظ بالفرضية العدمية الثانية والقائلة "**بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية**".

– من خلال تحليل نتائج الفرضية الثالثة نلاحظ تأييد المستجوبين لكفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتوفير معلومات مالية ملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا من خلال المعلومات المالية التي ينتجها نظام المعلومات المالي المتميزة بالموثوقية، السرعة وبالدقة والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وعليه يؤدي بنا هذا إلى الاحتفاظ بالفرضية العدمية الثالثة، و التي نصها: **"لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتوفير معلومات مالية موثوق بها لترشيد القرارات لاستثمارية"**.

المبحث الثاني: دراسة حالة بنك بنك الجزائر الخارجي BEA

يعتبر البنك الجزائر الخارجي ولفترة طويلة أساس العلاقات التجارية الوطنية مع الخارج، وبوابة الإقتصاد الوطني مع العالم بإعتباره البنك الوحيد المتخصص في التجارة الخارجية آنذاك، وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على البنك ودور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية فيه، وهذا من خلال إلقاء التعرف على بنك الجزائر الخارجي وتحليل نتائج الدراسة.

المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي

يعتبر بنك الجزائر الخارجي أهم البنوك التجارية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب بإختصار من تقديم البنك من حيث النشأة والتعريف والهيكل التنظيم التنظيمي.

1. لمحة عن البنك الجزائر الخارجي

غداة الإستقلال وبعد رفض البنوك الأجنبية التي كانت موجودة في الجزائر وهذا لإستعمالها لقواعد التدبير الخاصة بالإقتصاد الحر والتي لا تتماشى مع متطلبات الإقتصاد الموجه قامت السلطات الجزائرية بتأميم هذه البنوك وإنشاء بنوك جزائرية بحتة، حتى تتمكن من تحقيق مشاريعها وتلبية حاجيات الفتى الذي يسير ببطىء نحو تجسيد أهداف الدولة المسؤولة عن حماية مصالح مواطنيها، وفي هذا الإطار ثم إنشاء البنوك العمومية التجارية الأولى عن طريق دمج البنوك الأجنبية التي كانت موجدة آنذاك ومن بينها البنك الخارجي.

أنشأ البنك الجزائر الخارجي بقرار تأمين القطاع البنكي في 01 أكتوبر 1967 بموجب المرسوم رقم 67-204 كمؤسسة عمومية وطنية، وقد ضم هذا البنك نشاط البنوك الأجنبة الأتية:

- القرض الليوني "LE Crédit lyonnais " في 01 أكتوبر 1967.
- الشركة العامة "La Société Générale " في 31 ديسمبر 1967.
- البركلي بنك "Barclays Bank " في 30 أفريل 1960.
- القرض الشمالي "Le Crédit de nord " في 31 ماي 1961.
- في 31 ماي 1968 ، القرض الصناعي للجزائر والبحر المتوسط :

BIAM « Banque Industrielle de l'Algérie et de la Méditerranée ».

الأمر الذي أخر هيلكة البنك الخارجي الى غاية01 جوان 1986 برأس مال يصل الى 200 مليار دج.

إن التطورات والتغيرات التي طرأت على الإقتصاد الوطني والقوانين والتعليمات الصادرة من قبل السلطات في ميدان البنوك خلال الثمانينات، أدت الى تحويل البنك الخارجي من مؤسسة وطنية مسيرة من الطرف الدولة الى مؤسسة ذات أسهم، اتخاذ قرار لتسيير نشاطها وهذا بمقتضى القانون 01/88 الصادر في 1988/01/17.

و لقد أصبح البنك يتمتع بإستقلالية ذاتية حسب الأمر 01/88، المؤرخ في1989/06/12، وفي سنة 1989 كان رأس مال البنك الخارجي يقدر بـ 5.6 مليار دج، وفي 2000/06/30 تضاعف ليصل الى 12.5 مليار دج، وإبتداءا من سنة2001 وصل إلى 24,5 مليار دج ليصل إلى 100مليار دج في 2012

حتى اليوم، ويتمتع البنك بإنتشار واسع على التراب الوطني والخارجي، حيث يمتلك شبكة تتألف من 98 وكالة وتربطه علاقات مع 1450 بنك يمثلون 41 دولة، ويمكن تصنيف الوكالات بنك الجزائر الخارجي حسب رقم الأعمال المسجل كل سنة إلى:

أ- وكالة رئيسية؛

ب- وكالة من الدرجة الأولى؛

ت- وكالة من الدرجة الثانية.

تأسست وكالة قالمة سنة 1983، وهي مصنفة كوكالة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم(2-19):يوضح بطاقة فنية لبنك الجزائر الخارجي قالمة

البنك	بنك الجزائر الخارجي
المقر الاجتماعي	شارع علي شرفي
تاريخ الانشاء	1983
مجال النشاط	جميع العمليات المصرفية
عدد الموظفين في الوكالة	35
رأس المال	22 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من البنك

2. الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي

بما أننا في المديرية الجهوية بقالمة فسنتناول أهم فروع هذه المديرية بإختصار:

أ- المدير، أمانة المدير، نائب المدير؛

ب- مصلحة التجارة، مصلحة الصندوق- مصلحة الإدارة- مصلحة أمانة التعهدات- مصلحة المكلفين بالزبائن؛

ت- قسم الإعتماد المستندي- قسم التوظيف- قسم الشباك الخلفي- قسم عمليات الشباك- قسم إدارة الوسائل- قسم النزاعات- قسم إدارة التعهدات.

ولمزيد من التوضيح أنظر الملحق رقم (02) الذي يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي لوكالة قالمة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج التحليل الإحصائي لبنك الجزائر الخارجي

من خلال هذا المطلب تم تحليل نتائج الاستبيان المتحصل عليها من خلال بنك الجزائر الخارجي وذلك حسب ترتيب محاور الدراسة والمعلومات الشخصية التي تم إدراجها.

1. تحديد مجتمع وعينة الدراسة

بالنسبة لدراستنا فان مجتمع الدراسة بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي لولاية قالمة يتمثل في جميع موظفي البنك والذي بلغ 35 موظف، وقد تم توزيع 35 استبيان على الموظفين، واسترجعنا 30 إستبيان معبأة وقابلة للتحليل الإحصائي أي بنسبة 85,71% من إجمالي الإستبيانات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2-20) يوضح عينة الدراسة لبنك الجزائر الخارجي

البيان	التكرار	النسبة
عدد الإستبيانات الموزعة	35	%100
عدد الإستبيانات المعادة	30	%85,71
عدد الإستبيانات الملغاة	0	%0
عدد الإستبيانات المفقودة	5	%14,28
عدد الإستبيانات المقبولة للدراسة	30	%85,71

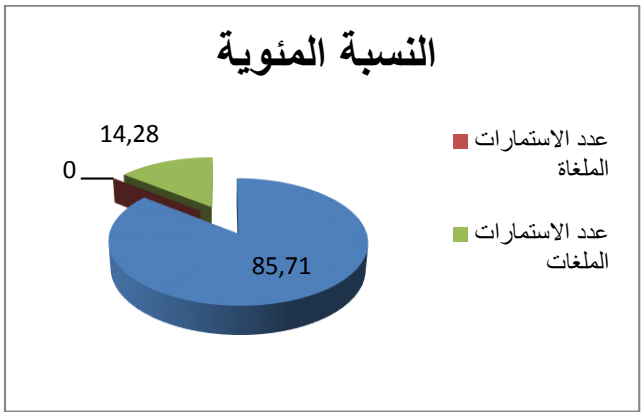

المصدر: من إعداد الطالب بناء على فرز إستبيانات الاستبيان

2. تحليل البيانات الشخصية

قبل التطرق إلى تحليل البيانات الشخصية، نعرض جدول يثبت ثبات الدراسة الخاصة ببنك الجزائر الخارجي، وقد تم التحقق منه من خلال معامل الثبات (Cronbach's Alpha)، فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم(2-21): يوضح نتائج Cronbach's Alpha

Cronbach's Alpha	N of Items
0,723	29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS**.

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات العام للاستبيان عالي حيث بلغ (0,723) أي بنسبة 72,3% وهذا النسبة تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا المقدرة بـ60% وهو ما يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليه في التطبيق للدراسة الميدانية.

1.2. الجنس:

تم تقسيم عينة الدراسة حسب متغير السن إلى: ذكر، وأنثى وهذا ما يوضحه الجدول.

الجدول رقم(2-22): يوضح توزيع الأفراد العينة حسب الجنس

المتغيرات	التكرار	النسبة المؤية
ذكر	20	66,7
أنثى	10	33,3
المجموع	30	100

الشكل رقم (2-7): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

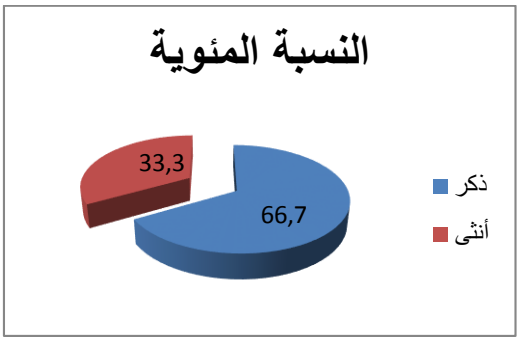

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS**20.

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث، حيث بلغ عددهم 20 فرد أي بنسبة66,7% من أفراد العينة، في حين بلغ عدد الإناث10 فرد أي بنسبة 33,3% من أفراد العينة، وهذا راجع لطبيعة نشاط البنك الدي يحتاج إلى توظيف الذكور أكثر من الإناث، خاصة أن طبيعة نشاط البنك أكثر يتعامل بالتجارة الخارجية، زيارات حول المؤسسات، من الأحسن توظيف الذكور.

2.2. متغير السن

تم تقسيم عينة الدراسة الى عدة أقسام منها: فئة الشباب من 20 إلى 30 سنة، فئة من 30 إلى 40 سنة، ومن 40 إلى 50 سنة ومن 50 فأكثر، وهذا ليساعدنا في الوصول إلى أفضل النتائج.

الجدول رقم(2-23): توزيع أفراد العينة حسب السن

المتغيرات	التكرارات	االنسبة المئوية
من 20 إلى 30	7	23,3
من 30 إلى 40	15	50
من 40 إلى 50	4	13,3
من 50 فأكثر	4	13,3
المجموع	30	100

الشكل رقم(2-8): يوضح توزيع أفراد حسب السن

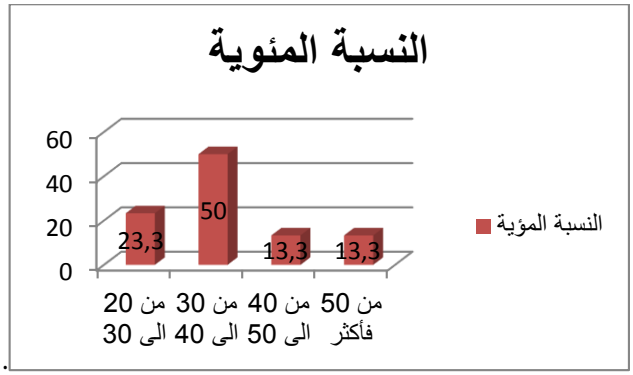

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS**20.

اعتمادا على معطيات الجدول يتضح أن معظم أفراد العينة من الفئة العمرية [30- 40[سنة حيث بلغت نسبتهم 50% وهي أعلى نسبة، في حين بلغت نسبة أفراد العينة التي تتروح أعمارهم [20- 30[سنة 23,3٪، ونجد 13,3% من أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية [40- 50[سنة، وبنسبة تركزت في الأفراد الذين تزيد أعمارهم على 50 سنة حيث بلغت 13,3%، وهذا على أن البنك يعتمد على الفئآت الشبابية الأقل من 40 سنة، وهذه الأخيرة نعرف بأنها في فترة عطاء عكس الفئة الأكبر من 50 سنة يكون لديهم نوع

من التحوط أكبر، والمعروف في الاستثمار كلما زادت المخاطرة كلما زاد العائد، يعكس مدى تنوع فيئات العمر في البنك محل الدراسة.

3.2. المستوى التعليمي

تم تقسيم المستوى التعليمي إلى عدة مستويات منها: الابتدائي، المتوسط، الثانوي، مستوى جامعي والتقني، وهذا ما توصلنا اليه:

الجدول رقم(2-24): توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

المتغيرات	التكرارات	النسبة المؤية
ابتدائي	0	0
متوسط	0	0
ثانوي	2	6,66
جامعي	26	86,66
تقني	2	6,66
المجموع	30	100

الشكل رقم(2-9): يوضح مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

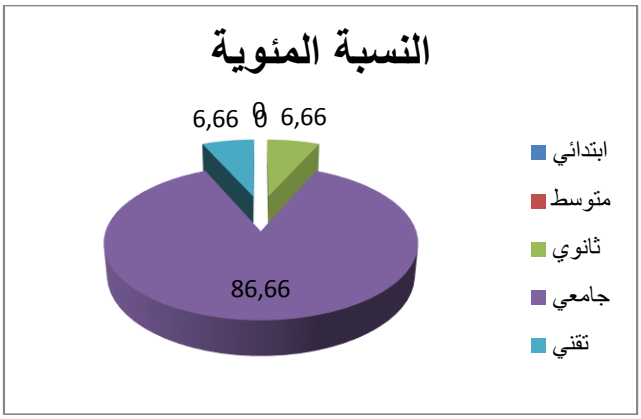

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss20.

يتضح من خلال المعطيات أن أغلبية مفردات العينة يملكون دبلوم حيث بلغت نسبتهم 86,66% وهي أعلى نسبة، في حين بلغت نسبة أفراد العينة التي تملك مستوى ثانوي وتقني بـ6,66%، أما مستوى إبتدائي ومتوسط فقد انعدم في بنك الجزائر الخارجي وهذا يدل على أن البنك تملك كفاءات علمية، ومنه نستنتج أن معظم أفراد العينة جامعيين أي لهم معارف ومهارات، وبهذا يمكننا الاستفادة من المعلومات المقدمة.

4.2. الحالة العائلية

تمثلت الحالة العائلية لعينة الدراسة في أعزب ومتزوج وتوصلنا إلى:

الجدول رقم(2-25): توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	5	16,66
متزوج	22	83,33
المجموع	30	100

الشكل رقم(2-10): يوضح أفراد العينة حسب الحالة العائلية

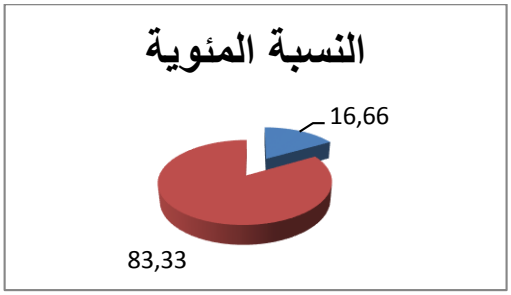

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أعلى نسبة من أفراد العينة حالتهم الاجتماعية متزوجين أي بنسبة 83,33%، و16,66% من أفراد العينة غير متزوجين، ومنه نستنتج أن بنك الجزائر الخارجي يعتمد على المتزوجين أكثر من العزاب، وهذا قد يأثر على عملية اتخاذ القرار من جهة المخاطرة والتخوف من المستقبل.

5.2. سنوات التوظيف

تم تقسيم سنوات التوظيف إلى: أقل من5سنوات، ومن5إلى10سنوات، من10إلى20سنة، أكثر من20سنة، وهذا ما توصلنا اليه:

الجدول رقم(2-26): توزيع مفردات العينة حسب عدد سنوات التوظيف

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	16,7
من 5 إلى 10 سنوات	6	20
من 10 إلى 20 سنة	12	40
أكثر من 20 سنة	7	23,3
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامجSPSS20.

الشكل رقم(2-11): يوضح أفراد العينة حسب عدد سنوات التوظيف

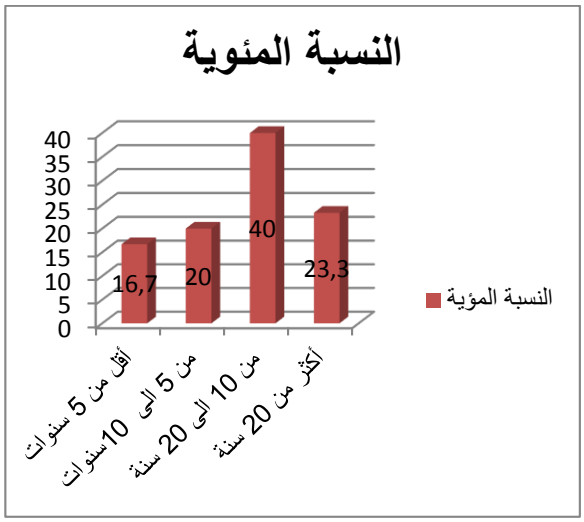

من خلال الجدول نلاحظ أن 16,7% تراوحت مدة خدمتهم بالبنك أقل من 5سنوات، و20% تجاوزت خدمتهم من 05 إلى 10سنوات، في حين بلغت نسبة الذين تراوحت مدة خدمتهم بالبنك من 10إلى 20سنة بـ40 % وهي أعلى نسبة، وهذا يعني أن المستثمر عند اتخاذه القرار يكون أكثر تخوفا وتحوطا مقارنة بالشباب، أما من تجاوزت مدة خدمتهم بالبنك 20سنة فيمثلون 23,3%، مما يعني أن أفراد الدراسة لهم خبرة كبيرة داخل البنك محل الدراسة وبهذا يمكن أن يكون لديهم مساعدة في اتخاذ القرار.

6.2. المركز الوظيفي

تم تقسيم المركز الوظيفي إلى عدة أقسام منها: مدير مالي، رئيس محاسبين، محاسب رئيسي، محاسب، أخرى، وهذا مايوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-27): توزيع مفردات العينة حسب متغير المركز الوظيفي

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية
مدير مالي	1	3,3
رئيس محاسبين	2	6,66
محاسب رئيسي	2	6,66
محاسب	3	10
أخرى	22	73,33
المجموع	30	100

الشكل رقم(2-12): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي

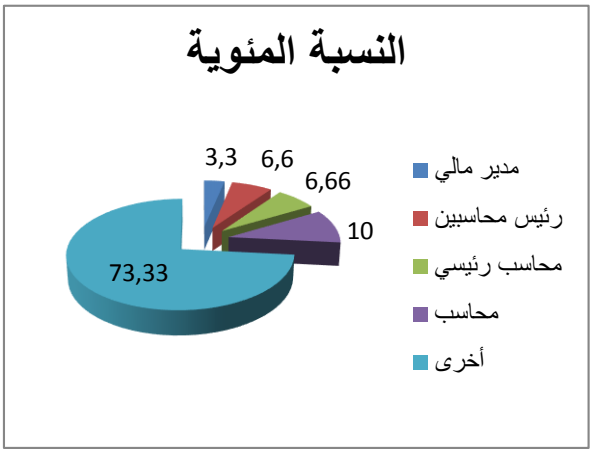

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

يوضح الجدول السابق أن أفراد العينة موزعين على الدرجات الوظيفية كالتالي: مدير مالي بنسبة 3,3%، رئيس محاسبين بنسبة 6,6٪، محاسب رئيسي بنسبة 6,66٪، محاسب بنسبة 10٪، أخرى بنسبة 73,33 %، مما يعني أن الدراسة تشمل كل أفراد الدراسة.

وأخيرا وبعد تفحص النتائج السابقة المتعلقة بالعوامل الديمغرافية لعينة الدراسة يمكن الاستنتاج بأن تلك النتائج في مجملها توفر مؤشرا يمكن الاعتماد عليه بشأن أهلية أفراد العينة للإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبانة ومن ثم الاعتماد على إجاباتهم أساسا لاستخلاص النتائج المستهدفة من الدراسة.

3. عرض وتحليل نتائج المحور الثاني، الثالث، والرابع

بعد تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة ننتقل إلى عرض وتحليل العبارات المتعلقة كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك، حسب أراء عينة الدراسة ببنك الجزائر الخارجي، وذلك بعد ترميز البيانات وإدخالها للحاسوب وتشغيل برنامج spss20.

1.3.إجابات المحور الثاني: وصف وجهة نظر المستجوبين حول كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك

ونستعرض فيما يلي إجابات أفراد العينة حول عبارات فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لجميع الفقرات المتعلقة بخصوص كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في بنك الجزائر الخارجي:

أ- بالنسبة للإجابة عن العبارة الأولى والتي تضم "هل يوجد نظام معلومات مالي في بنك الجزائر الخارجي، وإذا كانت الإجابة بنعم ففيما يستخدم؟" وتتمحور إجابة عينة الدراسة حول مجموعة من الإجابات من أهمها:

- إنتاج معلومات مالية لتسهيل عملية الاستثمار؛
- يستخدم في معرفة التحويلات المالية أي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛
- يستعمل في اتخاذ القرارات الإدارية والمعاملات مع المؤسسات المالية الأخرى؛

- يساعد في معرفة المركز المالي للمؤسسات المقترضة من البنك؛
- يستخدم في الحصول على معلومات دقيقة.

ب- أما بالنسبة لباقي العبارات فيمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-28) يوضح: نتائج إجابات أفراد العينة حول كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في بنك الجزائر الخارجي

رقم العبارة	الإستجابات								
	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
08- يراعي فهم الهيكل التنظيمي للمؤسسة عند إعداد أو تطوير نظام المعلومات المالي	1	3	3	21	2	3,6667	0,8840	موافق	6
09-يساهم نظام المعلومات المالي في إحداث تكامل وترابط بين الأقسام أو الفروع المختلفة في البنك.	1	2	3	20	4	3,8000	0,8866	موافق	3
10- يوفر نظام المعلومات المالي معايير ومؤشرات رقابية تمكن البنك من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها	1	5	4	13	7	3,6667	1,1244	موافق	4
11-يوفر نظام المعلومات المالي معلومات مالية "كمية،ونوعية" ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية في البنوك	0	3	2	18	7	3,9667	0,8502	موافق	2
12- يوفر نظام المعلومات المالي التأكد من أن البيانات مدخلة بشكل كامل ودقيق	0	5	5	15	05	3,6667	0,9589	موافق	5
13- يوفر نظام المعلومات المالي المستخدم معلومات تحليلية تتميز بالدقة والشمول.	0	6	6	16	2	3,4667	0,8995	موافق	8
14-يحافظ نظام المعلومات المالي على السرية اللازمة للمعلومات المالية والمحاسبية المستخرجة وحماية خصوصيات مخرجات نظام المعلومات المالي.	0	4	2	13	11	4,0333	0,9994	موافق	1
15- تسعى الإدارة وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة لإنتاج المعلومات المالية	1	9	2	10	8	3,5000	1,2798	موافق	7
16- تقوم الإدارة العليا بمتابعة عمليات تخطيط وتطوير نظام المعلومات المالي لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة	0	2	6	15	7	3,8333	1,0199	موافق	9
A المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						**3,733**	**0,533**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

يبين الجدول أعلاه أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي جاءت كلها بدرجة موافقة ضمن المجال [3,40- 4,19]، ويتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

أ- احتلت العبارة "يحافظ نظام المعلومات المالي على السرية اللازمة للمعلومات المالية والمحاسبية المستخرجة وحماية خصوصيات مخرجات نظام المعلومات المالي"، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4,033 وانحراف معياري 0,999

وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على هذه العبارة، حيث بلغت نسبة الموافقة 33,33% من عدد المستجوبين ونسبة الأفراد الذين وافقوا على العبارة وبشدة 21,33% من الموظفين، في حين 13,3% غير موافقين على العبارة لأنهم لايعتمدون عليهم بدرجة كبيرة، ومنه نستنتج أن نظام المعلومات المالي المستخدم يحافظ على سرية المعلومات المستخرجة، لكن لا يعتمد عليه بدرجة كبيرة في البنك رغم أنه يوفر الحماية والخصوصية للمعلومات المالية المنتجة من نظام المعلومات المالي.

ب- احتلت العبارة "يوفر نظام المعلومات المالي معلومات مالية كمية، ونوعية" ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية في البنوك"، المرتبة الثانية بمتوسط حسابي3,966 وبانحراف معياري 0,85 وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على هذه العبارة بلغ 83,3% من نسبة عدد المستجوبين، و10% منهم غير موافقين على العبارة لأنهم لايعتمدون على المعلومات المالية بدرجة كبيرة، ومنه نستنتج أن نظام المعلومات المالي يوفر معلومات مالية كمية ونوعية ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية في بنك الجزائر الخارجي.

ت- احتلت العبارة "يساهم نظام المعلومات المالي في إحداث تكامل وترابط بين الأقسام أو الفروع المختلفة في البنك"، المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3,800 وبانحراف معياري وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على هذه العبارة، حيث بلغت نسبة الموافقة عليها 80% ومنه نستنتج أن معظم المستجوبين موافقون على أن نظام المعلومات المالي في بنك الجزائر الخارجي يساهم في إحداث التكامل بين الأقسام، و10% من المستجوبين كانو محايدين، وهذا يمكن أن يعود لعدة أسباب من بينها عدم المعرفة، أو لعدم إدراكهم للعبارة او نقص في المستوى التعليمي.

ث- احتلت العبارة "يوفر نظام المعلومات المالي معايير ومؤشرات رقابية تمكن البنك من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها"، المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3,666 وبانحراف معياري 1,124 حيث أن 66,6% من المبحوثين يشير إلى الموافقة على هذه العبارة، أما نسبة المحايدين ب13,3% وهو يدل على أن نظام المعلومات المالي في البنك يقوم بمراقبة المعلومات المدخلة في النظام ويوفر معايير ومؤشرات تمكن من اكتشاف الانحرافات إن وجدت وتصحيحها بالوقت المناسب وعدم التلاعب بالمعلومات وهو ما يشير إلى فعالية نظام المعلومات المالي المستخدم بالبنك.

ج- احتلت العبارة "يوفر نظام المعلومات المالي التأكد من أن البيانات مدخلة بشكل كامل ودقيق" المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3,666 وانحراف معياري 0,958 وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على هذه العبارةب 66,7%، في حين أن 16,7% محايدين على العبارة والسبب يمكن أن يعود لتخوف المستجوبين أو لأسباب أخرى، ومنه نستنتج أن نظام المعلومات المالي المستخدم في بنك الجزائر الخارجي ذو كفاءة عالية لأنه يقوم بمتابعة الإجراءات والخطوات بشكل كامل ودقيق.

ح- أما العبارة "يراعي فهم الهيكل التنظيمي للمؤسسة عند إعداد أو تطوير نظام المعلومات المالي "فقد احتلت المرتبة السادسة وهذا بمتوسط حسابي قدره 3,666 وبانحراف معياري قدره 0,884 وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على هذه العبارة، حيث بلغت نسبة الموافقة عليها 76,7% ومنه نستنتج أن معظم المستجوبين موافقون على أن عند إعداد وتطوير نظام المعلومات المالي فإنه يراعي فهم الهيكل التنظيمي وهذا يساعد في انتقال المعلومة المالية بين مصلحة المحاسبة والمالية مع مراكز اتخاذ القرار، ومنه فإن يساعد في تحقيق الكفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي المستخدم في بنك الجزائر الخارجي، ونسبة 10% من المستجوبين كانوا محايدين وهذا يمكن أن يرجع لعدم المعرفة أو لأسباب أخرى.

خ- احتلت العبارة "تسعى الإدارة وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة لإنتاج المعلومات المالية"المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي قدره 3,500 وانحراف معياري 1,2798، وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على هذه العبارة، بلغ 60% من إجمالي المستجوبين، في حين الذين 33,3% كانوا محايدين وهذا يمكن أن يرجع إلى طبيعة المستجوب وتخوفه من الإجابة أو عدم المعرفة، وهذا يدل على أن البنك يقوم وبشكل مستمر بتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في إنتاج المعلومة المالية.

د- احتلت الفقرة "يوفر نظام المعلومات المالي المستخدم معلومات تحليلية تتميز بالدقة والشمول" المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي قدره 3,466، وانحراف معياري قدره 0,899، وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على هذه العبارة بلغ 60%، و20% منهم كانو محايدين وهذا يمكن أن يرجع لعدم فهم العبارة، ومنه نستنتج أن مخرجات نظام المعلومات المالي المستخدم في بنك الجزائر الخارجي، هي معلومات مالية تحليلية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة ولكن لايعتمد عليها بدرجة كبيرة.

ذ- في حين احتلت العبارة " تقوم الإدارة العليا بمتابعة عمليات تخطيط وتطوير نظام المعلومات المالي لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة " المرتبة التاسعة والأخيرة وذلك بمتوسط حسابي قدره 3,833 وانحراف معياري قدره 1,019 وأن اتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على العبارة بلغ 73,3% وهذا يدل على أن إدارة البنك تقوم نوعا ما بتطوير نظام المعلومات المالي في حين 20% كانوا محايدين وهذا قد يعود لعدم المعرفة، أو التخوف.

نستنتج من العبارات أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي كلها بدرجة موافقة ضمن المجال [3,40- 4,19]، وهو ما يشير إليه المتوسط الحسابي العام 3,733 وبانحراف معياري قدر بـ 0,533 ومنه نستنج أن نظام المعلومات المالي في بنك الجزائر الخارجي يتوفر على مؤشرات ومعايير رقابية لمنع التجاوزات والتلاعب بالمعلومة المالية وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لقياس كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في بنك الجزائر الخارجي.

2.3. إجابات المحور الثالث: وصف وجهة نظر المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص توفير معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية في بنك الجزائر الخارجي.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري لجميع الفقرات المتعلقة بخصوص توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2–29) يوضح الاجابة أفراد العينة بخصوص توفير معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية في بنك الجزائر الخارجي

رقم العبارة	لإستجابات								
	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
17- تمثل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الاتجاهات الحديثة في الفكر المالي الاستثماري المعاصر	0	4	6	14	6	3,7333	0,9444	موافق	07
18-يتأثر الاستثمار المالي بمجموعة من العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري	0	1	3	14	6	4,2000	0,7611	موافق	01
19-إن تبرير عملية الاستثمار في البنك يعتمد على مدى مساهمته في تحقيق الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى للمؤسسة، لذا يجب أن تحدد البنك بطريقة واضحة توجهاتها الإستراتيجية	0	2	8	14	6	3,8000	0,8469	موافق بشدة	05
20-يقوم القرار الاستثماري الرشيد على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر	0	2	5	18	5	3,8667	0,7760	موافق	03
21- يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل مدراء بناءا على قيامهم بتحليل البيئة الخارجية، وليس بناءا على خيارتهم الشخصية	1	24	3	1	1	2,2333	0,7279	غير موافق	10
22- يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأعقد وأصعب القرارات من طرف البنك أو المستثمر وذلك بسبب طبيعته الاستثمارية	2	4	4	11	9	3,7000	1,2359	موافق	08
23-تفرض البيئة المحيطة على متخذي القرارات في البنك ضرورة تطوير نظام المعلومات المالي باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة	1	4	4	15	5	3,7333	1,1121	موافق	06
24- سلامة القرار يتوقف على وفرة المعلومات الصحيحة ، وتدفقها بيسر وسهولة من مصادرها الى من يستخدمها في صنع القرار	1	2	4	15	8	3,9000	0,9948	موافق بشدة	02
25- كل قرار استثماري يقوم به المستثمر، يهدف من ورائه الى تعظيم الفوائد وتدنية المخاطرة	0	8	2	15	5	3,5667	1,0726	موافق بشدة	09
26- لا يختلف قرار الاستثمار بطبيعته عن أي قرار آخر باعتباره اختيار من بين البدائل المتاحة	0	5	3	15	7	3,8000	0,9965	موافق	04
B المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						**3,653**	**0,376**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

يبين الجدول أعلاه أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية جاءت كلها بدرجة الموافقة ضمن المجال [3,40-4,19]، بإستثناء العبارة رقم 21 التي جاءت ضمن المجال المحايد [2,6-3,39]، ويتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

أ- احتلت العبارة "يتأثر الاستثمار المالي بمجموعة من العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري"، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4,200 وانحراف معياري 0,7611 وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة بشدة على هذه العبارة حيث بلغت86,7 % من نسبة عدد المستجوبين وهذا يدل على أن البيئة المحيطة الداخلية والخارجية تأثر بشكل كبير على اتخاد القرار.

ب- احتلت العبارة "سلامة القرار يتوقف على وفرة المعلومات الصحيحة، وتدفقها بيسر وسهولة من مصادرها الى من يستخدمها في صنع القرار" المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3,900 وانحراف معياري 0,9948، وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المبحوثين إلى الموافقة على هذه العبارة، حيث بلغت نسبة الموافقة عليها بـ 50% في حين بلغت نسبة المحايدين بـ 13.3 % وذلك يمكن أن يعود للتخوف أو لعدم المعرفة، نستنتج من ذلك أن الحصول على المعلومات المالية من مصادرها المختلفة تساهم في اتخاذ القرار ولكن لايعتمد عليها بدرجة كبيرة.

ت- احتلت العبارة" يقوم القرار الاستثماري الرشيد على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر"المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3,866، وانحراف معياري 0,776، حيث بلغت نسبة الموافقة عليها 60% وهو ما يدل على أن القرار الإستثماري الرشيد يقوم على عدة بدائل.

ث - احتلت العبارتين "إن تبرير عملية الاستثمار في البنك يعتمد على مدى مساهمته في تحقيق الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى للمؤسسة، لذا يجب أن تحدد البنك بطريقة واضحة توجهاتها الإستراتيجية "، و" لا يختلف قرار الاستثمار بطبيعته عن أي قرار آخر باعتباره اختيار من بين البدائل المتاحة" المرتبة الرابعة و الخامسة بمتوسط حسابي 3,80 وبانحراف معياري 0,9965 و0,8469 على التوالي أي بنسبة 50% و46% وهو ما يشير إلى اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على أن البنك يجب أن يحدد توجيهه الاستراتيجي، والقرار الإستثماري لايختلف عن القرارات الأخرى وهو من أهم القرارت الإدارية في بنك الجزائر الخارجي.

ج- احتلت العبارة " تمثل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الاتجاهات الحديثة في الفكر المالي الاستثماري المعاصر"، المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 4,733 وانحراف معياري 0,944 حيث بلغت نسبة الموافقة بـ46,7% وهذا ما يدل على أن القرار الإستثماري هو جوهر العملية الإستثمارية وأنه يعتمد على الأسس العلمية والإستراتيجة الملائمة في عملية اتخاذ القرار.

ح _ احتلت العبارة " تفرض البيئة المحيطة على متخذي القرارات في البنك ضرورة تطوير نظام المعلومات المالي باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة" المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدر 4,733 وانحراف معياري 1,112، حيث بلغت نسبة الموافقة عليها بـ50% هو ما يشير أن اتجاه رأي المستجوبين إلى تفرض البيئة

المحيطة على متخذي القرارات في البنك ضرورة تطوير نظام المعلومات المالي باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة في حين أن نسبة المحايدين 13,3% والسبب يعود إلى أن المستجوب له نقص في العمليات الإستثمارية أو عدم المعرفة.

ح- في حين احتلت العبارة" يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأعقد وأصعب القرارات من طرف االبنك أو المستثمر وذلك بسبب طبيعته الاستثمارية" المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي3,7000 وانحراف معياري قدر ب1,23596، حيث بلغت نسبة الموافقة والموافقة بشدة عليها بـ 62% وهو ما يشير على أن قرار الاستثمار من أصعب وأعقد القرارات من طرف البنك لأنه يعتمد على زيادة العائد وتقليل المخاطر يعتمد على اختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة.

خ- احتلت العبارة25 "كل قرار استثماري يقوم به المستثمر، يهدف من ورائه الى تعظيم الفوائد وتدنية المخاطرة"، المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي3,566 وبانحراف معياري1,076 حيث بلغت نسبة الموافقة ب50% وهو ما يدل على أن القرار الإستثماري يهدف إلى تعظيم الفوائد وتدنية المخاطر في البنك في حين بلغت نسبة المحايدين ب6,7% وهذا يمكن أن يعود لعدم المعرفة.

د- احتلت العبارة " يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل مدراء بناءا على قيامهم بتحليل البيئة الخارجية، وليس بناءا على خبارتهم الشخصية " المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره3,5667 و بانحراف معياري 1,0726 حيث بلغت نسبة غير الموافقة عليها بـ .80% وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى عدم الموافقة على هذه العبارة أي أن اتخاذ القرار يتم من من قبل المدراء بناءا على خبراتهم الشخصية بدرجة الأولى ثم دراسة البيئة المحيطة .

وعليه يرى أفراد الدراسة أن قرار الإستثمار في بنك الجزائر الخارجي محور العمل الإداري وجوهر عملية الإستثمار، ومن هنا يتضح أن قرار الإستثمار هو أهم و أصعب القرارات من طرف البنك أو المستثمر وذلك بسبب طبيعتها الإستثمارية، ويتم ذلك من قبل المدراء، وذلك بناءا على معلومات صحيحة و دقيقة و موثوق فيها، وضرورة تطوير نظام المعلومات باستمرار تماشيا مع البيئة المحيطة، حيث يشير المتوسط الحسابي العام ب3,653 وبانحراف معياري قدر ب0,3766، إلا أنه عند إختيار قرار الإستثماري الرشيد يعتمد بشكل كبير على الأسس العلمية وتحليل البيئة الخارجية ونوعية وكفاية المعلومات بالإضافة إلى ذكاء وخبرة متخذ القرار وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لقياس اتخاذ القرارات الاستثمارية في بنك الجزائر الخارجي.

3.3. إجابات المحور الرابع: وصف وجهة نظر المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتقديم معلومات مالية موثق بها ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري لجميع الفقرات المتعلقة بنظام المعلومات المالي ودروره في ترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الجزائر الخارجي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2–30) يوضح: وصف وجهة نظر المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتقديم معلومات مالية موثق بها لترشيد القرارات الاستثمارية ببنك الجزائر الخارجي.

رقم العبارة	الإستجابات								
	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
27- يعد نظام المعلومات المالي المصر الأساسي لتزويد الإدارة والمستثمرين بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات الرشيدة	0	6	4	7	13	3,900	0,1846	موافق	03
28-يعتمدالبنك بشكل دائم في اتخاذ قراراتهم على المعلومات المالية التي يوفرها نظام المعلومات المالي	1	15	1	9	4	3,000	1,2317	محايد	10
29-تعتبر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المالي ملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية	0	4	10	13	3	3,500	0,861	موافق	06
30-يوفر نظام المعلومات المالي للمستويات الإدارية في البنك العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها البنك عند اتخاذ القرارات الاستثمارية	4	4	3	12	7	3,466	1,3578	موافق	07
31- يتم الحصول على المعلومات المالية بواسطة نظام المعلومات المالي في الوقت المناسب لاتخاذ قرار الاستثمار	1	4	1	12	12	4,000	1,1447	موافق	02
32- يوفر نظام المعلومات المالي القدر المطلوب من التقارير التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري	0	5	3	8	14	4,033	1,129	موافق	01
33-يعمل نظام المعلومات المالي على إنتاج المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الفعالة	0	3	11	7	9	3,733	1,0148	موافق	05
34- أدى استخدام نظام المعلومات المالي الحصول على المعلومات المالية اللازمة بسرعة وبدقة مما ساعد على سرعة اتخاذ القرارات الاستثمارية	1	9	7	5	8	3,333	1,2685	موافق	09
35- تعتمد مؤسستكم بشكل أساسي في اتخاذ بعض قرارات الاستثمار على سرعة البنك في توفير المعلومات المالية المطلوبة منكم	4	3	9	9	5	3,3667	1,2576	موافق	08
36- اعتماد البنك على المعلومات مالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار يحقق كفاءة فعالية اكبر لقرار الاستثمار	1	6	8	11	4	3,7333	1,0662	موافق	04
C المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						**3,560**	**0,509**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

يبين الجدول أعلاه أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية بدرجة موافقة ضمن المجال[3,40- 4,19]، ويتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

أ- احتلت العبارة "يوفر نظام المعلومات المالي القدر المطلوب من التقارير التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري "، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي4,033 وانحراف معياري 1,129 وهو ما يشير إلى اتجاه رأي

المستجوبين إلى الموافقة بشدة بنسبة 46,7% على هذه العبارة أي أن التقارير المالية تساعد في ترشيد القرارات الإستثمارية، في حين أن ما نسبة 10,7% غير موافقين على العبارة أي لايتم الإعتماد بدرجة كبيرة على مخرجات النظام وذلك تخوفا من التلاعب والإختلاس.

ب- احتلت العبارة 31 "يتم الحصول على المعلومات المالية بواسطة نظام المعلومات المالي في الوقت المناسب لاتخاذ قرار الاستثمار" المرتبة الثانية بمتوسط حسابي4,00 وانحراف معياري 1,144، وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة والموافقة بشدة بنسبة 80% وهي نسبة عالية وتثبت أن المعلومات المالية تساهم وبشكل كبير في عملية اتخاذ القرار الاستثماري لكن لايعتمد عليها بالدرجة الأولى.

ت- احتلت الفقرة" يعد نظام المعلومات المالي المصر الأساسي لتزويد الإدارة والمستثمرين بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات الرشيدة"المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3,900 وانحراف معياري1,184، و هو مايشير إلى أن رأي المستجوبين الى الموافقة بشدة بنسبة 66,6 % هذا يعني أن البنك يعتمد وبشكل كبير على مخرجات نظام المعلومات المالي في حين بلغت نسبة المحايدين ب13,3% وهذا قد يعود لعدم المعرفة.

ث- احتلت العبارة "اعتماد االبنك على المعلومات مالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار يحقق كفاءة فعالية اكبر لقرار الاستثمار"، المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3,733 وبانحراف معياري 1,066، وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على أن المعلومة تساهم وبشكل كبير في اتخاذ القرارات الإستثمارية بنسبة 50 % في حين أن ما نسبة 26,7 % محايدين وذلك لعدم المعرفة أن المعلومة المالية تحقق كفاءة و فعالية في اتخاذ الفرار الإستثماري الرشيد.

ج- احتلت العبارة" يعمل نظام المعلومات المالي على إنتاج المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الفعالة" المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي3,733 وانحراف معياري 1,014 وهو ما يشير إلى اتجاه رأي المستجوبين 33,3% إلى الموافقة في حين أن ما نسبة 36,7 % محايدين عن الإجابة وهذا يمكن أن يعود لعدم فهم العبارة والتخوف من المسؤولين بإعتبارهم أنهم يحتلون وظائف أقل رتبة في السلم الوظيفي.

ح- في حين احتلت العبارة " تعتبر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المالي ملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية "المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3,500 وانحراف معياري قدره 0,861 وهذا يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة بنسبة 43,3% في حين أن ما نسبة 33,30% محايدين لعدم اداكهم أو فهمهم للعبارة و منه نستنتج أن نظام المعلومات المالي يقوم بانتاج القوائم المالية التي تعتبر المؤشر الأساسي الذي يساعده في اتخاذ القرارات الاستثمارية لكن لايعتمد عليها بدرجة كبير في اتخاذ قرارتهم الإستثمارية.

خ- احتلت العبارة "يوفر نظام المعلومات المالي للمستويات الإدارية في البنك العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها البنك عند اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 4,210 وبانحراف معياري 1,118 حيث بلغت نسبة الموافقة عليها ب30 % في حين تشير نسبة 26,30 %

غير موافق ما يدل على تناقض بين أراء المستجوبين بخصوص العبارة على أن نظام المعلومات المالي في البنك يعتمد على مخرجات نظام المعلومات المالي.

د- احتلت العبارة "تعتمد مؤسستكم بشكل أساسي في اتخاذ بعض قرارات الاستثمار على سرعة البنك في توفير المعلومات المالية المطلوبة منكم " المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 3,366 وبانحراف معياري 1,257، وهو ما يشير إلى أن اتجاه رأي المستجوبين إلى الموافقة على هذه العبارة حيث كانت نسبة الموافقة 46,70% في حين أن نسبة 10% غير موافقين على هذه العبارة ومنه نستنتج أن في بنك الجزائر الخارجي ،أن المعومات المالية عندما تتميز بالسرعة فإنها تساعد على متخدي القرار اتخاد القرار الإستثماري الرشيد في الوقت المناسب.

ذ- أما العبارة " أدى استخدام نظام المعلومات المالي الحصول على المعلومات المالية اللازمة بسرعة وبدقة مما ساعد على سرعة اتخاذ القرارات الاستثمارية"، فقد احتلت المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدر بـ3,333 وبانحراف معياري قدره 1,257 وهو ما يشير إلى أن رأي المستجوبين إلى الموافقة على هذه العبارة، حيث كانت نسبة الموافقة بـ43,40%، في حين أن 3,30% غير موافقين، وهذا ما يدل على أن لنظام المعلومات المالي دور كبير في مساعدة متخذي القرار بتوفير المعلومات المالية في اتخاد القرارات الإستثمارية الرشيدة لكن لايعتمد عليها بنسبة كبيرة.

ر- احتلت العبارة "يعتمد البنك بشكل دائم في اتخاذ قراراتهم على المعلومات المالية التي يوفرها نظام المعلومات المالي" المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 3% وانحراف معياري قدر بـ1,231 وهو ما يشير إلى غير الموافقة على العبارة بنسبة 50% في حين أن ما نسبة 43,30% موافقين على العبارة وهذا ما يدل على التناقض بين أراء المستجوبين على أن النظام المعلومات المالي ينتج المعلومة المالية التي تساعد في اتخاد القرار الإستثماري الرشيد.

وعليه يرى أفراد الدراسة أن قرار الإستثمار في بنك الجزائر الخارجي يعتمد على المعلومات المالية التي أصبحت تمثل موردا هاما لايقل أهمية عن الموارد المالية والبشرية، التي يحتاج إليها البنك لكونها تعتبر أساسا ضروريا التي تساعد المستثمرين لإتخاد القرار الإستثماري ولكن لا يتم الإعتماد عليها بدرجة كبيرة، وهذا يعكس لنا أراء المستجوبين لمدى كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتقديم معلومات مالية أعدت بشكل جيد في الوقت المناسب وكافية ودقيقة وصحيحة، والقوائم المالية التي توفر القدر المطلوب من التقارير التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في بنك الجزائر الخارجي، وهو مايشير إليه المتوسط الحسابي العام 3,560 وبانحراف معياري قدر بـ0,5096.

بذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لقياس مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي لتقديم معلومات مالية موثوق بها لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الجزائر الخارجي.

4. **التوزيع الطبيعي:**

يبين الجدول اختبار Kolmogorov-Smirnov حيث يتضح لنا أن مستوى المعنوية لمحاور الدراسة أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 0.05 وعليه فالبيانات تتوزع طبيعيا ويمكن استخدام اختبار Anova المعلمي والذي يشترط توزع البيانات طبيعيا.

الجدول رقم(2–31): Test de Kolmogorov-Smirnov

نوع الاختبار	A	B	C
Z	1,064	0,825	0,593
مستوى المعنوية	0,208	0,504	0,874

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS**20.

المطلب الثالث: اختبار نتائج فرضيات الدراسة

نعرض من خلال هذا البند نتائج تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة، وهذا بهدف اختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، والتي تصب في دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الجزائر الخارجي.

1. اختبار وتحليل نتائج الفرضية الأولى

نهدف من خلال هذا المحور إلى تقصي وجهات نظر المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في بنك الجزائر الخارجي، وهذا بصياغة الأسئلة (من 7إلى16) والتي خصصت لاختبار الفرضية العدمية الأولى، والتي نصها:

0H: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك".

أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

1H: "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية إحصائية تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك".

الجدول (2–32): نتائج اختبار Anova الخاص بالفرضية الأول

نوع الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
اختبار Anova	**0,198**	**قبول الفرضية العدمية**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss20.

يبين الجدول نتائج اختبار **Anova** الفرضية الأولى، بحيث بلغت قيمة مستوى الدلالة 0,198 وهي قيمة اكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0,05 وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنك في بنك الجزائر الخارجي.

2. اختبار وتحليل نتائج الفرضية الثانية

نهدف من خلال هذا المحور إلى تقصي وجهات نظر المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا بصياغة الأسئلة (من**17**إلى**26**) والتي خصصت لاختبار الفرضية العدمية الثانية، والتي نصها:

H0: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ".

أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

H1:"توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ".

الجدول (2–33): نتائج اختبار Anova الخاص بالفرضية الثانية:

نوع الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
اختبار **Anova**	**0,460**	**قبول الفرضية العدمية**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS**20.

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار **Anova** للفرضية الثانية، بحيث بلغت قيمة مستوى الدلالة **0,460** وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

3. اختبار وتحليل نتائج الفرضية الثالثة

نهدف من خلال هذا المحور إلى تقصي وجهات نظر المستجوبين بخصوص مدى "كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتقديم معلومات مالية ملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الجزائر الخارجي، وهذا بصياغة الأسئلة (من**27**إلى **36**) خصصت لاختبار الفرضية العدمية الثالثة، والتي نصها:

H0: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتقديم معلومات مالية موثق بها لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الجزائر الخارجي".

أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

H1: " توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتقديم معلومات مالية موثق بها لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الجزائر الخارجي".

الجدول (2–34): نتائج اختبار Anovaالخاص بالفرضية الثانية:

نوع الاختبار	مستوى الدلالة	القرار
اختبار ت Anova	0,367	قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج**SPSS20**.

يبين الجدول نتائج اختبار **Anova** للفرضية الثالثة، بحيث بلغت قيمة مستوى الدلالة **0,367** وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتقديم معلومات مالية موثق بها لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الجزائر الخارجي.

خلاصة واستنتاجات الدراسة الثانية

حاولنا من خلال هذا المبحث تقييم الجانب النظري من دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الجزائر الخارجي وهذا من خلال تقصي وجهات نظر العينة المدروسة والتي رأيناها مناسبة لذلك، وفيما يلي أهم النتائج اختبار الفرضيات:

1. من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى، نستنتج تأييد المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي لكفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي وهذا من خلال التطوير المستمر لنظام المعلومات المالي، والمعايير والمؤشرات الرقابية التي يوفرها هذا النظام، وعليه يؤدي بنا هذا إلى الاحتفاظ بالفرضية العدمية الأولى، والتي مفادها: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين بخصوص مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في ابنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

2. من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية، نستنتج من تأييد المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى توفير المعلومة المالية التي لها أهمية كبيرة على المستوى الداخلي والخارجي للبنك، فهي تخدم المسيرين داخل البنك في كل ما يتعلق باتخاذ القرارت الإستثمارية للبنك، وهذا من خلال وفرة المعلومات الصحيحة والدقيقة وفي الوقت المناسب والملائمة وتدفقها بيسر تساعد في اتخاذ القرار وهذا باختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة. وعليه يؤدي بنا هذا إلى الاحتفاظ بالفرضية العدمية الثانية والقائلة "بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين تبعا للمركز الوظيفي بخصوص مدى توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية".

3. خلال تحليل نتائج الفرضية الثالثة نلاحظ تأييد المستجوبين لكفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتقديم معلومات مالية التي يتم عرضها في التقارير المالية بمختلف أنواعها، ذات معنى و دلالة واضحة على الوضعية المالية للبنك، وكل ما يتعلق بها من موضوعات تساهم في تأكيد أهمية المعلومة المالية للبنك لترشيد القرارات الاستثمارية في بنك الخاجي الجزائري، والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وعليه يؤدي بنا هذا إلى الاحتفاظ بالفرضية العدمية الثالثة، والتي نصها: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستجوبين تبعا للمركز

الوظيفي بخصوص مدى كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتقديم معلومات مالية موثق بها لترشيد القرارات لاستثمارية".

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي

كل بنك مهما كان نوعه يقوم بمقارنة عملياته وخدماته مع بنك آخر، وفي هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى مقارنة الدراسة التي تمت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع دراسة بنك الجزائر الخارجي حول دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية.

المطلب الأول: مقارنة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي من حيث البيانات الشخصية والوظيفية

تمت مقارنة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي من حيث البيانات الشخصية وتوصلنا إلى:

1. مقارنة أفراد العينة من حيث الجنس

تمت المقارنة لمعرفة أفراد البنكين من حيث الجنس والذي قسم إلى متزوج وأعزب.

الجدول رقم (2-35): مقارنة أفراد العينة من حيت الجنس

البنك	بنك الفلاحة والتنمية الريفية				بنك الجزائر الخارجي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
الجنس	التكرار	النسبة	لتكرار	النسبة	لتكرار	النسبة	لتكرار	النسبة
	23	60,5	15	39,5	20	66,7	10	33,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS20.

نستنتج من خلال الجدول أعلاه أن كلا البنكي عتمد في عملها على الذكور أكثر من الإناث وهذا راجع إلى طبيعة نشاط البنك أي فلسفة المشروع أي العلاقات مع الفلاحين، العمليات الاستثمارية، التجارة الخارجية زيارة المؤسسات..الخ، فإن ذلك يحتاج إلى توظيف الذكور أفضل من الإناث.

2 .مقارنة أفراد العينة من حيث السن

تمت المقارنة بين البنكين من حيث السن وتوصلنا إلى مايلي:

الجدول رقم(2-36): مقارنة أفراد العينة من حيت السن

البنك / المتغير	بنك الفلاحة والتنمية الريفية		بنك الجزائر الخارجي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
من 20إلى 30	09	23,7	07	23,3
من 30إلى 40	16	42,1	15	50
من 40 إلى 50	08	21,1	04	13,3
من 50 فأكثر	05	13,2	04	13,3
المجموع	38	100	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج **SPSS20**

نستنتج من خلال الجدول أعلاه أن كلا البنكين يعتمد على فئة الشباب الأقل من 40 سنة وهذا يدل على أن البنكين يملوكون الحداثة والعصرنة من الشباب والمعروف على هذه الأخير أنها مخاطرة نوعا ما فكلما زادت المخاطرة زاد العائد، على عكس الفئة الأكبر من 40سنة يمكن أن يكون لها تخوف وتحوط أكثر من فئة الشباب خاصة إذا كان المستثمر من النوع العقلاني المتخوف، وهي تساعد نوعا ما في عملية اتخاذ القرار المناسب لذا فإذا عرفوا كيف يستثمرون مواردهم البشرية سوف يحققون نتائج أفضل.

3.مقارنة أفراد العينة من حيث المستوى التعليمي

تمت المقارنة بين البنكين حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم(2-37): مقارنة أفراد العينة من حيث المستوى التعليمي

البنك	بنك الفلاحة والتنمية الريفية		بنك الجزائر الخارجي	
المتغير	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ابتدائي	01	2,6	00	00
متوسط	01	2,6	00	00
ثانوي	11	28,9	02	6,66
جامعي	22	57,9	26	86,66
تقني	03	7,9	02	6,66
المجموع	38	100	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS20.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن أغلبية موظفي بنك الجزائر الخارجي لهم الحداثة والعصرنة لأن معظم موظفي بنك الجزائر الخارجي ذو كفاءات علمية أي اتخاذ قرار يكون أفضل لأنه مبني على أسس علمية، على عكس بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي لها بعض الموظفين يتمتعون نوعاما بمستوي علمي متدني وفي هذه الحالة قد يواجه البنك بعض العوائق والصعوبات في التعامل مع المستثمرين، ومنه نستنتج أن بنك الجزائر الخارجي له مستوى علمي أفضل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

4. مقارنة أفراد العينة من حيث الحالة العائلية

تمت المقارنة بين البنكين من حيث الحالة العائلية وتوصلنا إلى:

الجدول رقم(2-38): مقارنة أفراد العينة من حيث الحالة العائلية

البنك	بنك الفلاحة والتنمية الريفية		بنك الجزائر الخارجي	
المتغير	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
متزوج	28	73,7	25	83,33
أعزب	10	26,3	05	16,67
المجموع	38	100	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج **SPSS20**.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن موظفي بنك الجزائر الخارجي أغلبيتهم متزوجين هذا يعني أنه يمكن أن تكون لديهم حيطة وحذر أكبر عند اتخاذ القرار الاستثماري من الغير متزوجين لأن لديهم مسؤوليات تجاه العائلة "الخوف من المستقبل" فلا يمكنه المخاطرة، لكن هذا لاينعكس على اتخاذ القرار، في حين نجد أن أغلبية موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية من العزاب أي لهم إستقرار وهنا يمكن أن يحقق نتائج جيدة خاصة إذا كان من فئة الشباب لأن لديهم المخاطرة، ويمكن أن يأثر بشكل ايجابي على عملية اتخاذ القرار.

5. مقارنة أفراد العينة من حيث عدد سنوات عدد سنوات التوظيف

تمت المقارنة بين البنكين من حيث الخبرة "سنوات التوظيف" وتوصلنا إلى:

الجدول رقم(2-39): مقارنة أفراد العينة من حيث عدد سنوات التوظيف

البنك	بنك الفلاحة والتنمية الريفية		بنك الجزائر الخارجي	
المتغير	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	07	18,4	05	16,7
من 5إلى10سنوات	11	28,9	06	20
من10إلى20 سنة	09	23,7	12	40
من 20 فأكثر	11	28,9	07	23,3
المجموع	38	100	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج **SPSS20**.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن بنك الجزائر الخارجي يتمتعون بخبرة عالية في الميدان مما يمكن الاستعانة بهم في بعض الحالات، لكن هذا لا يعني أن اتخاذ القرار يركز فقط على الخبرة، بل هو مبني على أسس علمية، على عكس بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمكن أن تتحمل مصاريف لتطوير مهارات الموظفين عند القيام بدورات تدريبية، ووقت لإتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

6.مقارنة أفراد العينة من حيث المركز الوظيفي داخل البنك

تمت المقارنة بين البنكين من حيث المركز الوظيفي وتوصلنا إلى:

الجدول رقم(2-40): مقارنة أفراد العينة من حيث المركز الوظيفي داخل البنكين

البنك	بنك الفلاحة والتنمية الريفية		بنك الجزائر الخارجي	
المتغير	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مدير مالي	01	2,6	01	3,3
رئيس محاسبين	02	5,3	02	6,6
محاسب رئيسي	04	10,5	02	6,66
محاسب	03	7,9	03	10
أخرى	28	73,7	22	73,3
المجموع	38	100	30	100

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على نتائج **SPSS20**.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية الموظفين بالنسبة للبنكين هم من الوظائف الأخرى أي أنهم يتوزعون على كل الوظائف الموجودة بالبنكين.

مما سبق نستنتج أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمتلك بعض الموظفين لهم مستوى علمي متدني ولهم سنوات خبرة من جهة المساعدة في اتخاذ القرار رشيد لكن من جهة ثانية لا توجد كفاءات علمية كافية، والمستثمر عادة لو أنه من النوع العقلاني المتخوف هنا يمكن أن يكون أكثر تحوطا وهذا يأثر على عملية اتخاذ القرار، على عكس بنك الجزائر الخارجي فإنه يتمتع بنسبة كبيرة من الشباب خاصة الأقل من 40 سنة يتمتعون بمستوى علمي عالي وفي نفس الوقت يمتلكون خبرة في البنك، والتأهيل العلمي الحداثة والعصرنة في الشباب لأن المعروف عن هذه الأخيرة أنها تملك نظرة مخاطرة، وفي الإستثمار كلما زادت المخاطرة كلما زاد العائد، إذ يجب أن يكون هناك مزيج بين الخبرة والعصرنة حتى يكون قرار رشيد مبني على أسس علمية بالإضافة إلى الخبرة الشخصية.

المطلب الثاني: مقارنة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي من حيث المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري

بالرغم من الصعوبات والعراقيل وقلة المعلومات المتحصل عليها إلا أننا وظفنا الإستبيان وتمكنا من تحليل المعطيات ودراسة المقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي ووجدنا عدة إختلافات بالرغم من أنها نفس الإستبيان إلا أن النتائج تختلف، وهذا قد يرجع لعدة أسباب منها: طبيعة النشاط البنك، طبيعة الفلسفة الإدارية أو الاستراتيجية المتبعة للإدارة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(2-41): مقارنة إجابات أفراد العينة على المحور الثاني، الثالث والرابع

المحاور	بنك الفلاحة والتنمية الريفية			بنك الجزائر الخارجي		
	النسبة %			النسبة %		
	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعيار	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في البنكين	موافق	3,880	0,384	موافق	3,73	0,533
مدى توفير معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية	موافق	4,089	0,556	موافق	3,653	0,76
كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتوفير معلومات مالية موثوق بها لترشيد القرارات الإستثمارية	موافق	4,273	0,599	موافق	3,560	0,509

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على نتائج20 **SPSS**.

- نستنتج من الجدول (2-41) أن كلا البنكين يستخدمان نظام المعلومات المالي وذلك لانتاج معلومات مالية تساعد في اتخاذ القرار؛

أن كلاهما يراعيان فهم الهيكل التنظيمي عند إعداد وتطوير نظام المعلومات المالي وذلك لمعرفة كيفية انتقال المعلومة المالية بين مركز إتخاذ القرار وتنفيذ القرار؛

يوفر نظام المعلومات المالي لكلا البنكين معايير ومؤشرات رقابية تمكن المستثمرين من اكتشاف الانحرافات في الوقت المناسب وتحليل أسباب معالجاتها وذلك لمنع حدوث عمليات الغش والتلاعب بالمعلومات، لكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية له نسبة أكبر من بنك الجزائر الخارجي وهذا يدل على أن بنك الجزائر الخارجي له نقص نوعا ما في نظام المعلومات المالي؛

يوفر نظام المعلومات المالي في كلا البنكين معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية في البنوك، ويقوم بالتأكد من أن البيانات مدخلة بشكل كامل ودقيق، أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحسن من بنك الجزائر الخارجي وهو ما يأكده المتوسط الحسابي؛

يوفر نظام المعلومات المالي معلومات تحليلية تساعد في إتخاذ القرارات اللازمة ومنه نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يوفر معايير ومؤشرات رقابية ويعتمد على المعلومات المخرجة من النظام؛

أما بالنسبة لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في انتاج المعلومات المالية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة أحسن من بنك الجزائر الخارجي وهو ما يأكده المتوسط الحسابي، وهو بذلك يسعى لمتابعة عمليات التخطيط وتطوير نظام المعلومات المالي لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة، وهذا ينعكس على أداء البنك نفسه من خلال تقديم خدماته، وعلى إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

- نستنتج من كلا البنكين أن القرارات الاستثمارية تتأثر بعوامل البيئة الداخلية و الخارجية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري ولكن في بنك الجزائر الخارجي يتأثر بهذه العوامل أكثر من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا ما يأكده المتوسط الحاسبي؛

أن اتخاذ القرارات الاستثمارية لا تبنى فقط على الخبرة الشخصية بل يعتمد على الاتجاهات الحديثة في الفكر المالي الإستثماري المعاصر أكثر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا ما يأكده المتوسط الحسابي على عكس بنك الجزائر الخارجي الذي يركز أكثر على الخبرات الشخصية أكبر من اعتماده على التقييم المالي والاستثماري؛

وأن البيئة المحيطة تفرض على متخذي القرار في البنوك ضرورة تطوير نظام المعلومات المالي بإستمرار بما يتناسب مع التغيرات في هذه البيئة ونجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بمتابعة التطوير المستمر لنظام المعلومات المالي أكبر من بنك الجزائر الخارجي وهو ما يأكده المتوسط الحسابي؛

وأن سلامة اتخاذ القرار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتوقف على وفرة المعلومات المالية الصحيحة والموثوق فيها على عكس بنك الجزائر الخارجي وهذا ما يأكده المتوسط الحسابي؛

- كلا البنكين يعتبر أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المالي ملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية، وذلك أن كلاهما يقوم بمراقبة وتدقيق البيانات المدخلة لأن القوائم المالية يمكن أن يكون فيها تضخيم أو غش وتلاعب في البيانات إلا أن متخذي القرار يبحث دائما عن ركائز ومعلومات إضافية منها الخبرة والعلاقات الخارجية لّإتخاذ القرارات الاستثمارية؛

إعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يحقق كفاءة وفعالية أكبر لقرار الاستثمار لأنه يعتبر أن المخرجات نظام المعلومات المالي هي المصدر الأساسي لتزويد البنك والمستثمرين بالمعلومات المالية المناسبة لإتخاذ القرارات الاستثمارية في حين أن بنك الجزائر الخارجي أيضا يعتمد على المعلومات المالية لكن بنسبة أقل وذلك لأنه يركز على معلومات إضافية وهذا ما يأكده المتوسط الحسابي أعلاه.

المطلب الثالث: مقارنة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي من حيث إثبات الفرضيات

من أجل التأكيد على صحة المقارنة بين البنكين بخصوص دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك الجزائرية تمت الاستعانة بفرضيات التي تم اثباتها وهذا من أجل اثبات صحة الإختلافات الموجودة في الدراستين.

الجدول رقم(2-42): يوضح المقارنة من حيث إثبات الفرضيات

البنك	بنك الفلاحة والتنمية الريفية			بنك الجزائر الخارجي			مستوى الدلالة
	الفرضية(1)	الفرضية(2)	الفرضية(3)	الفرضية(1)	الفرضية(2)	الفرضية(3)	
ANOVA	0,425	0,985	0,995	0,198	0,460	0,367	0,05
القرار	قبول الفرضية			قبول الفرضية			

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على نتائج **SPSS20**.

من خلال مقارنة إجابات المحور الثاني، الثالث، والرابع لافراد العينة قمنا بمقارنة المحاور على أساس إثبات الفرضيات وتبين مايلي:

بالنسبة لاثبات الأولى فقد تم اثبات الفرضية الأولى للمحور الأول للدراستين، وذلك بـــ anova فالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كانت 0,425 و0,198 لبنك الجزائر الخارجي مقارنة بمستوى الدلالة 0,05 ويتضح من النسبتين أن كلا الفرضيتين تمت الموافقة عليهما ومن هنا نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحقق كفاءة وفعالية لنظام المعلومات المالي أكبر من بنك الخاجي الجزائري وهو ما تأكده النسبة.

أما بالنسبة الفرضية الثانية معرفة مدى قدرة توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية حيث أن نظام المعلومات المالي لكلا البنكي يوفر معلومات المالية لكن نسبة توفير المعلومات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكبر من بنك الجزائر الخارجي وهذا ما تأكده النسبة 0,985 و0,460 على التوالي مقارنة بمستوى الدلالة 0,05 وذلك لأن هذا الآخير يعتمد على الخبرة الشخصية أكثر من المعلومات المالية.

أما الفرضية الثالثة والتي تنص على كفاية وملائمة نظام المعلومات المالي لتقديم معلومات مالية ملائمة لترشيد القرارات الإستثمارية فكانت بنسبة 0,955 و0,367 للبنكين على التوالي حيث كانت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكبر من بنك الجزائر الخارجي، وذلك لأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد ويعطي أهمية لنظام المعلومات المالي الذي يساعده في انتاج معلومات مالية ملائمة لاتخاذ قرارتهم الإستثمارية الرشيدة.

ومنه نستنتج أن نظام المعلومات المالي يعتبر وسيلة فعالة لإنتاج معلومات مالية صحيحة لمساعدة المستثمرين والمديرين الماليين لإتخاذ قرارتهم الإستثمارية بكفاءة و فعالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أكثر من بنك الجزائر الخارجي الذي يعتمد بنسبة قليلة عليه، ويرجع ذلك لعدم قدرته على توفير معلومات مالية موثوق فيها وبهذا فإن المستثمر في بنك الجزائر الخارجي لا يعتمد بشكل كامل على مخرجات النظام وإنما يبحث دائما على ركائز ومعلومات إضافية منها الخبرة الشخصية، العلاقات الخارجية ...الخ، ومنه نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعطي أهمية كبيرة للنظام المعلومات المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة على عكس بنك الجزائر الخارجي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الخبرة الشخصية بالإضافة إلى التحليل المالي وغيره.

خلاصة الفصل

قمنا في هذا الفصل بإعداد دراسة ميدانية وذلك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي، وقد شملت الدراسة التعريف، التطور التاريخي والهيكل التنظيمي، وإستنتاج أوجه التشابه والإختلاف، واستنتاج أوجه التشابه والإختلاف في تطبيق نظام المعلومات المالي في البنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر الخارجي، لهذا قمنا بإعداد دراسة تطبيقية ميدانية مقارنة لتوضيح هذه الأوجه، ومنه تم التوصل إلى أن نظام المعلومات المالي يطبق في كلا البنكين لإتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة، لكن بنسبة أكبر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

كخلاصة القول أن البنوك الجزائرية تعتمد وبشكل دائم على نظام المعلومات المالي ومخرجاته التي هي عبارة عن معلومة مالية وتتخذه كأساس في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأن هذا النظام له دور أساسي في عملية المراقبة ومقارنة النتائج المستهدفة مع المحققة بالاعتماد على القوائم المالية التي تنتج من نظام المعلومات المالي، مما يعني مساهمته في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية، إلا أن هذه الأخيرة قد تكون محدودة في بعض الحالات، وهذا لعدم مرونة المعلومات المالية المتوفرة والتي تعتبر بدورها المفتاح الثاني للنظام، مما يستدعى ضرورة تطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في إنتاج معلومات مالية أكثر دقة وشمولية لتحقيق كفاءة وفعالية أكبر لنظام المعلومات المالي، وأن كفاءة وفعالية القرارات الإستثمارية الرشيدة تكمن في كفاءة وفعالية المعلومات المالية التي بدورها هي مخرجات نظام المعلومات المالي، ومنه نجد أن لنظام المعلومات المالي مبررات فعلية لتطبيقه داخل البنك وبكفاءة وفعالية أكبر، لأنه يساعد في معرفة وتحديد المعلومات المالية الملائمة التي يحتاجها متخذي القرارات الإستثمارية، حيث تعتبر المعلومات المالية التي يوفرها نظام المعلومات المالي هي الأساس التي تبنى عليها القرارات الإستثمارية، ولذلك فإن سلامة القرار تتوقف على وفرة المعلومات الصحيحة، وتدفقها بيسر وسهولة من مصادرها إلى من يستخدمها في إتخاذ القرارات الإستثمارية، ومن خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى عدة نتائج تتمثل أهمها فيمايلي:

1. **نتائج العامة:** تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن نظام المعلومات المالي هو محور العمل الإداري في البنوك؛
- نظام المعلومات المالي احدى النظم المبنية على الحسابات الآلية التي تقوم بدعم عملية اتخاد القرار؛
- عملية اتخاد القرارات هي الإختيار القائم على أساس بعض المعايير لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر؛
- القرارات الإستثمارية من أهم وأصعب القرارات في البنوك؛
- قرار الإستثمار هو عملية المفاضلة بين العديد من البدائل المتاحة، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى؛
- تعتبر مخرجات نظام المعلومات المالي القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في اتخاد القرارات الإستثمارية مهما كان نوعها ومستوياتها.

2. **نتائج خاصة:**

- بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي فاتخاذ القرارات الاستثمارية يبنى بدرجة كبيرة على الخبرة الشخصية، على عكس بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يتخذ القرار الاستثماري بالإعتماد على تحليل البيئة الداخلية والخارجية؛
- عملية اتخاد القرار يجب أن لا تخضع لعامل الصدفة كون القرارات لها درجة من الدوام، والمستثمر الذي يتخذه القرار يكون دائما مسؤول عن درجة صحته؛

-يساهم التطوير المستمر لنظام المعلومات المالي في تقديم معلومات مالية أكثر دقة، سرعة وملائمة مقارنة بأنظمة المعلومات الأخرى؛

- يساهم نظام المعلومات المالي في البنك في تحديد المشكلات التي تواجه متخذي القرار الإستثماري بطرق أسرع، أدق وأكثر ملاءمة وهذا بسبب انتظام المعلومات التي يقدمها؛

- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطوير نظام المعلومات المالي بصفة مستمرة وهذا ينعكس على مدى إعتماد البنك في إتخاذ قراراته الإستثمارية وبشكل كبير على مخرجاته، لأن متخذ القرار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يرى أن المعلومات المالية هي المفتاح الثاني لنظام المعلومات المالي؛

- يعتمد بنك الجزائر الخارجي على الخبرة الشخصية بدرجة كبيرة بالإضافة إلى التقييم المالي والأسس العلمية؛

- أن نظام المعلومات المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ذو كفاءة وفعالية وهذا ما يأكده المتوسط الحسابي أثر من بنك الجزائر الخارجي؛

- تنتج القوائم المالية عن طريق ادراج العمليات التي يقوم بها البنك، وتقييدها في قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج؛

- تلعب التقارير المالية دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرارات بمعلومات مالية جاهزة صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب.

- لوحظ أن كلا البنكين تستخدم أساليب وأسس تتبعها لإتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة.

3. التوصيات:

في اطار هذه الدراسة، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها أعلاه، يمكن في الأخير تقديم بعض التوصيات التي من الممكن أن تفيد المستثمرين بالبنوك محل الدراسة، وتساهم في علاج بعض النقائص الموجودة نذكر منها ما يلي:

- ضرورة فهم وإدراك الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك، وزيادة توعية الإدارة بأهمية تحديد الهيكل التنظيمي وذلك لمعرفة انتقال المعلومة المالية في المستويات الادارية ولكي يتم إعداد وتطوير نظام معلومات مالي كفؤ وفعال يلبي متطلبات الإداريين والمستثمرين من المعلومات المالية اللازمة لترشيد القرارات الإستثمارية؛

- ضرورة تطوير نظام المعلومات المالي من خلال تصميم نظام متكامل للمعلومات المالية لكي يتم تحقيق العلاقات التنسيق والترابط والتكامل بين كافة النظم الفرعية الموجودة في البنك؛

- ضرورة التعرف على طبيعة المعلومات المالية التي يحتاجها المستثمرين، وكذلك توفيرها لإتخاذ القرارات الإستثمارية وذلك لرفع كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي؛

- ضرورة إهتمام المستثمرين بأن اتخاذ القرارات الإستثمارية بعد تحليل البيئة وأن لا يتم إتخاذها بناء على الخبرة الشخصية؛

- ضرورة الإهتمام بالعوامل البيئية المحيطة بالبنك، وعند إعداد وتطوير نظام المعلومات المالي لضمان تحقيق كفاءة وفعالية أكبر للنظام؛
- على البنوك الحرص من تلاعبات المستخدمين في موثوقية المعلومة المالية والتي تكون في شكل تقارير المالية سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة لأنها أساس إتخاذ القرارات الإستثمارية؛
- ضرورة مواكبة التطورات الفنية والمهنية وبالتالي تطوير مهارات الموظفين، من خلال الدورات التدريبية، والتركيز على توظيف الأفراد ذوي مؤهلات علمية وعملية متخصصة؛
- الإهتمام بالسعي نحو تطوير الأجهزة والبرامج المستخدمة في إنتاج المعلومات المالية، لمواكبة التطورات التقنية لتحسين مستوى الأداء، وبالتالي الحصول على معلومات مالية اللازمة لترشيد القرارات الإستثمارية؛
- ضرورة توفير معايير رقابية لمنع الغش والتلاعب بالقوائم المالية، لكي تكون ملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية؛

آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك الجزائرية، تبين لنا أن الموضوع يفتح الآفاق لدراسات مستقبلية مفيدة لجزئياته ومكملة أمام الطلبة والباحثين والراغين في التطرق لذلك ، وفي ختام هذا البحث نتمنى أن تكون لنا فرصة في المستقبل للبحث في هذا الموضوع في دراسات عليا، وقد إقترحنا موضوع جديد يمكن دراسته:

- تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومة المالية في ترشيد القرارات المالية؛

والحمد لله رب العالمين

الملحق رقم (04): خاص بتحليل نتائج spss20 بنك الجزائر الخارجي

1. ألفا كرونباخ

عدد العباراة	ألفار كرونباخ
29	0,723

2. متغير الجنس

المتغيرات	التكرار	النسبة	صالح في المئة	النسبة التراكمية
ذكر	20	66,7	66,7	66,7
أنثى	10	33,3	33,3	100,0
المجموع	30	100,0	100,0	

3.العمر

المتغيرات	التكرار	النسبة	صالح في المئة	النسبة التراكمية
30إلى20من	7	23,3	23,3	23,3
40إلى30من	15	50,0	50,0	73,3
50إلى40من	4	13,3	13,3	86,7
فأكثر 50من	4	13,3	13,3	100,0
المجموع	30	100,0	100,0	

4. المستوى التعليمي

المتغيرات	التكرار	النسبة	صالح في المئة	النسبة التراكمية
متوسط	6	20,0	20,0	20,0
ثانوي	3	10,0	10,0	30,0
جامعي	19	63,3	63,3	93,3
تقني	2	6,7	6,7	100,0
المجنوع	30	100	100	

5. الحالة العائلية

المتغيرات	التكرار	النسبة	صالح في المئة	النسبة التراكمية
أعزب	8	26,7	26,7	26,7
متزوج	22	73,3	73,3	100,0
المجموع	30	100,0	100,0	

6. عدد سنوات التوظيف

المتغيرات	التكرار	النسبة	صالح في المئة	النسبة التراكمية
أقل من 5سنوات	5	16,7	16,7	16,7
من 5إلى 10سنوات	6	20,0	20,0	36,7
من10إلى 20سنة	12	40,0	40,0	76,7
أكثر من 20سنة	7	23,3	23,3	100,0
المجموع	30	100	100	

7. المركز الوظيفي

متغيرات	التكرار	النسبة	صالح في المئة	النسبة التراكمية
مدير مالي	1	3,3	3,3	3,3
رئيس محاسبين	2	6,7	6,7	10,0
محاسب رئيسي	1	3,3	3,3	13,3
محاسب	2	6,7	6,7	20,0
أخرى	24	80	80	100,0
المجموع	30	100	100	

المحور الثاني: كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في بنك الجزائر الخارجي

العبارات	العدد	قيمة الصغرى	القيمة الكبرى	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
8-يراعي فهم الهيكل التنظيمي للمؤسسة عند إعداد أو تطوير نظام المعلومات المالي	30	1,00	5,00	3,6667	0,88409
9-يساهم نظام المعلومات المالي في إحداث تكامل وترابط بين الأقسام أو الفروع المختلفة في البنك.	30	1,00	5,00	3,8000	0,88668
10-يوفر نظام المعلومات المالي معايير ومؤشرات رقابية تمكن البنك من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها	30	1,00	5,00	3,6667	1,12444
11- يوفر نظاما لمعلومات المالي معلومات مالية "كمية،ونوعية" ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية في البنوك.	30	2,00	5,00	3,9667	0,85029
12- يوفر نظام المعلومات المالي التأكد من أن البيانات مدخلة بشكل كامل ودقيق	30	2,00	5,00	3,6667	0,95893
13- يوفر نظام المعلومات المالي المستخدم معلومات تحليلية تتميز بالدقة والشمول.	30	2,00	5,00	3,4667	0,89955
14-يحافظ نظام المعلومات المالي على السرية اللازمة للمعلومات المالية والمحاسبية المستخرجة وحماية خصوصيات مخرجات نظام المعلومات المالي	30	2,00	5,00	4,0333	0,99943
15-تسعى الإدارة وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة لإنتاج المعلومات المالية	30	1,00	5,00	3,5000	1,27982
16- تقوم الإدارة العليا بمتابعة عمليات تخطيط وتطوير نظام المعلومات المالي لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة	30	1,00	5,00	3,8333	1,01992
المجموع	30	2,11	4,78	3,7333	0,53375

ترشيد القرارات الإستثمارية المحور الثالث:

العبارات	العدد	قيمة الصغرى	القيمة الكبرى	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
17- تمثل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الاتجاهات الحديثة في الفكر المالي الاستثماري المعاصر	30	2,00	5,00	3,7333	0,94443
18- يتأثر الاستثمار المالي بمجموعة من العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري	30	2,00	5,00	4,2000	0,76112
19-إن تبرير عملية الاستثمار في البنك يعتمد على مدى مساهمته في تحقيق الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى للبنك، لذا يجب أن يحدد البنك بطريقة واضحة توجهاتها الإستراتيجية	30	2,00	5,00	3,8000	0,84690
20- يقوم القرار الاستثماري الرشيد على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر	30	2,00	5,00	3,8667	0,77608
21- يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل مدراء بناءا على قيامهم بتحليل البيئة الخارجية، وليس بناءا على خيارتهم الشخصية	30	1,00	5,00	2,2333	0,72793
22-يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأعقد وأصعب القرارات من طرف البنك أو المستثمر وذلك بسبب طبيعته الاستثمارية	30	1,00	5,00	3,7000	1,23596
23-تفرض البيئة المحيطة على متخذي القرارات في المؤسسة ضرورة تطوير نظام المعلومات المالي باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة	30	1,00	6,00	3,7333	1,11211
24-سلامة القرار يتوقف على وفرة المعلومات الصحيحة ، وتدفقها بيسر وسهولة من مصادرها الى من يستخدمها في صنع القرار	30	1,00	5,00	3,9000	0,99481
25-كل قرار استثماري يقوم به البنك، يهدف من ورائه الى تعظيم الفوائد وتدنية المخاطرة	30	2,00	5,00	3,5667	1,07265
26-لا يختلف قرار الاستثمار بطبيعته عن أي قرار آخر باعتباره اختيار من بين البدائل المتاحة	30	2,00	5,00	3,8000	0,99655
المجموع	30	2,50	4,50	3,6533	0,37668

المحور الرابع: علاقة نظام المعلومات المالي بترشيد القرارات الإستثمارية

العبارات	العدد	القيمة الصغر	القيمة الكبرى	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
27-يعد نظام المعلومات المالي المصر الأساسي لتزويد الإدارة والمستثمرين بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات الرشيدة	30	2,00	5,00	3,9000	1,18467
28-يعتمد البنك بشكل دائم في اتخاذ قراراتهم على المعلومات المالية التي يوفرها نظام المعلومات المالي	30	1,00	5,00	3,0000	1,23176
29-تعتبر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المالي ملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية	30	2,00	5,00	3,5000	0,86103
30-يوفر نظام المعلومات المالي للمستويات الإدارية في البنك العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها البنك عند اتخاذ القرارات الاستثمارية	30	1,00	5,00	3,4667	1,35782
31-يتم الحصول على المعلومات المالية بواسطة نظام المعلومات المالي في الوقت المناسب لاتخاذ قرار الاستثمار	30	1,00	5,00	4,0000	1,14470
32-يوفر نظام المعلومات المالي القدر المطلوب من التقارير التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري	30	2,00	5,00	4,0333	1,12903
33-يعمل نظام المعلومات المالي على إنتاج المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الفعالة	30	2,00	5,00	3,7333	1,01483
34-أدى استخدام نظام المعلومات المالي الحصول على المعلومات المالية اللازمة بسرعة وبدقة مما ساعد على سرعة اتخاذ القرارات الاستثمارية	30	1,00	5,00	3,3333	1,26854
35-تعتمد مالبنك بشكل أساسي في اتخاذ بعض قرارات الاستثمار على السرعة في توفير المعلومات المالية المطلوبة منكم	30	1,00	5,00	3,2667	1,25762
36-اعتماد البنك على المعلومات مالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار يحقق كفاءة فعالية اكبر لقرار الاستثمار	30	1,00	5,00	3,3667	1,06620
المجموع	30	.2,4	4,30	3,5600	0,50963

التوزيع الطبيعي: **One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test**

		نظام المعلومات المالي	ترشيد القرارات الإستثماري	نظام المعلومات المالي ودوره في ترشيد القرارات الاستثماري
العدد		30	30	30
المتوسط الحسابي	Normal Parametersa,b	3,7333	3,6533	3,5600
الإنحراف المعياري		0,53375	,37668	0,50963
Most ExtremeDifferences	Absolute	0,194	0,151	0,108
	ايجابي	0,106	0,123	0,093
	سلبي	-0,194	-0,151	-0,108
Kolmogorov-Smirnov Z		1,064	0,825	0,593
Asymp. Sig. (2-tailed)		0,208	0,504	0,874

إختبار anova للفرضية الأولى

	مجموع المربعات	df	متوسط المربع	F	Sig.
بين المجموعات	1,708	4	0,427	1,629	0,198
داخل المجموعات	6,553	25	0,262		
المجموع	8,262	29			

إختبار anova للفرضية الثانية

	مجموع المربعات	df	متوسط المربع	F	Sig.
بين المجموعات	,535	4	,134	,9340	,460
داخل المجموعات	3,580	25	,143		
المجموع	4,115	29			

إختبار anovaللفرضية الثالثة

	مجموع المربعات	df	متوسط المربع	F	Sig.
بين المجموعات	1,149	4	,287	1,125	0,367
داخل المجموعات	6,383	25	,255		
المجموع	7,532	29			

.

الملحق رقم (03): خاص بتحليل نتائج spss20 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

1. ألفا كرونباخ

عدد العباراة	ألفار كرونباخ
29	0,876

2. متغير الجنس

المتغيرات	التكرار	النسبة	صالح في المئة	النسبة التراكمية
ذكر	23	60,5	60,5	60,5
أنثى	15	39,5	39,5	100,0
المجموع	38	100,0	100,0	

3.العمر

المتغيرات	التكرار	النسبة	صالح في المئة	النسبة التراكمية
	9	23,3	23,3	
30إلى20من		50,0	50,0	23,7
		13,3	13,3	
		13,3	13,3	
		100,0	100,0	
40إلى30من	16			65,8
50إلى40من	8			86,8
فاكثر 50من	5			86,8
المجموع	38			100

4. المستوى التعليمي

المتغيرات	التكرار	النسبة	صالح في المئة	النسبة التراكمية
ابتدائي	1	2,6	2,6	2,6
متوسط	1	2,6	2,6	5,3
ثانوي	11	28,9	28,9	34,2
جامعي	22	57,9	57,9	92,1
تقني سامي	3	7,9	7,9	100,0
المجموع	38	100,0	100,0	

5. الحالة العائلية

المتغيرات	التكرار	النسبة	صالح في المئة	النسبة التراكمية
أعزب	10	26,3	26,3	21,1
متزوج	28	73,7	73,7	94,7
المجموع	38	100	100	

6.عدد سنوات التوظيف

المتغيرات	التكرار	النسبة	صالح في المئة	النسبة التراكمية
أقل من 5سنوات	7	18,4	18,4	18,4
من 5إلى 10سنوات	11	28,9	28,9	47,4
من10إلى 20سنة	9	23,7	23,7	71,1
أكثر من 20سنة	11	28,9	28,9	100,0
المجموع	38	100,	100,0	

7. المركز الوظيفي

متغيرات	التكرار	النسبة	صالح في المئة	النسبة التراكمية
مدير مالي	1	2,6	2,6	2,6
رئيس محاسبين	2	5,3	5,3	7,9
محاسب رئيسي	4	10,5	10,5	18,4
محاسب	3	7,9	7,9	26,3
أخرى	28	73,7	73,7	100,0
المجموع	38	100,0	100,0	

المحور الثاني: كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي في بنك الجزائر الخارجي

العبارات	العدد	قيمة الصغرى	القيمة الكبرى	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
8-يراعي فهم الهيكل التنظيمي للمؤسسة عند إعداد أو تطوير نظام المعلومات المالي	38	1,00	5,00	3,6053	0,85549
9-يساهم نظام المعلومات المالي في إحداث تكامل وترابط بين الأقسام أو الفروع المختلفة في البنك.	38	2,00	5,00	3,8421	0,78933
10-يوفر نظام المعلومات المالي معايير ومؤشرات رقابية تمكن البنك من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها	38	1,00	5,00	3,6316	0,91300
11- يوفر نظاما لمعلومات المالي معلومات مالية "كمية،ونوعية" ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية في البنوك.	38	2,00	5,00	3,8684	0,66459
12- يوفر نظام المعلومات المالي التأكد من أن البيانات مدخلة بشكل كامل ودقيق	38	2,00	5,00	3,8684	0,77707
13- يوفر نظام المعلومات المالي المستخدم معلومات تحليلية تتميز بالدقة والشمول.	38	2,00	5,00	3,8947	0,83146
14-يحافظ نظام المعلومات المالي على السرية اللازمة للمعلومات المالية والمحاسبية المستخرجة وحماية خصوصيات مخرجات نظام المعلومات المالي	38	2,00	5,00	4,2632	0,64449
15-تسعى الإدارة وبشكل مستمر لتطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة لإنتاج المعلومات المالية	38	2,00	5,00	4,1053	0,76369
16- تقوم الإدارة العليا بمتابعة عمليات تخطيط وتطوير نظام المعلومات المالي لمواكبة التغيرات البيئية المحيطة	38	2,00	5,00	3,8421	0,82286
المجموع	38	3.11	4.89	3.8801	0.38436

المحور الثالث: ترشيد القرارات الإستثمارية

العبارات	العدد	قيمة الصغرى	القيمة الكبرى	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
17- تمثل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الاتجاهات الحديثة في الفكر المالي الاستثماري المعاصر	38	2,00	5,00	4,1053	,98061
18- يتأثر الاستثمار المالي بمجموعة من العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري	38	2,00	5,00	4,1579	1,02736
19-إن تبرير عملية الاستثمار في البنك يعتمد على مدى مساهمته في تحقيق الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى للبنك، لذا يجب أن يحدد البنك بطريقة واضحة توجهاتها الإستراتيجية	38	2,00	5,00	4,2632	0,86005
20- يقوم القرار الاستثماري الرشيد على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر	38	1,00	5,00	3,8158	1,03598
21- يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل مدراء بناءا على قيامهم بتحليل البيئة الخارجية، وليس بناءا على خياراتهم الشخصية	38	2,00	5,00	4,0526	1,11373
22-يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأعقد وأصعب القرارات من طرف البنك أو المستثمر وذلك بسبب طبيعته الاستثمارية	38	3,00	5,00	4,1316	0,87522
23-تفرض البيئة المحيطة على متخذي القرارات في المؤسسة ضرورة تطوير نظام المعلومات المالي باستمرار بما يتناسب والتغيرات في هذه البيئة	38	2,00	5,00	4,1053	1,00779
24-سلامة القرار يتوقف على وفرة المعلومات الصحيحة ، وتدفقها بيسر وسهولة من مصادرها الى من يستخدمها في صنع القرار	38	3,00	5,00	4,2895	0,76786
25-كل قرار استثماري يقوم به البنك، يهدف من ورائه الى تعظيم الفوائد وتدنية المخاطرة	38	2,00	5,00	4,2368	0,99822
26-لا يختلف قرار الاستثمار بطبيعته عن أي قرار آخر باعتباره اختيار من بين البدائل المتاحة	38	1,00	5,00	3,7368	1,10733
المجموع	38	3,00	5,00	4,0895	0,55643

المحور الرابع: علاقة نظام المعلومات المالي بترشيد القرارات الإستثمارية

العبارات	العدد	القيمة الصغر	القيمة الكبرى	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
27-يعد نظام المعلومات المالي المصر الأساسي لتزويد الإدارة والمستثمرين بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات الرشيدة	38	1,00	5,00	4,2105	1,11883
28-يعتمد البنك بشكل دائم في اتخاذ قراراتهم على المعلومات المالية التي يوفرها نظام المعلومات المالي	38	2,00	5,00	4,1842	1,06175
29-تعتبر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المالي ملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية	38	2,00	5,00	4,2368	0,99822
30-يوفر نظام المعلومات المالي للمستويات الإدارية في البنك العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها البنك عند اتخاذ القرارات الاستثمارية	38	2,00	5,00	4,5000	0,86212
31-يتم الحصول على المعلومات المالية بواسطة نظام المعلومات المالي في الوقت المناسب لاتخاذ قرار الاستثمار	38	2,00	5,00	4,1842	1,08691
32-يوفر نظام المعلومات المالي القدر المطلوب من التقارير التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري	38	2,00	5,00	4,3947	0,85549
33-يعمل نظام المعلومات المالي على إنتاج المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الفعالة	38	2,00	5,00	4,3684	0,91300
34-أدى استخدام نظام المعلومات المالي الحصول على المعلومات المالية اللازمة بسرعة وبدقة مما ساعد على سرعة اتخاذ القرارات الاستثمارية	38	3,00	5,00	4,2632	0,86005
35-تعتمد مالبنك بشكل أساسي في اتخاذ بعض قرارات الاستثمار على السرعة في توفير المعلومات المالية المطلوبة منكم	38	2,00	5,00	4,0789	0,91183
36-اعتماد البنك على المعلومات مالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار يحقق كفاءة فعالية اكبر لقرار الاستثمار	38	3,00	5,00	4,3158	0,80891
المجموع	38	2,90	5,00	4,2737	0,59941

التوزيع الطبيعي: One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		نظام المعلومات المالي	ترشيد القرارات الإستثماري	نظام المعلومات المالي ودوره في ترشيد القرارات الاستثماري
العدد		38	38	38
المتوسط الحسابي	Normal Parametersa,b	3,8801	4,0895	4,2737
الإنحراف المعياري		0,38436	0,55643	0,59941
Most ExtremeDifferences	Absolute	0,122	0,121	0,113
	ايجابي	0,108	0,074	0,113
	سلبي	-0,122	-0,121	-0,100
Kolmogorov-Smirnov Z		0,755	0,747	0,695
Asymp. Sig. (2-tailed)		0,619	0,633	0,719

إختبار anova للفرضية الأولى

	مجموع المربعات	df	متوسط المربع	F	Sig.
بين المجموعات	,587	4	0,147	0,993	,425
داخل المجموعات	4,879	33	0,148		
المجموع	5,466	37			

إختبار anova للفرضية الثانية

	مجموع المربعات	df	متوسط المربع	F	Sig.
بين المجموعات	124,	4	0,031	0,090	0,985
داخل المجموعات	11,332	33	0,343		
المجموع	11,456	37			

إختبار anovaللفرضية الثالثة

	مجموع المربعات	df	متوسط المربع	F	Sig.
بين المجموعات	,057	4	,014	,036	,997
داخل المجموعات	13,236	33	,401		
المجموع	13,294	37			

.

قائمة الأشكال

الرقم	شكل	الصفحة
1-1	الوظائف الأساسية التي يقوم بها نظام المعلومات المالي	08
2-1	مكونات نظام المعلومات المالي	10
3-1	تكامل نظام المعلومات المالي مع الأنظمة الفرعية الأخرى	13
4-1	المقومات الأساسية لقرار الإستثمار	20
5-1	سيرورة القرار الإستثماري	25
6-1	خصائص المعلومة المالية	30
1-2	أفراد العينة حسب الجنس لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	51
2-2	أفراد العينة حسب السن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	52
3-2	أفراد العينة حسب المستوى التعليمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
4-2	توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
5-2	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات التوظيف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	54
6-2	توزيع أفراد العينة حسب عدد المركز الوظيفي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	55
7-2	أفراد العينة حسب الجنس لبنك الجزائر الخارجي	73
8-2	أفراد العينة حسب السن لبنك الجزائر الخارجي	73
9-2	أفراد العينة حسب المستوى التعليمي لبنك الجزائر الخارجي	74
10-2	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية لبنك الجزائر الخارجي	74
11-2	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات التوظيف لبنك الجزائر الخارجي	75
12-2	توزيع أفراد العينة حسب عدد المركز الوظيفي لبنك الجزائر الخارجي	76

ملحق رقم(01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة قالمة

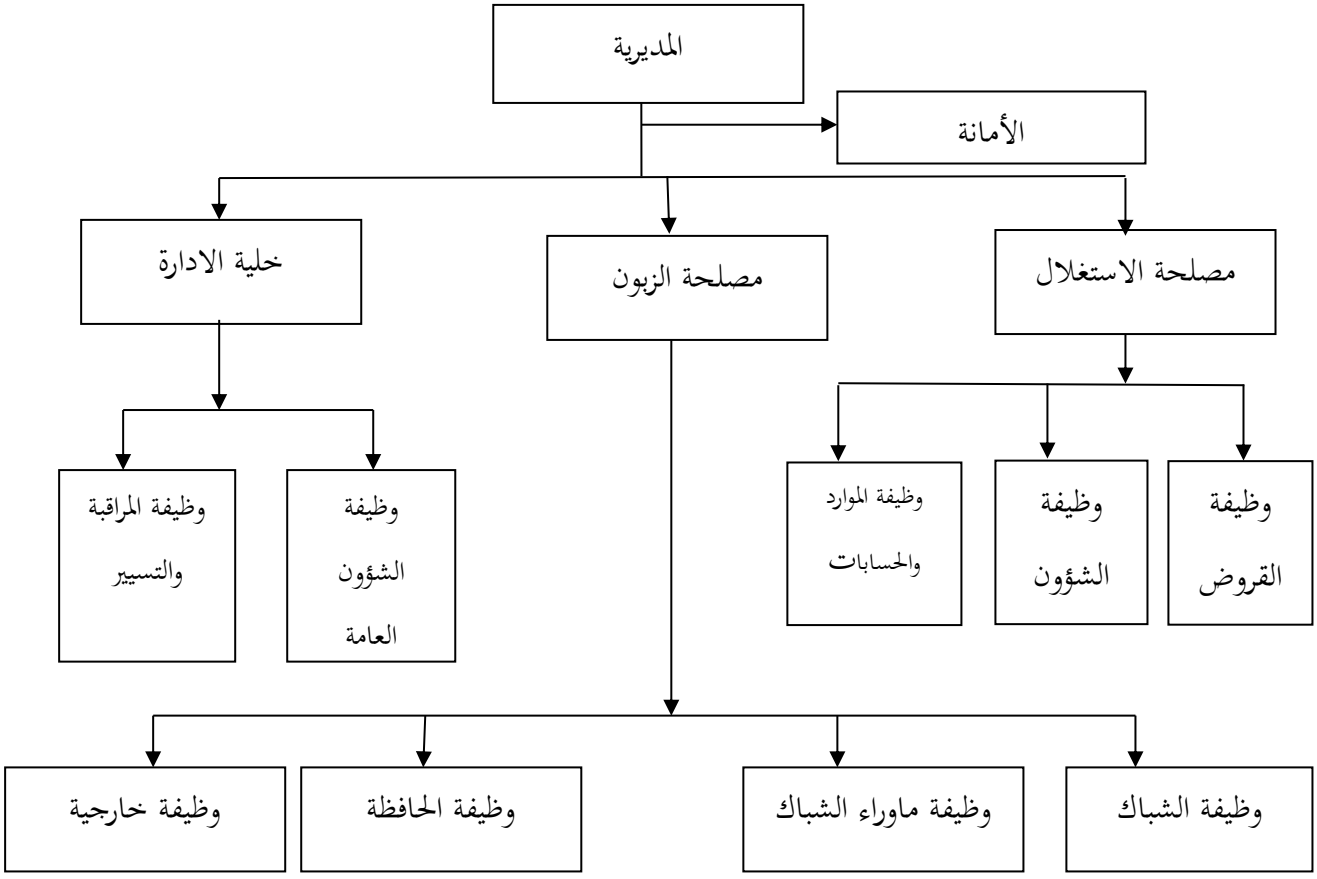

المصدر: المديرية الفرعية لولاية قالمة

الملحق رقم (2): يوضح الهيكل التنظيمي للنك الخارجي الجزائري

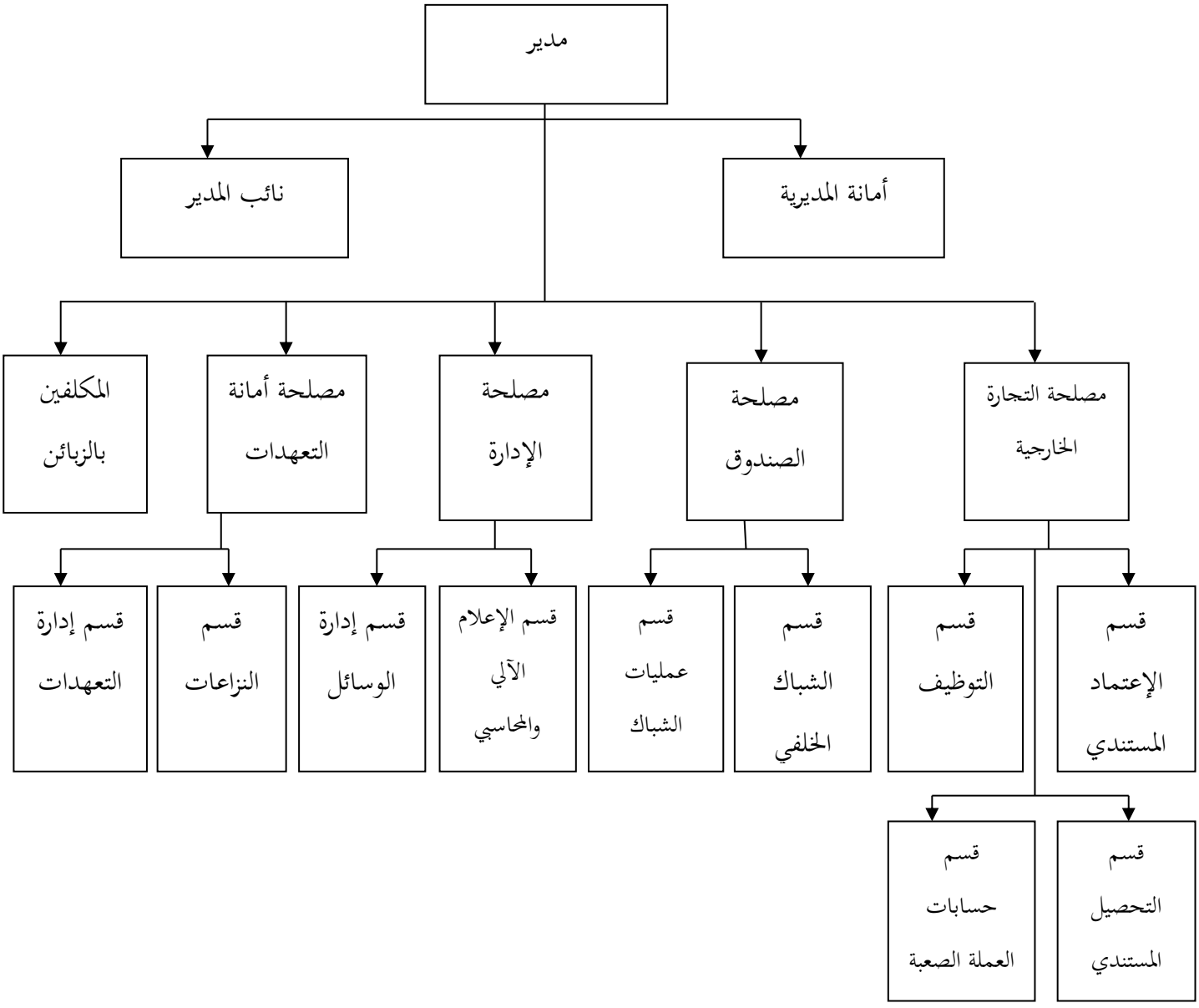

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات من البنك.